الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية و محاسبة تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

دور تقنيات النظام المحاسبي المالي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي

دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه (وحدة مستغانم)

مقدمة من طرف الطالبة:
- بساحة نعيمة

تحت إشراف الأستاذة :
- أ. مقيدش فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مقررا	مقيدش فاطمة الزهراء	أستاذة مساعدة ب	جامعة مستغانم
مناقشا	مقداد نادية	أستاذ ة مساعدة أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2016 / 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية و محاسبة تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

دور تقنيات النظام المحاسبي المالي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي

دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه (وحدة مستغانم)

مقدمة من طرف الطالبة:
- بساحة نعيمة

تحت إشراف الأستاذة :
- أ. مقيدش فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مقررا	مقيدش فاطمة الزهراء	أستاذة مساعدة ب	جامعة مستغانم
مناقشا	مقداد نادية	أستاذ ة مساعدة أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2016 / 2017

الإهداء

الإهداء:

اهدي إكليل عملي و ثمرة جهدي إلى التي لو جمعت الدنيا كلها و وضعتها بين يديها ما وفيت و لو جزء من حقها إلى العين التي قاطعت النوم لتسهر على راحتي إلى التي تحت قدميها جنتي " **أمي** " .

إلى الاسم الذي يخفي حقيقة نجاحي و ثمرة تربيتي " **أبي** " تقديرا و عرفانا.

أ

إلى جميع الصديقات اللواتي لهن محل في قلبي لن يزول ما حييت و التي أتمنى لهن النجاح في دروب حياتهم بكل حب و تقدير.

و في الأخير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

نعيمة

كلمة شكر:

إلى الأستاذ المشرف الذي نكن له فائق الاحترام والتقدير، والذي لم يبخل علينا بالنصح والتوجيه، وكان لنا السند المتين، فهنيئا له، وله جزيل الشكر، الأستاذة **{ مقيدش فاطمة الزهراء }**.

كما أشكر المكتبة بتقديمهم لي المعلومات اللازمة لبحثي.

إلى جميع الأساتذة الذين درسونا من الابتدائي إلى الجامعي.

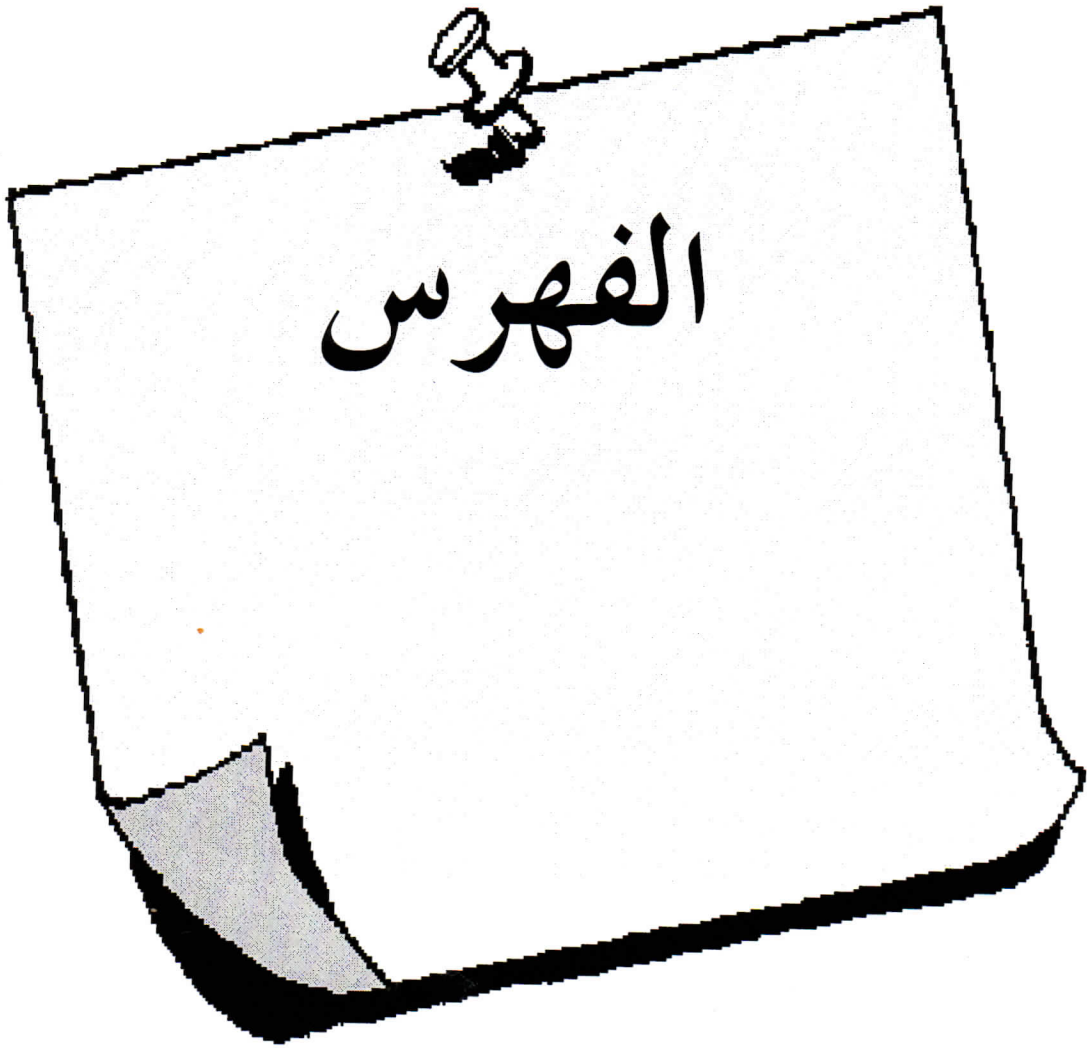
الفهرس

الفهرس

الإهداء

كلمة شكر

الفهرس.....ا
قائمة الأشكال.....ا
قائمة الجداول.....ا
مقدمة عامة.....01

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي و التدقيق الداخلي

تمهيد.....06

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي.....07

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي 07

المطلب الثاني: أهمية تقنيات النظام المحاسبي المالي 09

المطلب الثالث: مكونات النظام المحاسبي المالي و أهدافه.....11

المبحث الثاني: متطلبات تقنيات النظام المحاسبي المالي.....19

المطلب الأول: الحاجة إلى قاعدة بيانية.....19

المطلب الثاني: الحاجة إلى تقنيات حديثة في عمل النظام 21

المطلب الثالث: الحاجة إلى مجموعة أفراد مؤهلين.....23

المبحث الثالث: عموميات حول التدقيق الداخلي 26

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي.....26

المطلب الثاني: أهداف و أهمية التدقيق الداخلي.....31

المطلب الثالث : مراحل عملية التدقيق الداخلي 36

خلاصة.....39

الفصل الثاني : متطلبات تفعيل التدقيق الداخلي باستخدام تقنيات النظام المالي الفعالة

تمهيد.....41

المبحث الأول:حاجة عملية التدقيق الداخلي إلى تقنيات النظام المالي الفعالة 42

المطلب الأول: ارتباط تقنيات النظام المالي بمراحل عملية التدقيق الداخلي.....42

المطلب الثاني: وظائف النظام المحاسبي المالي 47

المطلب الثالث: استمرارية تقنيات النظام المالي في عملية التدقيق الداخلي 50

المبحث الثاني: نتائج تطبيق تقنيات النظام المالي في عملية التدقيق الداخلي 52

المطلب الأول: أوجه التوافق بين تقنيات النظام المالي و أهداف عملية التدقيق الداخلي 52

المطلب الثاني: أوجه التعارض بين تقنيات النظام المالي و أهداف عملية التدقيق الداخلي.....54

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين تقنيات النظام المالي و المخطط المحاسبي الوطني..... 55

المبحث الثالث: قيمة تقنيات النظام المالي المحاسبي بالنسبة لعملية التدقيق الداخلي.....57

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار وعلاقتها بتقنيات النظام المالي المحاسبي.....58

المطلب الثاني : مراحل عملية اتخاذ القرار.....61

المطلب الثالث: أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية المالية 64

خلاصة.....69

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه ADE

تمهيد.....71

المبحث الأول : تقديم عام مؤسسة الجزائرية للمياه.....72

المطلب الأول: تعريف ومهام وإمكانيات الجزائرية للمياه بمستغانم.....72

المطلب الثاني : تقديم وشرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية للمياه بمستغانم.....74

المبحث الثاني : مقابلة.....80

المطلب الاول : قواعد الرقابة الداخلية للحسابات البنكية و سلطة التوقيع على مستوى مؤسسة الجزائرية للمياه بمستغانم: 81

المطلب الثاني:.. اختبار فرضيات الدراسة في مؤسسة الجزائرية للمياه بوحدة مستغانم: 82

خلاصة 89

الخاتمة العامة.....91

المراجع.....95

الملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	مكونات النظام المحاسبي المالي.	15
2	متطلبات نظام المعلومات الإداري.	20
3	الأطراف الطالبة لنتائج التدقيق.	36
4	وظائف نظم المعلومات المحاسبية.	49
5	الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.	75
6	مراكز الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.	79
7	نموذج علامة الختم الخاص بوثائق النفقات على مستوى الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.	85
8	نموذج علامة الختم الخاص بوثائق دفع النفقات على مستوى الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.	86

قائمة الجداول

- الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	أوجه الاختلاف و الاتفاق بين المراجعة الداخلية اليدوية و مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.	21
2	علاقة النظام المحاسبي المالي بالحاسب الإلكتروني	22
3	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.	56
4	كيفية التسيير في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.	73
5	الإمكانيات المادية من المنشآت القاعدية و الموارد المائية في مؤسسة الجزائرية للمياه.	73
6	أنواع الإمكانيات البشرية في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.	74

مقدمة عامة

لقد أصبح إلزاما على أصحاب القرار في ظل تحديات ورهانات العولمة المعلوماتية المعاصرة وفي جميع المؤسسات الاقتصادية من أجل تعميق السعي حول تقنيات النظام المحاسبي المالي في سبيل العثور على معلومات محاسبية دقيقة و مضبوطة، يمكنهم الاعتماد عليها في عملية التدقيق الداخلي أثناء صناعة واتخاذ قرارات دقيقة وسليمة.

وهذا بسبب بيئة اتخاذ القرارات التي أصبحت كثيرة التعقيد وسريعة التغيير قليلة اليقين وعديمة التأكد مما يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة المرافقة للنتائج و الأهداف المراد تحقيقها.

كما ساهمت التحولات الجذرية في مطلع القرن التاسع عشر، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات المالية والاقتصادية، التي تميزت بظهور التكتلات وفق ما يصطلح عليه شركات متعددة الجنسيات، مما جعل كل من لهم علاقة بهذه المؤسسات يتطلعون لمواكبة التطورات الحاصلة ، منها تنظيمات ومكاتب المراجعة التدقيق التي عرفت منعرجا كبيرا في مجال المؤسسات خاصة، منها العملاقة التي أصبحت مهنة المراجعة(التدقيق) فيها أساسية وذات أهمية بالغة، ولهذا اضطرت الدول إلى وضع قوانين وتشريعات تنظم هاته المهنة الحساسة ،خاصة المنعرج الذي عرفته إثر فضيحة مكتب الدراسات والاستشارات .

و لقد عرف التدقيق عدة توجهات من حيث الأنشطة التي يقوم بها، حيث ظهر ما يصطلح عليه:تدقيق الوظائف مثل :تدقيق الموارد البشرية، تدقيق الإعلام الآلي، تدقيق الإستراتيجية، تدقيق وظيفة الشراء، تدقيق الوظيفة التجارية...الخ، وبغية الإلمام بحثية هذا الموضوع والخوض فيه بصفة مفصلة.

كما إن تطور وسائل الجمع و التخزين و معالجة وبث المعلومات ووسائل الاتصال و التنسيق بين الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة وخارجها مع المؤسسات الأخرى، وتزايد الاهتمام بتقنيات النظام المحاسبي المالي يجعل عملية التدقيق الداخلي مهمة سهلة ويزيد من فعاليتها بإعطاء صورة حقيقية عن الوضعية الفعلية للمؤسسة الاقتصادية، سنحاول من خلال مذكرتنا الإجابة على الإشكالية و التساؤلات المتولدة عنها في الأتي:

- **إشكالية البحث :**

كيف تساهم تقنيات النظام المحاسبي المالي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي وبالتالي إعطاء صورة حقيقية للمؤسسة من الناحية الاقتصادية و المالية ...الخ ؟

والتي بدورها يمكن الإجابة عنها من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات والتي تمثل اهتمامات أخرى متعلقة بالموضوع.

- **التساؤلات الفرعية :**

ما هو مقدار الحاجة لتقنيات النظام المالي، كأداة لتفعيل عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية ؟
كيف تتوضح قيمة تقنيات النظام المحاسبي المالي بالنسبة لعملية التدقيق الداخلي ؟

❖ **فرضيات البحث :**

للإجابة على التساؤلات السابقة من أجل الإلمام بإشكالية الموضوع ننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : إن تقنيات النظام المحاسبي المالي على عملية التدقيق الداخلي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل المشاكل المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة و القضاء على التداخل في المهام بين الوظائف المختلفة داخل المؤسسات.

الفرضية الثانية : تطور تقنيات النظام المحاسبي المالي في عملية التدقيق الداخلي من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية يقع على عاتقه تحقيق علاقة التنسيق و الترابط و التكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية.

❖ **أسباب اختيار الموضوع :**

لم يكن اختيارنا للموضوع هكذا، بل يعود للأسباب الموضوعية و الذاتية الآتية:

- الأسباب الموضوعية :

الحاجة الماسة لتقنيات النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد الإصلاحات المنتهجة من قبل الدولة؛

الضعف الذي تعانيه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في هذا المجال نظرا لحداثتها و محدوديتها؛

عدم وجود إطار نظري لإثبات العلاقة بين تقنيات النظام المحاسبي المالي و عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.

- الأسباب الذاتية :

إرادة الباحث في مواصلة البحث والعمل في هذا المجال المتخصص؛

الميول الشخصي إلى احتراف مهنة المراجعة؛

الإمكانيات و الوسائل المتاحة لذلك من مراجع و الأجهزة المستخدمة في الجانب المحاسبي من الحاسب الآلي.

❖ **طبيعة و أهمية الموضوع :**

تكمن أهمية الموضوع من خلال أهمية تقنيات النظام المالي التي لا تكتمل أهميتها إلا إذا نظمت وجسدت في شكل أنظمة معلومات فرعية و متكاملة في نفس الوقت، وهذا ما افتقدته المؤسسة الجزائرية لذا يقع على عاتق المؤسسة الوطنية السير قدما نحو إعداد النظم الإدارية تعمل وفق النظام المحاسبي المالي في إنتاج المعلومات الإدارية اللازمة ولعل أهم النظم الإدارية الواجب إعدادها هي نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص بجمع و تبويب وتحليل وتوصيل المعلومة المحاسبية الملائمة المتعلقة بالمؤسسة من جهة و بتزويد أو توصيل هذه المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية كالجهات الحكومية، المستثمرون ...الخ.

❖ **أهداف الموضوع :**

تهدف الدراسة أساسا إلى تحديد تقنيات النظام المحاسبي المالي ودورها في تفعيل عملية التدقيق الداخلي وبما يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فاعلية خاصة و أنه يعد هدف الوحدة الاقتصادية محصورا في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل تعددت أهدافها وأصبحت تشمل : خفض تكاليف ومنع الإسراف ...الخ الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المعلومة المحاسبية لكي يمكن وضع الخطط و اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق تلك الأهداف كما تهدف الدراسة إلى تقييم تقنيات النظام المحاسبي المالي ومدى استجابة عملية التدقيق الداخلي لتقنيات هذا النظام .

❖ **المنهج المتبع :**

لدراسة هذا الموضوع و الإلمام بمختلف جوانبه سوف نستخدم مزيج من المناهج التي تتلاءم و الدراسة التي نقوم بها بحيث نستخدم المنهج الوصفي الذي يناسب استعراض ووصف مكونات و مضمون النظام المحاسبي المالي و تقنياته المتعددة ودورها في تفعيل عملية التدقيق الداخلي وكذا وصف المفاهيم الأساسية للموضوع محل الدراسة كما نستعين بالمنهج التحليلي الذي يناسب شرح وتحليل الجداول المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي الذي نستخدمه في استخلاص و استنباط أهم النتائج .

❖ **هيكل البحث** : قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية نستعرضها كما يلي :

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي و التدقيق الداخلي؛

من خلال الفصل المخصص للإطار النظري نتطرق أساسا إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي و كل ما هو متعلق بالمحاسبة في شكلها العام و حتى يتسنى لنا ذلك لابد من تقسيم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية :

المبحث الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي؛

المبحث الثاني : متطلبات تقنيات النظام المالي المحاسبي؛

المبحث الثالث : عموميات حول التدقيق الداخلي.

الفصل الثاني : متطلبات تفعيل التدقيق الداخلي باستخدام تقنيات النظام المالي الفعالة؛

هذا الفصل نخصصه أساسا إلى دراسة مدى استجابة المؤسسة الاقتصادية للنظام المحاسبي المالي؛ وحتى يتسنى لنا هذا لابد من تقسيم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول : حاجة عملية التدقيق الداخلي إلى تقنيات النظام المالي الفعالة؛

المبحث الثاني :نتائج تطبيق تقنيات النظام المالي في عملية التدقيق الداخلي؛

المبحث الثالث : قيمة تقنيات النظام المالي المحاسبي بالنسبة لعملية التدقيق الداخلي.

الفصل الثالث : خصص للجانب التطبيقي للدراسة بحيث ثم دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه، فرع مستغانم والذي يمكننا كذلك تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول : خصص أساسا للدراسة النظرية للمؤسسة محل الدراسة و مختلف أهدافها؛

المبحث الثاني :المقابلة الخاصة بالدراسة.

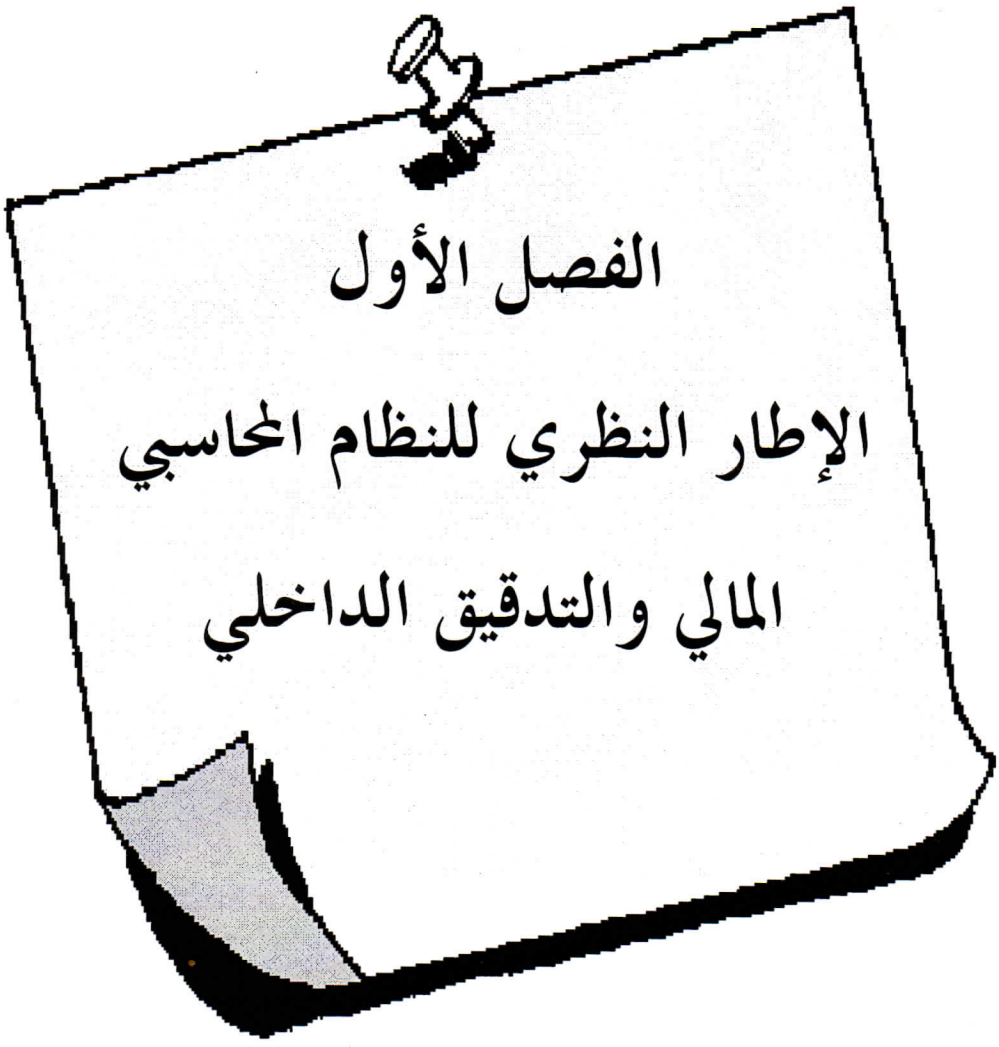

الفصل الأول

الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والتدقيق الداخلي

تمهيد:

لقد شهدت الجزائر عدة إصلاحات في العديد من الجوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي بتغيير المخطط المحاسبي الوطني، الذي أصبح لا يتماشى مع احتياجات المؤسسة الجزائرية و الظروف الدولية، وهو ما استدعى إعادة النظر في هذا المخطط من خلال طرح نظام محاسبي جديد مستلهم من المعايير المحاسبية الدولية القادر على تلبية حاجات المستثمرين و بمختلف شرائحهم.

ونظرا للتطور الحاصل في المؤسسات الاقتصادية ارتأت العملية الاقتصادية و خاصة المؤسسات العمومية و الخاصة في كل بلد إلى القيام بعملية التدقيق الداخلي لتسوية كامل عمليات اليومية ضمن نشاط المؤسسة اليومي العادي، للقيام بعملية التدقيق الداخلي نلجأ إلى خطوات البحث في عملية التدقيق بكل المؤسسة على حدة، وكذا تحديد الخطوات العملية للتدقيق الداخلي وحتى تكون هذه العملية ناجعة نقوم بدراسة أهمية و أهداف التدقيق من الناحية الفكرية وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل بالتفصيل إضافة إلى تسليط الضوء في البداية على إبراز ماهية النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

في ظل تحول الجزائر من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق و توقيع اتفاقية الشراكة قامت الجزائر بإصلاح المخطط المحاسبي مع الاتحاد الأوربي و منظمة التجارة العالمية الوطني الذي لا يتماشى مع العولمة وتبني النظام المحاسبي المالي و هو إلزامي من بداية 01 جانفي2010، الذي يهدف إلى وضع أداة تتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة[1]

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

يحتوي النظام المحاسبي المالي على إطار مفاهيمي والمتمثل في:

موجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 و حسب المادة رقم 03 من القانون 11/07 فإن المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها، و تقيمها ،تسجيلها ، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجا عته ، ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية.[2]

إنه نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها

و تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي

أو معنوي) و بنجاعة ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية.

تضمن النظام المحاسبي للمؤسسات معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية و القوائم المالية ، كما يتضمن :

- تصنيف الكتل المحاسبية و المجموعات ؛

- تحديد الحسابات ؛
- وضع القوائم المالية ؛
- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.[3]

نظام المحاسبة المالية يهتم بتسجيل و تصنيف و تبويب المعاملات المالية ، والتقرير عنها لمستخدميها ، وتنصب هذه المعاملات المالية على الأصول و الخصوم و الإيرادات و المصروفات و يكون المنتج النهائي لهذا النظام (مخرجات النظام) متمثل في قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى قائمة تدفقات النقدية و موقف كل من حسابات المدينين و الدائنين.[4]

---

[1] بوداع لمياء ، النظام المحاسبي المالي بين الضرورة وصعوبة التطبيق ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة 20 أوت 1995، الجزائر ، 2015، ص: 22.

[2] مهيري سهام ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسير ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، 2014، ص: 3.

[3]. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر ، 2008، ص 26

[4] حيدوسي بشرى ، أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية المالية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة 20 اوت 1995، الجزائر ، 2015، ص: 36.

كما تتمحور الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية:

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد ؛

- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء و النواتج؛

- تحديد طرق التقييم المحاسبي؛

- تنظيم مهنة المحاسبة؛

- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية ووضع جداول خاصة بالمفاهيم و الجداول الملحقة ؛

- تحديد الحسابات و المجموعات ؛

- تحديد قواعد و ميكانيزمات سير الحسابات.[1]

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا للمحاسبة المالية و معايير محاسبة و مدونة حسابات ، تسمح بإعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية العامة المعترف بها ، ويعتبر هذا الإطار التصوري من بين المفاهيم الجديدة التي جاء بها هذا النظام [2]و لاسيما :

- محاسبة التعهد ؛
- استمرارية الاستغلال ؛
- قابلية الفهم ؛
- الدلالة ؛
- المصداقية ؛
- قابلية المقارنة؛
- التكلفة التاريخية و أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر.

[1]. الجريدة الرسمية الجزائرية ، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الصا در في 25 نوفمبر 2007، العدد 74 ، ص: 3

[2] بوخلفة خفيظة ، المراجعة الخارجية للأعمال نهاية الدورة وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ،2014 ،ص 39.

المطلب الثاني : أهمية تقنيات النظام المحاسبي المالي

أولا : أهمية النظام المحاسبي المالي في الجزائر :

من أجل الدخول في الاقتصاد الدولي و الاندماج فيه وضمان حرية التجارة الدولية باتت الأهمية واضحة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر والتي يمكن إبرازها فيما يلي :

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛ النظام المالي المحاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والمعلومة المالية، وبالتالي فهو قريب من الممارسات المحاسبية العالمية ومتكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه معلومة مالية ذات جودة مما يؤدي إلى تقريب المحاسبة الجزائرية من المحاسبة العالمية؛

- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية كما يسمح بالمقارنة؛

- النظام المحاسبي أتى لسد الثغرات في القانون التجاري ومنع الممارسات الغير شرعية ولترسيخ أسس التسيير الشفاف؛

-يشجع الاستثمار الأجنبي نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛

-خلق انسجام بين النظام المحاسبي الجزائري والأنظمة المحاسبية الدولية؛

-تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في جدول سيولة الخزينة وجدول حركات رؤوس الأموال بالإضافة إلى جدول حساب النتائج حسب الوظيفة ؛ [1]

كما يتوقع أن تكون هناك أثار ايجابية على المؤسسات عند تحولها إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي و التي تتمثل في:

- يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية و المالية المنشورة في القوائم المالية؛ و يزيد من مصداقيتها و الوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني و الدولي.
- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل ، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافية للتمويل,خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر,بتقديم المعلومة المالية المطلوبة و المساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار؛
- يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات السابقة ، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات و تحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، و هي الأدوات المعتمدة دوليا و التي من شأنها كشف كل المخالفات و الاختلاسات و محاولات الفساد؛
- يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظاهر القانوني عند تسجيلها للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة ؛
- يتوافق مع الوسائل و البرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير بأقل جهد و تكلفة ؛

[1] مهيري سهام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 7.

- تسهيل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم و قواعد محددة بدقة و وضوح ، و يزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة؛
- توفير فرصة للمؤسسات لتحسين نوعية علاقتها و واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها و التي تستفيد من قوائمها المالية؛
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات الغير معالجة في المخطط المحاسبي الوطني، من هذه عمليات القرض الإيجاري؛
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في دول متعددة من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية ؛
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزنات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الإهتلاكات، كيفية معالجة المئونات، و توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة؛

و بالرغم مما يقدمها النظام المحاسبي المالي من ايجابيات إلا أنه يواجه في الواقع حدودا هيكلية ذكر منها :

- وضعية المؤسسات الجزائرية غير المسعرة في البورصة، و التي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي ،حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل فيه أعباء إضافية نتيجة لصعوبة تطبيقها في الوقت الحالي؛
- ضوابط النظام المحاسبي الجزائري ،و خاصة الاعتبارات الجباية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق ؛
- الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية، مقابل الإخبار بتأثير التغيير على النتيجة و كدا الوسائل و الجهد المبذولة لإنجاح التغيير؛
- ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي[1]. ومن هنا يمكن تفعيل بورصة الجزائر من خلال تشكيل تطبيق النظام المحاسبي المالي فرصة هامة و ضرورية لتفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أهم ما يجب إن يرافق تطبيقها في الجزائر و ذلك بضرورة منح الأهمية اللازمة لها والعمل على تطويرها تزامنا مع تضمين ذلك في اتفاقية الشراكة، و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني تشجيع المؤسسات على الولوج إلى هذا و الاعتماد عليها في عملية التمويل و ذلك بغية الاستفادة من المزايا التي تقدمها المعايير المحاسبية الدولية، و التي تكون فعاليتها في الأسواق المالية التي يلجأ إليها المستثمرون
- و المؤسسات على حد السواء لاستثمار و طلب رؤوس الأموال وهو ما يشجع على جلب الاستثمار الأجنبي باعتبار أن المعلومات المقدمة تكون لها أهمية كبيرة من داخل و خارج الجزائر.[2]

[1] بوداع لمياء ، المرجع السابق ذكره ، ص : 52- 53.

[2] المرجع نفسه ، ص ص : 62- 63.

ثانيا : أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات:

يشير مفهوم حوكمة المؤسسات إلى " مجموعة القوانين و القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة و حملة الأسهم و أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من جهة أخرى."

و مفهوم حوكمة المؤسسات هو تعبير واسع يتضمن القواعد و الممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات لقراراتها و الشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها ، و مدى المسائلة التي يخضع لها مديرو رؤساء تلك الشركات و موظفوها و المعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين و الحماية التي يقدمونها للمساهمين، الذين هم بحاجة للحصول على المعلومات المنظمة و التي تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة و بدرجة التفصيل الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، كما تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة.

كما يتضمن مفهوم حوكمة المؤسسات موضوعات خاصة بقانون الشركات و قوانين الأوراق المالية و قواعد قيد الشركات بالبورصة داخل كل بلد و المعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة و قوانين مكافحة الاحتكار و قوانين الإفلاس و عدم الملاءة المالية.

و لا شك أن استعمال و تطبيق النظام المحاسبي المالي يهدف أساسا إلى جلب المستثمرين والحفاظ على ثقفتهم في الأسواق المالية نظرا لما تفرضه من شفافية على المؤسسات التي تقدم حساباتها لمساهمين.[1]

المطلب الثالث : مكونات النظام المحاسبي المالي و أهدافه

أولا : مكونات النظام المحاسبي المالي :

1/ مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي : يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها حيث تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة وهي :

- الشركات الخاضعة للأحكام القانون التجاري ؛
- التعاونيات ؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة ؛
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي ؛
- وحسب المادة 02 يستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية ، وحسب المادة 05 يمكن للكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط. [2]

[1] ا بوداع لمياء ، المرجع السابق ذكره ، ص : ،ص:62.

[2] حيدوسي بشرى ، مرجع سبق دكره ، ص : 40.

2/ مبادئ النظام المالي المحاسبي: وهي مثمتلة في المبادئ المحاسبية الأساسية التالية:

- **مبدأ السنوية :** تقوم المحاسبة على أساس دورة مالية متكونة من 12 شهرا بغض الإشارة إلى أن هناك حالات استثنائية حيث قد تكون الدورة المالية أقل أو أكثر من 12 أشهر مثلا في بعض القطاعات الزراعية؛
- **مبدأ استقلالية الذمة المالية :**يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية و قانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها؛
- **مبدأ (المداومة) الطرق المحاسبية :** بموجب هذا المبدأ الحفاظ و المداومة على المنهج المحاسبي المعتمد من سنة مالية إلى أخرى؛
- **مبدأ الكلفة التاريخية :**يقرأ مبدأ الكلفة التاريخية تسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها (الاقتناء) أو تكلفة إنتاجها؛
- **مبدأ عدم المقاصة :**ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول و الخصوم أو بين الإيرادات و الأعباء إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونا أو إجراء اتفاقية؛
- **مبدأ الوحدة النقدية :**يفرض هذا المبدأ على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني تقييم القوائم المالية بالعملة الوطنية أو في حالة الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية فقط عند النظام المحاسبي المالي طرق لمعالجتها؛
- **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة :**يعني هذا المبدأ مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية و عدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية لمخالفة هذا لمصداقية المحاسبة؛[1]
- **مبدأ الاستمرارية :**يفترض أن تزاول المؤسسة نشاطها بصفة مستمرة ودائمة؛
- **مبدأ ثبات وحدة النقد؛**
- **مبدأ الصورة العادلة؛**
- **مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني :** يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني ، أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي و ليس حسب الظاهر القانوني ، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية؛
- **مبدأ الحيطة و الحذر.**[2]

3 /تنظيم الحسابات المجمعة (تنظيم المحاسبة):

لم تحدد المعايير المحاسبية الدولية تنظيم معين للحسابات مجمعة للاعتماد عليه و بالتالي يمكن أن يختلف تنظيم الحسابات المجمعة ما بين الدول أو القطاعات أو المؤسسات و يمكن أن نميز بين نوعين هما:

[1] لخضر علاوي ، نظام المحاسبة المالية ، الورقة الزرقاء ، 2010 ، الجزائر ، ص : 14.

[2]. شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ،ص : 31.

1-3 التنظيم المركزي للحسابات المجمعة:

نقصد بالتنظيم المركزي التحكم الشامل للمصلحة المختصة بالتجميع، في عمليات التجميع، و ذلك باستعمال معطيات كل شركة مجمعة انطلاقا من نتائجها لنهاية بمعنى أنها تضم مجمل العمليات المتعلقة بالتجميع و ذلك وفق مراحل متتالية محصورة أولا في عملية إحصاء المساهمات التي تقوم بها الشركة الأم بغرض معرفة الصورة الحقيقية للمجمع و مكوناته، تحليل الأسهم و تصنيفها، سواء كانت أسهم ذات أولوية في تحصيل الأرباح دون حقوق التصويت، أم أسهم ذات أولوية في حقوق التصويت كما يجب الإطلاع على كل التغيرات التي قد تنجم في المجمع خاصة تلك المتعلقة بحركية و العناصر المكونة له، وفي عملية جمع المعطيات حيث من خلال هذه المرحلة تقوم الشركة الأم المعنية بتجميع الحسابات بعملية جمع الوثائق الضرورية للتجميع، و هذه الوثائق تحتوي على عدة معطيات تستخدم عند بدأ عملية التجميع، و تتمثل هذه الوثائق في الميزانية خاصة بكل شركة مجمعة، معلومات متعلقة بسندات الشركات،التغيرات الحاصلة في رؤوس الأموال، التفاصيل المتعلقة بالعمليات الداخلية للمجمع

معطيات متعلقة بالمعالجات و الإستبعادات.

3- 2 التنظيم اللامركزية للحسابات المجمعة :

نقصد بالتنظيم اللامركزية قيام مصلحة التجميع بمجموعة من الإجراءات التحضيرية تسمح للمصالح المختصة من تسهيل عملية التجميع و التقليل من حجمها[1].

إن هذه العمليات التحضيرية التي تباشرها الشركة الأم تكون وفق قواعد تقنية، من خلال الاعتماد على قواعد التقسيم و التقييم للمجمع، و بعدها تقوم بأخذ المعطيات اللازمة بعد التدقيق و الفحص في سبيل تجميع حسابات كل شركة داخلة في نطاق التجميع.

كما أن التنظيم اللامركزية للحسابات يهدف إلى ما يلي :

- تسريع وتيرة إنتاج الحسابات مجمعة و ربح الوقت بالنسبة للمصلحة المختصة بالتجميع؛
- التحسين من جودة الحسابات المجمعة ؛
- تشكيل ارتباطات بين المصالح المعنية وتحقيق التطابق بين أعضاء المجمع.

4/ تغيير التقديرات والطرق المحاسبية:

تسمح المادة 37 بتغيير التقديرات المحاسبية والطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها هو تحسين نوعية الكشوف المالية .كما تضيف المادة 38 أن تغيير التقديرات المحاسبية يرتكز على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة تسمح بتقديم معلومات مالية أكثر موثوقية. والمادة 39 التي تربط تغيير الطرق المحاسبية بتغيير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان.

5/ دليل الحسابات(المخطط المحاسبي) وقواعد سيره:

قد ترجمت التوجهات السابقة من خلال إصدار دليل الحسابات الجديد والذي يختلف اختلافا جذريا

[1] الطيب مداني ، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، 2015 ، ص : 80-81.

عن ا لمخطط المحاسبي السابق، من حيث هيكل ومضمون قائمة الحسابات، وقواعد سيرها، فمن حيث الهيكل ودليل الحسابات الجديد) المخطط المحاسبي (يقسم الحسابات إلى عشرة مجموعات) تسمى مجموعة الحسابات في نص قانون نظام المحاسبة المالية بالطبقات (سبعة منها مستعملة في المحاسبة المالية التي هي إجبارية على جميع المؤسسات الاقتصادية الوطنية ماعدا المنشأة الصغيرة التي تتم المحاسبة عليها وفق أحكام خاصة، والثلاثة مجموعات الأخرى تستخدم في محاسبة التسيير) المحاسبة الإدارية التي تركت حرية تطبيقها للمنشآت حسب حاجاتها للتسيير ، غير أن المحاسبة الإدارية تعتبر ضرورية من الناحية العملية لتكميل دور المحاسبة المالية خاصة ما يتعلق بمحاسبة التكاليف (المحاسبة التحليلية)لاسيما في المنشآت الإنتاجية التحويلية لتحديد تكاليف الإنتاج للسلع الخدمات المنتجة بطريقة علمية و موضوعية.

وتثمثل حسابات المحاسبة المالية في سبعة مجموعات تقسم بدورها إلى مجموعتين حسابات الحصيلة (الميزانية) وحسابات النتيجة(حسابات التسيير) التي تشمل مجموعتين (المجموعة 6 حسابات الأعباء؛ المجموعة 7 حسابات المنتجات).[1] أما حسابات الحصيلة (الميزانية) تشمل خمسة مجموعات وهي (المجموعة1 حساب رؤوس الأموال، المجموعة 2 حساب التثبيتات،المجموعة3حسابات المخزونات والمستحقات،المجموعة 4 حسابات الأطراف الأخرى،المجموعة 5 الحسابات المالية).

6/ القوائم المالية : القوائم المالية يعرفها جون فرنسوا دي روبر (jean Fraçois des Robert) وفرنسوا ميشان (François Méchin) وهيرفي بيوتر (Hervé Puteaux) بأنها : مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية ، غير قابلة للفصل فيما بينها ، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية و الأداء و التغير في الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات.[2] وتعرف أيضا : بأنها الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة و التي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على الخطر الرئيسي المؤثر على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج.[3]

و مما سبق ذكره يمكن تمثيل مكونات النظام المحاسبي المالي في الشكل الموالي:

[1] مريم قطش ، مرجع سبق ذكره ، ص : 33، 34، 35.

[2]jean Fraçois des Robert ،François Méchin ، Hervé Puteaux ،Narmes IFRS et PME ، du nod ،Paris، 2004، P12

[3] محمد بن عمر ، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في إتخاد القرارات المالية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة حمه لخضر ، الجزائر ، 2015، ص:32.

الشكل رقم (1-1): مكونات النظام المحاسبي المالي.

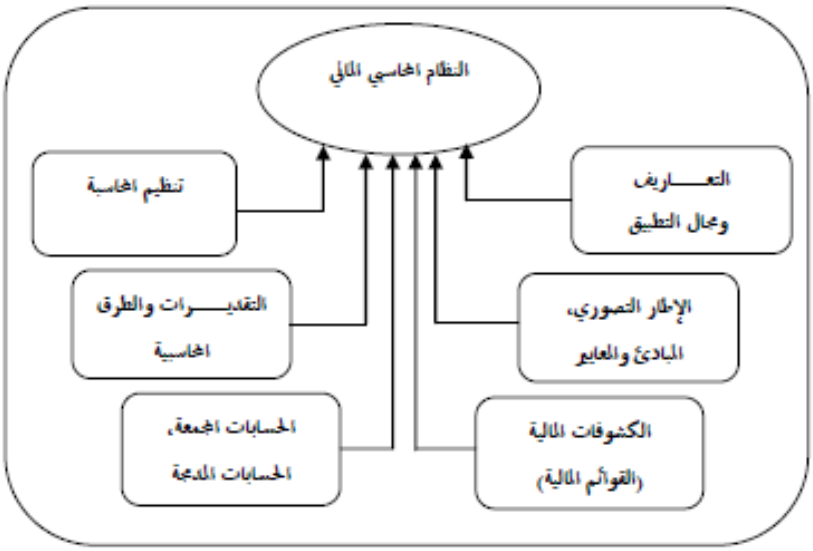

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادرر في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، ص 6.

إن مستخدمي القائمة المالية هم كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي و يتولى سنويا إعداد كشوف مالية.[1] ويشمل هذا الاستخدام كل من المستثمرون، الموظفون، المقرضون، الموردون الدائنون التجاريون الآخرون، العملاء، الحكومات ووكلائها و مؤسستها، الجمهور أما ما يخص إعداد عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي فهو من أهم الأهداف المحاسبية المالية وهي تشتمل على **الميزانية التي** تتضمن (الأصول الغير جارية و الأصول الجارية) و الخصوم المكونة من (الأموال الخاصة الخصوم الغير الجارية و الخصوم الجارية) وحسابات النتائج المقسمة إلى (المنتجات و الأعباء)،وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق[2] ،إضافة إلى قائمة التدفقات النقدية التي لا يتم إعدادها من ميزان المراجعة بعد التسوية ، فالقائمة تتطلب معلومات تفصيلية تتعلق بالتغيرات في أرصدة الحسابات التي حدثت بين فترتين زمنيتين وعلى ذلك فإن ميزان المراجعة سوف لا يعطي هذه البيانات الضرورية أضف إلى ذلك أن قائمة التدفقات النقدية تتعامل مع المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية ،

و يترتب على ذلك أن أساس الاستحقاق المحاسبي لا يمكن استخدامه في إعداد قائمة التدفقات النقدية، كما أن المعلومات المطلوبة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تأتي من ثلاثة مصادر هي : الميزانية العمومية المقارنة و قائمة الدخل عن الفترة الحالية و معلومات إضافية [3]،كما أنها تشمل (أنشطة تشغيلية و أنشطة استثمارية و أنشطة تمويلية) ويقرر القرار الوزاري رقم (232)أن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو إتاحة المعلومات عن المتحصلات و المدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال

[1] مصطفى طويل ، النظام المحاسبي و المالي الجزائري ، دار الحديث للكتاب ، 2010، الجزائر ، ص : 51.

[2]. عمر بن عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 32

[3]. مسعد محمود الشرقاوي ، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء 1، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007 ، ص : 303 – 304

الفترة المالية ، فإذا استحدثت المعلومات الواردة في هذه القائمة و في القوائم المالية الأخرى فإنها سوف تساعد المساهمين و المستثمرين و الدائنين و غيرهم في التعرف على الأتي :

- مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق صافي تدفقات نقدية موجبة و مدى قدرتها على الوفاء بالالتزاماتها و توزيع أرباح و مدى احتياجها لتمويل خارجي ؛
- أثار التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية على المركز المالي للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية ؛
- إيضاح أسباب الاختلاف بين نتيجة العام و بين صافي التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاط الجاري.[1]

ولإعداد و تقييم الكشوف المالية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الإطار التصوري لنظام المحاسبة ، هذه الكشوف المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط و التلخيص و الهيكلة.

يتم إظهار معلومات على الكشوف المالية بطريقة دقيقة تتمثل هذه المعلومات فيما يلي :

- تسمية الشركة ، الاسم التجاري ، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية؛
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة) ؛
- تاريخ الإقفال ؛
- العملة التي تقدم بها و المستوى المجبور ؛

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان وهي :

- عنوان مقر الشركة ، الشكل القانوني ، مكان النشاط و البلد الذي سجلت فيه ؛
- الأنشطة الرئيسية ، وطبيعة العمليات المنجزة ؛
- اسم الشركة الأم و تسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء ؛
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة ؛ [2]
- وتضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان ، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية و يجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان.[3]

ثانيا : أهداف النظام المحاسبي المالي

[1] محمد عباس بدوى ، الأميرة ابراهيم عثمان ، تطور الفكر المحاسبي بين النظرية و التطبيق ، دار الكتب والوثائق القومية ،مصر ، 2012 ، ص: 332

[2] سليم بن رحمون ، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم النسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2013، ص 104، 105.

[3]. مصطفى طويل ، مرجع سبق ذكره ، ص : 51.

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف اختيارات المهنيين والمستثمرين، ويساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعدها في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي :

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
- تقييم عناصر الميزانية وفق لمبدأ الصورة الوافية والعادلة[1].

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، ويمكن ايجا زها فيما يلي:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجباية بموضوعية ومصداقية؛
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية[2] ،لأنها تهدف إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي و نتائج الأعمال و التغير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية إضافة إلى أنها تظهر نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها و تساعد في محاسبة عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في

[1] عون وردية ،دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومة المالية ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أكلي محند ولحاج ،الجزائر ، 2015 ، ص : 32 – 33.

[2]. بوخالفة حفيظة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 41 – 42

تقييم كفاءة الإدارة و محاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة إذا كان هناك التنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.[1]

المبحث الثاني : متطلبات تقنيات النظام المحاسبي المالي

[1]. شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ، ص : 185

يهتم نظام المعلومات في أية مؤسسة اقتصادية في إنتاج وتقديم و توصيل المعلومات لكل الجهات التي يمكن أن تستخدمها وتستفيد منها ، سواء كانت هذه الجهات من داخل المؤسسة الاقتصادية أو من خارجها ، علاقة هذه الجهات بالمؤسسة اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة.

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن نظم المعلومات في بداياتها كانت تركز بالدرجة الأساس على الجهات الخارجية نتيجة لاعتبارات قانونية على الأكثر، ولكن في الوقت الحاضر فإن التركيز قد ازداد نحو تقديم المعلومات لخدمة الجهات الداخلية فضلاً عن الجهات الخارجية نظرا لتعدد هذه الجهات وتشعب العلاقات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها ، وكذلك حاجتها الأكثر إلى التقارير الدورية وغير الدورية واستخداماتها في العديد من القرارات التي يمكن أن تتخذ في داخل المؤسسة اقتصادية.

لكي يمكن تطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية، لا بد من تواجد بعض المتطلبات الأساسية والتي يمكن أن تشمل أساسا على ما يلي:

المطلب الأول : الحاجة إلى قاعدة بيانية مركزية

تعرف قاعدة البيانات على أنها مجموعة من الملفات المرتبطة مع بعضها البعض بصورة منطقية و مخزونة بطريقة منظمة تسهل وصول البرامج التطبيقية إليها بهدف معالجة البيانات و يمثل وجود قاعدة البيانات ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية أمرا هاما,حيث أن ذلك يساعد على تحقيق الفوائد الآتية:

- تحتوي قاعدة البيانات المحاسبية على كافة البيانات التي لها علاقة بكافة أنشطة الوحدة الاقتصادية التي تقوم بها الإدارات و الأقسام المختلفة فيها، مما يؤدي إلى سهولة الوصول إلى أي بيانات ينبغي معالجتها بصورة سريعة ؛

- إن وجود البيانات ضمن قاعدة البيانات بصورة موحدة (مركزية) سوف يؤدي إلى تقليل تكرار عملية حفظ البيانات (في حالة تعدد وجودها ضمن ملفات مستقلة)، الأمر الذي يساهم أيضا في تخفيض تكاليف حفظ البيانات نظرا لعدم الحاجة إلى تكرار الملفات ذات البيانات المتشابهة؛

- المساهمة في تحقيق حالة التكامل بين النظم الفرعية للمعلومات في الوحدة الاقتصادية من خلال إمكانية إمداد و تبادل البيانات فيما بينها من خلال مصدر موحد متمثل بقاعدة البيانات الأمر الذي يساهم في تقليل الوقت و الجهد المبذول في ذلك؛

- سهولة تجميع البيانات و معالجتها من قبل المستخدمين (خاصة من داخل الوحدة الاقتصادية) الأمر الذي يساهم في تقديم المعلومات (المخرجات) بسرعة و بالتالي زيادة كفاءة القرارات التي يمكن أن تتخذ بناءا عليه؛[1]

ويشير MOSCOVE إلى أهمية وجود قاعدة بيانات واسعة و موحدة مركزية نتيجة حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى دمج و تكامل كافة وظائفه وفقا للنظرة المعاصرة و بذلك فإن هذه الحاجة سوف تزداد من خلال النظرة المتطورة لضرورة تكامل نظم المعلومات والتي يمثل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية أحد أهم

[1]. قاسم و اخرون ، نظام المعلومات المحاسبية ؛ كلية الحدباء ، العراق ، 2003 ، ص: 26 ،27

مجالاتها.[1] ويمكن تحديد قاعدة البيانات المركزية للنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية على الشكل الأتي:

الشكل رقم(1-2): متطلبات نظام المعلومات الإداري.

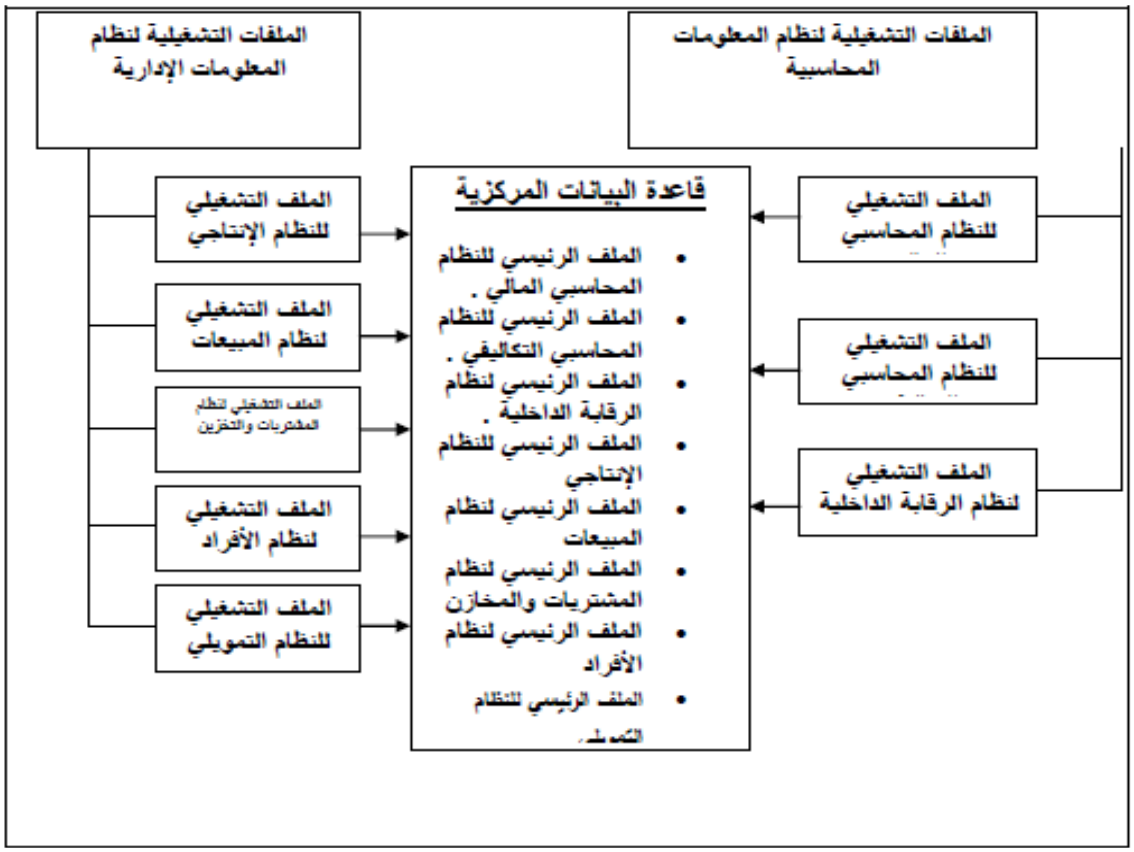

المصدر:عون منصور و محمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، ط5، دار الفرقان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن1999، ص222.

المطلب الثاني : الحاجة إلى تقنيات حديثة في عمل النظام

أولا:الاختلاف بين المراجعة اليدوية و المراجعة الإلكترونية :

[1] بوفروعة سفيان ، نظم المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ،2012 ، ص : 58.

تعتبر الوسائل التقنية ركيزة أساسية لنظم المعلومات المعاصرة, حيث أنها تبرز الاختلاف الموجود بين المراجعة الداخلية اليدوية و مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات و الجدول يوضح ذلك [1]:

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف و الاتفاق بين المراجعة الداخلية اليدوية و مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.

الإتفاق	الإختلاف
1-لايوجد احتياج لمعايير ومبادئ مراجعة جديدة,فالمبادئ المعمول بها هي نفسها للاحتياج لتغيرها.	1-هناك تطوير لبعض إجراءات المراجعة.
2-العناصر الأساسية لنظام مراجعة داخلية جيدة تبقى كما هي مثل تحديد جيد للمهام.	2-هناك اختلاف في أساليب الحصول على مراجعة داخلية جيدة.
3-هناك اختلاف في الدراسة والتقييم التي سوف نتبعها في المراجعة الداخلية ومن أهم الاختلافات هي تحويل الأفراد القائمين على العمل إلى أسلوب جديد لعملية التشغيل.	3-الأهداف الرئيسية لدراسة و تقييم المراجعة الداخلية لازالت كما هي وهو تقديم الأدلة و الرأي و تحديد الأسس التي ستقوم عليها الاختبارات و الفحص و الجداول الزمنية.

المصدر : عبد الرحمان توفيق، منهج المهارات المالية و المحاسبية ، الجزء 2، الطبعة 4، مركز الضرائب المهنية للإدارة، مصر، ص: 12.

ثانيا : كيفية استخدام الحاسوب في المحاسبة:

بمأن شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الحاسوب قد أشاروا إليها من خلال إصدار قانون رقم 09- 110 مؤرخ في 11 ربيع ثاني عام 1430الموافق ل7أفريل سنة 2009و نوجزها فيما يلي :

- يجب مسك المحاسبة عن طريق نظام الحاسوب وفق المبادئ المحاسبية المعمول بها وأحكام هذا المرسوم ؛
- يجب أن تعرف إصدارات نظام الحاسوب و ترقم و تؤرخ عند إنشائها بواسطة وسائل توفر كل الضمان في مجال الإثبات ؛
- كما يطبق طابع عدم الشطب أو تصحيح التسجيلات المفروض في المحاسبات اليدوية في المحاسبات الممسوكة عن طريق نظام الحاسوب في شكل إجراء التصديق لكل الفترة المحاسبية, الذي يمنع كل تعديل أو حذف لتسجيل مصادق عليه؛
- يجب على الكيان إعداد ملف يبين الإجراءات و التنظيم المحاسبي بشكل يسمح بفهم نظام المعالجة و مراقبة كما يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المستعمل على ملف يحتوي على الشكل و

[1] عبد الرحمان توفيق، منهج المهارات المالية و المحاسبية، الجزء ،2 الطبعة 4، مركز الضرائب المهنية للإدارة، مصر، ص:12.

الخاصيات التي يمكن طبعها أو توفيرها على الشكل الإلكتروني, كما يجب على الكيان المستعمل للبرنامج المعلوماتي أن يكون لديه تعهد من طرف معهد البرنامج المعلومات؛[1]

ثالثا: العلاقة بين النظام المحاسبي و الحاسب الإلكتروني:

يمكن توضيح العلاقة بين كل من المحاسب و الحاسب الإلكتروني في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): علاقة النظام المحاسبي المالي بالحاسب الإلكتروني

ركائز العلاقة الوظيفية	دور المحاسب	دور الحاسب الإلكتروني
تخزين المعلومات المحاسبية للرجوع إليها	القدرة على تخزين قدر معقول منها في ذهنه تختلف من محاسب لأخر	القدرة على تخزين المعلومات المحاسبية الضخمة لرجوع أي محاسب إليها.
القيام بعمليات القيد والترحيل	القدرة على القيام بهذه العمليات في حدود فهم معين للمحاسب ولهذا تختلف النتائج من محاسب لأخر.	القدرة على القيام بهذه العمليات وفقا لبرنامج محددو يتفق عليه مسبقا وبذلك لا يختلف النتائج و التطبيق
القدرة على التفكير و الابتكار و مزج علم المحاسبة بالعلوم الأخرى	قدرة المحاسب وفقا لقدراته العلمية و العملية على القيام بهذه الوظيفة.	لاتوجد لديه القدرة على ذلك.

المصدر: بروبة إلهام، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ص: 106.

إن استخدام الحاسوب باعتباره أحد وسائل تقنيات المعلومات يمكن أن يساهم في معالجة البيانات التي يتم التعامل معها من قبل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الآتية :

- **نظم معالجة البيانات** : وهي النظم التي تقوم على استخدام الحاسوب في معالجة البيانات عن عمليات المؤسسة,مثل : عمليات الإنتاج,التمويل و الإيرادات, المصاريف,من أجل تحرير الإنسان من الأعمال الروتينية من حيث أنها تمثل المجال العلمي الذي يحاول التوصل إلى أحسن الطرق و الأساليب المتاحة لمعالجة البيانات بطريقة منظمة ومنطقية ويتصل بجمع و ترميز وتنظيم وفرز ومقارنة البيانات [2].

[1] بروبة إلهام ، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ص : 106.

- **نظم دعم القرارات** :حيث تحتوي نظم دعم القرار بالإضافة إلى البيانات و المعلومات, على إجراءات وبرامج تعمل على معالجة البيانات و المعلومات في نماذج : صفوف الانتظار,المسار الحرج,البرمجة الخطية.. الخ من أجل تقديم المعلومات بالشكل الذي يمكن من استخدامها مباشرة في عملية صنع القرار.

- النظم الخبيرة :

تعد النظم الخبيرة من النظم المهمة في مجال الذكاء الاصطناعي، فهي نتاج العقل الإنساني أي مزج بين استخدام التقنية التي تستند على حقول عديدة كالهندسة و الرياضيات وكذلك تطبيقات عديدة في إدارة الأعمال,أي أن لهذه النظم دور مهم في تقديم حلول للمشكلات الإدارية بالإستاد على المعرفة حيث إن هذه النظم تميزت في أسلوب تنفيذ الأعمال من خلال تغير طريقة تفكير الفرد في حل المعرفة حيث إن هذه النظم تميزت في أسلوب تنفيذ الأعمال من خلال تغيير طريقة تفكير الفرد في حل المشكلات,لذا فإن النظام الخبير يعد بمثابة نظام له قدرة عالية على إنتاج الأفكار المبدعة و الحلول العملية للمشكلات الصعبة و المعقدة فضلا عن أنه نظام يستخدم لتوثيق المعرفة و الخبرة الإنسانية,ودعم عمليات صنع القرارات شبه المهيكلة وغير المهيكلة.[1]

المطلب الثالث : الحاجة إلى مجموعة أفراد مؤهلين :

يجب أن يلعب المحاسبون المهنيون بمختلف نشاطاتهم في دورهم في بناء المجتمع و العمل على خدمة المصلحة العامة,وذلك عن طريق تقديم أفضل أداء مهني للمحافظة على ثقة المجتمع من خلال الالتزام بالمبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنة و العمل على تجنب ما يهدد التزامهم بهذه المبادئ.

أولا : المبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنة لكافة المحاسبين المهنيين

1/ النزاهة :يجب أن يكون المدقق أمينا و صادقا في أداء خدماته المهنية و التجارية ويتضمن ذلك ألا يرتبط اسم المحاسب المهني ببيانات مالية مضللة أي يحتوي على معلومات خاطئة أو حذفت منها بيانات ومعلومات هامة للمستخدمين.

2/ الموضوعية: يجب أن يكون المدقق عادلا لا يسمح بالتحيز أو تعارض المصالح أو تأثير الآخرين لتجاوز حكمه المهني أو التجاري.

3/ الكفاءة المهنية و العناية اللازمة :يجب أن يؤدي المحاسب الخدمات المهنية (كمحاسب أو مدقق) بشكل مستمر بكل اجتهاد وعناية وكفاءة بشكل يضمن حصول صاحب العمل أو العميل على خدمات مهنية عالية الجودة وهذا يتطلب تطبيق المعرفة و المهارة المهنية بشكل صحيح.وتقسم الكفاءة المهنية إلى مرحلتين :

4/ الحصول على الكفاءة المهنية : حيث أن بلوغ الكفاءة المهنية يتطلب مستوى عالي من الثقافة وتعليم أكاديمي ومهني متخصص في الموضوعات المتعلقة بالمهنة,ثم الخبرة العملية ويمكن ذكر قواعد التأهيل المهني في العناصر التالية :

[1] بوفروعة سفيان، مرجع سبق ذكره، ص:69 – 7.

- يجب ألا يقوم المراجعون الداخلون إلا بالأعمال التي يمكنهم القيام بها بكفاءة مهنية توفر لديهم المعرفة و المهارات و الخبرة اللازمة للقيام بها؛

-يجب على المراجعين الداخليين القيام بخدمات المراجعة الداخلية بما يتفق و المعايير المهنية للمراجعة الداخلية ؛

- يجب على المراجعين الداخليين السعي دائما و بصفة مستمرة لتحسين كفاءتهم و فعاليتهم وجودة الخدمات التي يقدمونها.[1]

5/ المحافظة على الكفاءة المهنية :

تتطلب المحافظة على الكفاءة المهنية المتابعة المستمرة للتطورات المهنية في مهنة المحاسبة و التدقيق و الحقول ذات العلاقة بما في ذلك الإصدارات المحلية و الدولية و يتضمن ذلك مسؤولية المحاسب المهني أن يتبنى برنامجا خاصا مصمما لضمان متابعة التطورات المهنية و إيصالها بشكل منظم للمحاسبين الذين يعملون تحت سلطته.

6/ السرية :

يجب أن يحترم المدقق سرية المعلومات التي تصله أثناء أداء واجباته المهنية و أن لا يفصح عن أي من هذه المعلومات بدون تفويض محدد و صحيح إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها ويتضمن ذلك أن لا يستخدمها لتحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة من خلال الإفصاح عنها للغير.

ويقوم المحاسب المهني بالتأكد أن العاملين تحت سلطته أو الذين يقدمون له المساعدة و المشورة ملتزمون بمبدأ السرية. ويستمر واجب السرية حتى بعد انتهاء العلاقة بين المحاسب المهني و العميل أو صاحب العمل.

7/ السلوك المهني :

يجب أن يلتزم المحاسب المهني بالقوانين و المتطلبات المهنية ذات الصلة و يمتنع عن أي سلوك قد يسيء إلى سمعة المهنة. فلا يجوز له مثلا أن يروج لنفسه أو لأعماله بإبداء مواصفات و مؤهلات وقدرات غير صحيحة أو أن يسيء للزملاء الآخرين في المهنة.[2]

ثانيا : العلاقات الإنسانية و مهارات التعامل

يتطلب التدقيق الداخلي أفراد مهنيين لديهم مهارات اتصال جيدة, و كل فرد يتم اختياره يجب أن يكون قادرا على التعامل مع الآخرين و قادرا على التفاعل مع الأفراد في المستويات المختلفة في المنشأة.

[1] حسين يوسف القاضي و أخرون ، التدقيق الداخلي ، كلية الإقتصاد ، دمشق ، 2008، ص: 162.

[2] جمال طرايرة ، محاسب دولي عربي قانون معتمد ، جزء 3،مجمع دولي عربي للمحاسبين ، عمان ، 2013 ، ص : 6 – 7.

ومن هنا فإنه بالرغم من حتمية التأهيل المهني والفني للمدقق الداخلي, فإن ذلك لا يعتبر كافيا فقط بدون مهارات الاتصال و الامتلاك لفن التعامل مع الآخرين و ليس أدل على أهمية العامل الإنساني في نجاح أي عمل من أن معايير الأداء لهذا العمل يضعها أشخاص و ينفذها أشخاص أيضا, ويقوم أشخاص بالمحاسبة و التدقيق على التنفيذ,ومن هنا نجد أن هناك عامل مشترك بين هذه المجموعات الثلاثة ألا وهو العامل الإنساني الذي لا يمكن إغفاله إذا أريد لهذا العمل أنه يتم بنجاح.

فالعلاقات الإنسانية الناجحة أمر حيوي لخلق الشخصية المهنية وأن إهمال هذه المظاهر و العلاقات السلوكية يعرض المدقق للخطر لأن وجود التدقيق للمساعدة في حل المشاكل و ليس في خلق مشاكل جديدة.

إن اعتقاد الأفراد إن المدقق يقوم بدور المحقق أو رجل البوليس في تقييد الأخطاء يجعلهم في حالة نفور من هذا المدقق مما ينعكس أثره على إدارة الأعمال, وفي الشائعة في معظم أعمال التدقيق تجاه المدققين لذا يبقى تخلص المدقق من تلك الصفة التي لصقت به "رجل بوليس أو المحقق" أن يقنع العاملين في المنشأة إن وجوده هو لمساعدتهم في رفع كفاءة أدلة الأعمال المنوط بهم وأن الهدف تعاون الكل في سبيل الوصول إلى أقصى درجة الكفاءة و الكفاية من خلال :

- بذل الجهد لتفهم مشاكل الأشخاص قيد التدقيق من خلال سؤالهم عن المشاكل التي يمكن أن يساعدهم في حلها؛
- تقديم الملاحظات التي تتعلق بالإجراءات ليعود على من يدقق عليهم ببعض الفوائد ؛
- البعد عن التعالي بين العاملين ومحاولة تهيئة الجو المناسب لعلاقات تعاونية وتنمية الوعي بأن الكل يعمل لخدمة أهداف المنشأة و الالتزام بالمقولة عامل الناس كما تود أن يعاملوك ؛
- اكتساب المدقق مهارات الاتصال و القدرة على الإقناع تعتبر عاملا أساسيا بالنسبة للتدقيق.[1]

المبحث الثالث : عموميات حول التدقيق الداخلي

لقد تعددت الآراء حول طبيعة التدقيق الداخلي كأحد أنواع التدقيق, فالبعض يعتبره أسلوب علمي, وآخرون يعتبرونه وظيفة إدارية بحتة, أو نشاط علمي مستقل, إلا أن فهم ماهية التدقيق الداخلي يقتضي معرفة

[1] خلف عبد الله الواردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الأردن الطبعة الأولى، 2006 ، ص 281 – 282.

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها, و الدور الذي يؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية في المؤسسة, وذلك بالاستناد إلى تعاريف التدقيق الداخلي المقترحة من قبل الهيئات المتخصصة و الباحثين.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

أولا : لمحة تاريخية حول التدقيق الداخلي

لقد برزت حاجة المؤسسات إلى التدقيق الداخلي نتيجة لتطور وتوسع الأنشطة الاقتصادية, فقد ظهر التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1929والتي أدت إلى انهيار البورصات, و لتفادي هذه الأزمات ألزم المشروع الأمريكي أن تكون حسابات المؤسسة المسعرة في البورصة مراقبة من طرف مدقق خارجي, وبالتالي أصبح واجبا على الشركات التعامل مع مكاتب التدقيق الخارجي, حيث أن هذه الأخيرة قامت برفع أسعارها نظرا لزيادة المعاملات, مما دفع الشركات تدريجيا إلى تعيين مدققين داخليين يتقاضون أجرة من المؤسسات, ولهم نفس مهام المدقق الخارجي. وكانت مهمة التدقيق الداخلي آنذاك تقتصر على التأكد من مدى صدق البيانات و إثبات الوضعية المالية للمؤسسة, والتي تعرف حاليا بالتدقيق المالي والمحاسبي [1]. والمتتبع لتاريخ تطور التدقيق يلاحظ تعدد وتنوع أشكال و مجال التدقيق فقد انحصرت أهدافه في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعب و ضاق نطاقه في العمليات المالية ليصبح أعم و أوسع لإجراء وسائل إيصال الإنتاج. يرجع بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي بإنشاء معهد المدققين الداخليين (IIA)في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941.و هذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي،حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي و اتساع نطاق الانتفاع بخدماته.و قد عمل المعهد على تدعيم و تطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة [2].كما أن هنالك مجموعة من العوامل التي أدت إلى التطور السريع للتدقيق الداخلي وزيادة الاهتمام به داخل المؤسسة وتفعيل دورها بشكل كبير ومن أبرز هذه العوامل ما يلي :

- انفصال الملكية عن الإدارة.
- اتساع حجم المؤسسات و تعقد أنشطتها وعمليتها.
- ظهور المؤسسات ذات الفروع و الشركات المتعددة الجنسيات.
- التقارير و القوانين التي صدرت في العديد من دول العالم, والتي أوصلت بتفصيل و تطوير دور التدقيق الداخلي في المؤسسات و نذكر منها :

صدور قانون ساربان أوكسلي عقب إعلان إفلاس شركة وورلدكوم و أنرون للطاقة, مما دفع الكونغرس الأمريكي إلى سن هذا القانون الذي إعتبر من جهة نظر الكثير من الباحثين أهم داعم لوظيفة التدقيق الداخلي.

[1] صالحي محمد, التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة,الطبعة1,مركز البحث وتطوير الموارد البشرية, عمان 2016,ص65-66

[2] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره ، ص 30 ، 31

بالإضافة إلى تقرير لجنة بازل حيث أبرز بضرورة إنشاء تدقيق داخلي و التي تتمتع بالاستقلالية و الحيادية و يجب تقديم تقرير لمجلس الإدارة [1].

حيث تم في عام 1947إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي صادرة عن (IIA)معهد المدققين الداخليين. و في عام 1957تم إصدار أول قائمة معدله لمسؤوليات التدقيق الداخلي.

عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي:على أنه مراجعة (review) للأعمال و السجلات ، تتم داخل المنشاة بصفة مستمرة أحيانا و بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض و يختلف نطاق و أهداف التدقيق الداخلي كثيرا في المنشاءات المختلفة و قد تميز و خاصة في المنشاة الكبيرة للأمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.

و تعتبر أحد الجهود الفعالة لمعهد التدقيق الداخلي على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي. حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة و اقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي ، و في عام 1977 انتهت اللجان من أعماله و قدمت تقريرا بنتائج دراستها ، و تم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي السابع و الثلاثين في سان فرانسيسكو عام 1978 و بحق فإن هذه المعايير التي تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة و روادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي و الجهات التابعة له تعد بمثابة ولادة و بزوغ مهنة جديدة [2].

و عرف التدقيق الداخلي حينها : على أنه وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشائها داخل المنشاة لفحص و تقويم أنشطتها المختلفة و هدف التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية و ذلك بتزويدهم بالبيانات المعلومات التحليلية و عمل الدراسات و تقديم المشورة و التوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي يتم تدقيقها.

عام 1988و في الأردن أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح و المعايير المحاسبية و معايير التدقيق للعمل بها اعتبارا من 1998/9/1 و المتضمن الاستجابة و المواكبة لتطور التدقيق الداخلي و الطلب من الشركة المساهمة تشكيل لجان تدقيق من أعضاء مجلس الإدارة لتشرف على التدقيق الداخلي.

وفي عام 1996تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة التدقيق صدر عن (IIA) تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي في عام 1999من قبل معهد المدققين الداخليين على أنه نشاط نوعي و استشاري و موضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة و تحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات و الخطط و الإجراءات الموضوعية و اقتراح التحسينات اللازمة إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

[1].صالحي محمد, مرجع سابق ذكره،,ص:65-66

[2] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره : ص 30 ، 31.

و في عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي و تم تعريفه على أنه نشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشاة و لتحسين عملياتها.وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم و دقيق لتقييم و تحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة و التوجيه (التحكم).[1]

ثانيا : مفهوم التدقيق الداخلي

نلاحظ أن مفهوم التدقيق الداخلي موجود في كلمتين :

التدقيق :أصلها لاتيني مرافق للكلمتين (**Audio,Audire**)بمعنى استمع ، و معناها العام مستخدم في كل ما هو متعلق بإعطاء رأي أ و تحليل لحالة ما.

الداخلي : لأن التدقيق هنا منجز من طرف شخص من المؤسسة و هو مناظر للخارجي.

و بمأن مجال التدقيق الداخلي أصبح واسعا جدا فقد عرف التدقيق الداخلي على أنه :

وظيفة متعلقة بعملية التدقيق إذا كانت طبيعة المسؤوليات و الأنشطة الخاصة بوظيفة التدقيق الداخلي متعلقة بإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشأة ويتوقع المدقق الاستفادة من عمل المدققين الداخليين في تعديل طبيعة أو توقيت إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها أو الحد من نطاقها و في حال قرر المدقق أن وظيفة التدقيق الداخلي متعلقة بعملية التدقيق يتم تطبيق معيار التدقيق الدولي 610.[2]

كما يعتبر : وظيفة رقابية تمارس في المنشآت المختلفة, وهي تتبع الوظيفة الرقابية لإدارة المنشأة و تتأثر بأهدافها و تتطور بتطورها, وقد نشأت الحاجة إليها نتيجة لوجود ها كوسيلة تحقق مستقلة الحد من التلاعب و الأخطاء وبغرض حماية الأصول وزاد الاهتمام بالوظيفة الرقابية للإدارة وظهرت الحاجة إلى وجود التدقيق الداخلي باعتباره نشاط رقابة مستقل يساعد الإدارة على القيام بوظيفتها الرقابية بفاعلية و كفاءة, وذلك من خلال تقويم مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات وحماية الأصول و التحقق من دقة السجلات المحاسبية و اكتمالها وما يحتوي عليه من بيانات وتقويم كفاءة العمليات التشغيلية للمنشأة, وكفاءة العاملين فيها وأمانتهم.

وعرف التدقيق الداخلي حسب معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (IIA) عام 1947 على أنه نشاط محايد يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية و المالية باعتبارها أساسا لتقديم خدمات وقائية للإدارة, وهي نوع من أنواع الرقابة التي تعمل عن طريق قياس فاعلية أنواع الرقابة الأخرى و تقييمها و تهتم بالعمليات ذات الطبيعة المحاسبية و المالية.

وفي عام1971 أصدر المعهد تعريفا جديدا للتدقيق الداخلي جاء فيه أن التدقيق الداخلي تمثل نشاطا تقييميا محايدا داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد خدمة الإدارة و تقديم خدمات رقابية بناءة, فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس فعالية نظم الرقابة الأخرى و تقييمها.

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره : ص ص: 32.

[2]. جمال طرايرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 55.

وفي عام 1986 ثم إصدار تعريف جديد للتدقيق الداخلي من المعهد المذكور أعلاه على النحو التالي : هي وظيفة تقييميه تؤسس داخل المنشأة لفحص نشاطاتها و تقييمها باعتبارها خدمة للمنشأة, وهدف التدقيق الداخلي مساعدة موظفي المنشأة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية, ومن أجل هذه الغاية, ويزودهم التدقيق بالتحليلات و التقييمات و التوصيات و المشورة و المعلومات الخاصة بالنشاطات التي تقوم بمراجعتها.

كما قام معهد المراجعين الداخليين (IIA) في عام 1999 بإصدار تعريف جديد للتدقيق الداخلي ينسجم مع الظروف و الأوضاع الجديدة, وطبقا لذلك يعتبر التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط مستقل استشاري موضوعي ومطمئن، يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة و تحسينها و يساعد التدقيق الداخلي المنشأة في تحقيق أهدافها[1]

من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم عمليات إدارة المخاطر و الرقابة و الحكومة و تحسين فعاليتها و يتضح من هذا التعريف النقاط التالية :

-لم يحدد الجهة التي تقوم بالتدقيق الداخلي, وهذا يعني أنه يمكن أن يمارس التدقيق الداخلي من قبل قسم تابع للمنشأة أو من خارجها عن طريق التعاقد الخارجي ؛

-إن التدقيق الداخلي جزءا من نظام الرقابة الداخلية عامة ومسؤولية تقييمها ظلت من ضمن مهام التدقيق الداخلي؛

-إن خدمات التدقيق الداخلي هي خدمات وقائية و إنشائية بأن واحد, فهي وقائية لأنها تحمي الأموال و الخطط الإدارية و السياسات,و إنشائية لأنها تضمن دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العامة, ولأنها تدخل التحسينات على الخطط الإدارية و الرقابية ؛

-الاعتراف بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للتدقيق الداخلي لتلبي حاجات الإدارة ؛

-أظهر الأهمية المتزايدة لمفهوم الحوكمة و أن أنظمة الرقابة وجدت للمساعدة في إدارة المخاطر.[2]

كما يعرف التدقيق الداخلي بأنه : نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين ، يهدف إلى تدقيق وفحص العمليات و القيود و المستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة ، فهو بمثابة رقابة إدارية تمارس لقياس و تقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى بمعنى أنه فحص منظم لعمليات المنشأة و دفاترها و سجلاتها و مستنداتها بواسطة هيئة داخلية أو مدققين تابعين كموظفين في المنشأة.[3]

ويعرف تدقيق الحسابات الداخلية بأنه نشاط يقوم به هيئة أو قسم داخل الوحدة الاقتصادية ، مهمة الحكم و التقييم من خلال(فحص)و اختبار مدى كفاية الأساليب المحاسبية و المالية و التشغيلية الأخرى ، وتقييم مدى فاعلية و كفاءة المستويات الإدارية ، و تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

[1] أحمد دحدوح و أخرون ، التدقيق الداخلي ، كلية الإقتصاد ، دمشق ، 2008، ص : 108 – 109.

[2] أحمد دحدوح و أخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 110.

[3] خالد الخطيب ، خليل الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري و العملي ، الطبعة 1 ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009، ص: 25.

وتعتبر تدقيق الحسابات الداخلية بالنسبة للمدقق الخارجي نطاق أساسي وهام ،يبدأ منه عند دراسة لنظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية ، بالاعتبار أن تدقيق الحسابات في الوحدة الاقتصادية ، هي بمثابة إحدى حلقات الرقابة الداخلية ، وتعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بالنواحي الآتية :

- توضيح مدى دقة وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ، وبيان إن كان بها أي قصور ؛
- مسؤولية عن إبراز نقاط القوة و الضعف في تنفيذ مراكز المسؤولية ، للخطط المرتبطة بها ؛
- تعكس الكيفية و الكفاءة التي يعمل بها النظام المحاسبي ، و توضيح أي أخطاء أو محاولة للتلاعب أو الغش في أموال الوحدة الاقتصادية ؛

و تشد ر الإشارة إلى أن تدقيق الحسابات الداخلية تغطي ميادين و مجالات عملية أوسع من التي تغطيها تدقيق الحسابات بالإضافة إلى الاختلافات المتعددة بين كل من تدقيق الحسابات الداخلية و الخارجية ، فيما يتعلق بالأهداف و مجال العمل و المسؤوليات....وغيرها من الأمور.[1]

المطلب الثاني : أهداف و أهمية التدقيق الداخلي

أولا : أهداف التدقيق الداخلي

1/ هدف و نطاق تدقيق الحسابات الداخلية في مقابل تدقيق الحسابات:

يوجد اختلافات أساسية بين كل من تدقيق الحسابات الداخلية و الخارجية في جميع الأمور من بينها الاختلاف في أهداف كل منهما :

1-1 الاختلافات من حيث الأهداف و الاهتمامات :

[2]محمد غافل سعد ، خالد راغب الخطيب ، دراسة معمقة في تدقيق الحسابات ، الطبعة 1، دار الكنوز المعرفة العلمية ، عمان ، 2008، ص: 35.

تهدف تدقيق الحسابات الداخلية إلى مساعدة إدارة المنشأة على تحسين تنفيذ أداء الوظائف ، كما هو محدد و مطلوب لبلوغ الأهداف المحددة بيسر و سهولة ، و الاطمئنان على كافة الجوانب المحاسبية و التشغيلية و الإدارية بالمنشأة و توفير تقييم للجوانب الرقابية في المنشأة بما يساعد الإدارة في أداء وظائفها ،بمعنى أن تدقيق الحسابات الداخلية توفر التحليلات و التقييم و التوصيات و المشورة و المعلومات التي تتعلق بالنشاطات المختلفة في المستويات المختلفة (الإستراتيجيةو لتكتيكية و التكنيكية)المكونة للهيكل التنظيمي في المنشأة. أما تدقيق الحسابات تهدف إلى الفحص الإنتقادي المنظم للنظام المحاسبي المطبق في المنشأة ، و إبداء الرأي و الحكم على مدى صحة و صدق القوائم المالية الختامية التي تعدها المنشأة ، لتطمئن إدارة المنشأة و جميع الجهات المتعاملة معها على صدق و عدالة نتائج الأعمال.

2-1 الاختلاف من حيث طريقة العمل و المسؤوليات :

تضع تدقيق الحسابات الداخلية برنامج لمتابعة العمل و الأداء و التصرفات ،بحيث ينسجم مع الأهداف المحددة لكافة المستويات الإدارية بالمنشأة، ويرتبط هذا البرنامج بطرق التسجيل و اختيار و تدقيق السياسات و الإجراءات الموضوعية، و القيام بالتحليل اللازم لتحديد مدى ملائمة الرقابة الداخلية لسد الثغرات الممكن حدوثها.[1]

ويقوم بتدقيق الحسابات أشخاص من داخل المنشأة في حدود الإطار المحدد على الإدارة ، وما وضعته الرقابة الداخلية من أسس و قواعد و إجراءات لتقيد الأداء وتكون مسؤولية تدقيق الحسابات الداخلية مرتبطة بظروف قيامها بالتأكد من وجود نظام فعال للضبط الداخلي لمنع أي أخطاء أو غش أو أي تلاعب و سوء استخدام للموارد المتاحة في المنشأة ، كما تسعى إلى توفير النظام المحاسبي الكفء الفعال الذي يمكن من مد الإدارة بالبيانات و المعلومات اللازمة التي تساعد :

- تدقيق إمكانية الاعتماد على نزاهة المعلومات المالية التشغيلية و الوسائل المستخدمة للتعرف على قياس هذه المعلومات ؛

- تدقيق النظم الموضوعية للتحقق من الالتزام بتلك السياسات و الإجراءات و القوانين و اللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات و التقارير؛

- تدقيق وسائل المحافظة على الأصول ، و التحقق من وجود الأصول ، وتقييم مدى كفاءة استخدام هذه الأصول من الناحية الاقتصادية.[2]

وبناءا على ما سبق ذكره يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي بما يلي :

[1] محمد غافل سعد ، خالد راغب الخطيب ، مرجع سبق ذكره ،ص: 219.

[2] محمد غافل سعد ، خالد راغب الخطيب ، مرجع سبق ذكره ،ص: 220.

- فحص و تقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة المحاسبية و المالية و التشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة ؛
- التحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين و الأنظمة ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة ؛
- تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول و مدى الحماية و الأمان لتلك الأصول ؛
- التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات و فحص الوسائل المستخدمة في تحديد و قياس و تبويب تقرير مثل هذه المعلومات ؛
- تقييم مدى كفاءة و اقتصادية استخدام موارد المنشأة و التقرير عن الانحرافات عن المعايير العملية إن وحدث و تحليل و توصيل ذلك إلى المسئولين عن اتحاد القرارات التصحيحية ؛
- تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة ؛
- التوصية بالتحسينات التشغيلية.[1]

إن الهدف من التدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أفراد المؤسسة على تأدية مسؤوليتهم بفعالية، وهذا من خلال تزويدهم بمختلف المعلومات والتوصيات والتحليلات، بالإضافة إلى كونها تهدف إلى:

1-2-1 التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها:ويقصد بدقة البيانات أن تكون موضوعية تعطي صورة صادقة وعادلة عن وضعية المؤسسة، وأن تكون هذه البيانات متوفرة وبشكل كامل وملائم في الوقت المناسب لخدمة الإدارة العليا والأطراف المستفيدة.

2-2-1حماية ممتلكات المؤسسة: وذلك من خلال المحافظة على أصول المؤسسة من السرقة، الاختلاس أو التلاعب أو سوء الاستخدام، حيث يتأكد المدقق الداخلي من وجود التأمين اللازم، وتفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو عدم الكفاية ؛

3-2-1 متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات المعتمدة وتقييمها:وذلك للتأكد من إتباع العاملين في المؤسسة لهذه الخطط والسياسات وتنفيذهم لها كما رسمت، ولا يتوقف على هذا الحد بل يعمل على اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها؛

4-2-1 تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال:وذلك للتأكد من تسلسل تنفيذ العمليات، وتحقيق قاعدة الفصل بين وظائف الحيازة،التسجيل والتنفيذ؛

5-2-1 رفع كفاية العاملين عن طريق التدريب:إن إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامها التام بجميع أوجه النشاط في المؤسسة وبمختلف عملياتها، فإنها الأقدر بين مختلف الأقسام والإدارات الأخرى على المساهمة الفعالة في عملية، الاقتراح، ووضع البرامج المختلفة لتدريب العاملين بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية وذلك لعدة أسباب:

- قرب المدقق الداخلي من عملية وضع وتشغيل الأنظمة وتنفيذ الأعمال؛
- الاتصال المستمر مع المستويات التنفيذية داخل المؤسسة؛

[1] طلال أبو غزالة ، دورة التدقيق الداخلي ، الجزء 1، ص:1.

- الاطلاع الدائم على أهداف المؤسسة من خلال الاتصال بالإدارة العليا؛
- معرفة ما يتلاءم والقرارات الإدارية؛
- دراسة وتحليل أسباب المشكلات التي تحدث في المؤسسة؛
- التعاون مع المدقق الخارجي لتحديد مجالات التدقيق، بما يساهم في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي ومن تم توفير مبالغ مالية للمؤسسة.[1]

كما كان لعبارة القاضي لوباس في قضية حلح القطن سنة 1897 الأثر الأكبر في تغير النظرة لعملية التدقيق الداخلي وهي العبارة المشهورة : إن المدقق هو كلب حراسة لاكلب بوليس لإقتفاء أثر المجرمين. و يمكن تحديد أهداف التدقيق الداخلي بمجموعتين أساسيتين هما التقليدية و الحديثة المتطورة :

تتضمن **الأهداف التقليدية** نوعان هما **الأهداف الرئيسية منها** التحقق من صحة و دقة و صدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها لإبداء الرأي الفني المحايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي، وأيضا الأهداف الفرعية (ثانوية)فهي :

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش ؛

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و الغش بوضع ضوابط و إجراءات تحول دون ذلك ؛

- اعتماد الإدارة عليها في تقرير و رسم السياسات الإدارية و إتخاد القرارات حاضر ا أو مستقبلا؛

- طمأنة مستخدمي القوائم المالية و تمكينهم من إتخاد قرارات مناسبة لاستثماراتهم ؛

- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة ؛

- تقديم التقارير المختلفة و ملء الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

أما الأهداف الحديثة أو المتطورة فهي :

- مراقبة الخطة و متابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف و تحديد الانحرافات و أسبابها و طرق معالجتها ؛
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة ؛
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط ؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. [2]

ثانيا : أهمية التدقيق الداخلي

[1] صالحي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 68- 69.

[2] خالد خطيب ، خليل الرفاعي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 10- 11.

تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في اعتباره وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتماد كبيرا على البيانات المحاسبية للمشروع في إتخاد قراراتها أو رسم خططها المستقبلية خصوصا إذا ثم اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المشروع مما يدعم الثقة فيها من قبل تلك الجهات التي تتمثل فيما يلي :

1/ إدارة المشروع : تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي تخدم في الرقابة و التخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المشروع بكفاية عالية و القرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد اعتماد ا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة لرسم الخطط و السياسات بشكل محكم و دقيق و ليس هناك من ضمان لصحة و دقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة.

2/ أهمية التدقيق للملاك و المستخدمين : تلجأ هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة و يسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية و مدى متانة مركزها المالي لإتحاد قرارات توجيه مدخراتهم و استثماراتهم الوجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن. ولضمان حماية مدخراتهم للمستثمرين فيتحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة و صحيحة.

3/ أهمية التدقيق للدائنين و الموردين : يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية و يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي و القدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري و التوسع فيه. وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي للمؤسسة.

4/ أهمية التدقيق للبنوك و مؤسسات الإقراض الأخرى : تلعب هذه دورا هاما في التمويل قصير الأجل للمشروعات لمقابلة احتياجاتها و توسعياتها لهذا فإنها تعتمد القوائم المالية تقرير المدقق لدراسة و تحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج الائتمان المصرفي (القروض) و تعتمد كأساس للتوسع فيه أو الأحجام عنه عن طريق تقييم درجة الخطر في منح الائتمان المصرفي.

5/ أهمية التدقيق إلى الهيئات الحكومية : تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة ، أو فرض الضرائب ، وهذه جميعا تعتمد على البيانات الواقعية السليمة ، بالإضافة إلى أن بعض الدول تقوم بتحديد أسعار بعض المنتجات أو تقديم إعانات مالية لبعض المشروعات ، و يمكن للدولة القيام بذلك دون بيانات موثوق فيها معتمدة[1]

من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا ، و إبداء رأيها الفني عن مدى صحة هذه البيانات و درجة الاعتماد عليها و مدى دلالة القوائم المالية للمشروعات على نتيجة الأعمال و المركز المالي.

[1] خالد خطيب ، المرجع السابق، ص: 13.

6/ أهمية التدقيق لرجال الاقتصاد : ازداد اهتمامهم بالقوائم المالية المعتمدة وما تحويه من بيانات محاسبية في تحليلها و تقدير الدخل القومي ورسم برامج الخطط الاقتصادية و تعتمد دقة تقديراتهم و كفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدين عليها.

7/ أهمية التدقيق لنقابة العمال :تعتمد على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم السياسة العامة للأجور و تحقيق مزايا العمال.

8/ أهمية التدقيق في تخصيص الموارد : يساعد التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاية ممكنة للإنتاج السلع و الخدمات التي يزيد الطلب عليها. فالموارد النادرة تجتذبها الوحدات الاقتصادية القادرة على استخدامها بأفضل كفاية و التي تظهرها البيانات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية المعتمدة إذ أن البيانات و التقارير المحاسبية غير الدقيقة و التي لم تخضع للتدقيق تخفي في طياتها إسرافا و سوء كفاية و تحول دون تخصيص مواردها النادرة بطريقة رشيدة.

9/ أهمية التدقيق للاقتصاد القومي : يخدم التدقيق الاقتصادي القومي بصفة عامة كنتيجة لخدماتها و أهميتها للفئات السابقة الذكر. فمهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة و قد ساهمت مساهمة كبيرة و فعالة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات و توضيح حالات الإسراف و التلاعب و التوجيه استثمار المدخرات و الموارد المتاحة القادرة و يعتبر التدقيق من عوامل النهضة الاقتصادية و المالية و خير عون للدولة في سبيل تحقيق أهدافها القومية و خاصة ما يتصل بتنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشة موظفيها و توفير الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لهم.[1]

مما سبق ذكره نستنتج أن ملخص الأطراف الطالبة لنتائج التدقيق الداخلي يمكن إبرازها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): الأطراف الطالبة لنتائج التدقيق.

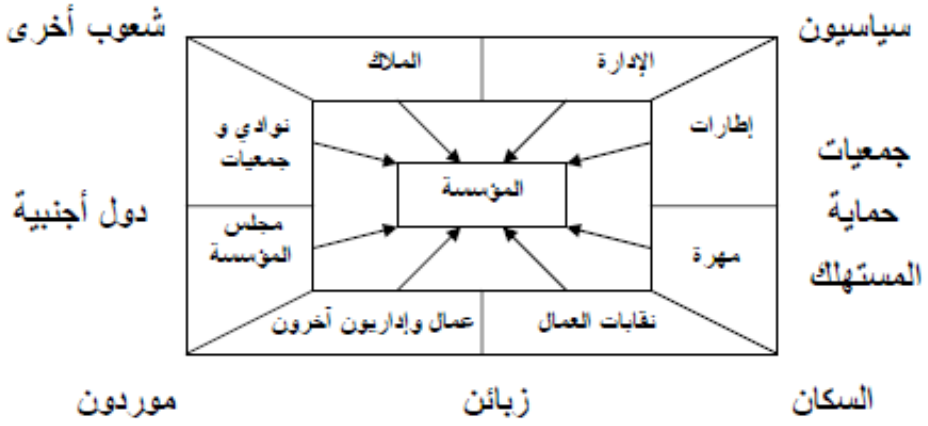

[1]. المرجع نفسه ، ص : 11- 12-13

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص:10.

فكل ما سبق التطرق إليه يعبر لنا عن مدى أهمية التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الأساسية للتحقق من مدى صحة البيانات و المعلومات التي تقدمها المحاسبة.[1]

المطلب الثالث : مراحل عملية التدقيق الداخلي

أولا: تدقيق الوثائق

قبل تنفيذ التدقيق الداخلي يجب مراجعة الوثائق الخاصة بالجهة المدقق عليها لتحديد مطابقة النظام ويشمل ذلك أيضا تقارير التدقيقات السابقة وسجلات النظام ذات العلاقة .يقوم رئيس فريق التدقيق الداخلي بالمراجعة ويمكن أن يعين أي فرد من فريق التدقيق الداخلي آخذاً في الاعتبار أهداف التدقيق الداخلي ومجالها . و الهدف من هذه المراجعة هو جعل رئيس فريق التدقيق الداخلي على دراية بأنشطة العمليات التي سيجرى عليها التدقيق الداخلي ولإعداد وثائق العمل التي يحتاجها مثل قوائم الأسئلة .و يمكن أن تكون هذه المراجعة مؤجلة حتى بدء النشاطات في الموقع .إذا تبين أن التوثيق غير كاف يجب أن يعلم قائد فريق التدقيق الداخلي المدقق عليه ويقرر ما إذا كان التدقيق سيستأنف أو يعلق حتى يتم حل مشاكل التوثيق.

ثانيا:جمع المعلومات و التحقق من دقتها

يظهر الشكل الآتي عمليات التدقيق في الموقع منذ أخذ المعلومة وحتى الوصول إلى نتائج التدقيق .يجب آن يتأكد المدقق من المعلومات التي يتم جمعها خلال التدقيق وعندئذ يمكن آخذها كدليل تدقيق .دليل التدقيق: السجلات أو أي عبارة حقيقية أو أي معلومات تكون لها صلة بمعايير التدقيق ويمكن التحقق منها(ISO19011).

ويمكن الحصول على المعلومات من عدة مصادر مثل:

- المقابلات؛
- مشاهدة الأنشطة، بيئة العمل المحيطة والظروف التي تتم فيها؛
- الوثائق مثل :رؤية المؤسسة ورسالتها، الأهداف، الخطط، الإجراءات، التعليمات، الترخيص، المواصفات، الرسومات، العقود، الأوامر؛
- السجلات مثل سجلات التفتيش، محاضر الاجتماعات، التقارير، سجل الشكاوى، جميع المراسلات بين الجهات المشاركة الخارجية، تقارير التدقيق، برامج المراقبة، ونتائج القياسات؛
- ملخصات البيانات، التحليل، المصفوفات، مؤشرات الأداء؛
- المعلومات المتعلقة بالحوادث المختلفة؛
- التقارير من المصادر الأخرى مثل التغذية العكسية من الزبائن ومن الموردين؛

كما يجب أن يتم جمع المعلومات الخاصة بالتفاعل بين الوظائف والأنشطة والعمليات وستقدم المعلومات الخاصة بأهداف ومجال التدقيق كأدلة ولهذا لا بد من أن يتم التحقق منها وتسجَيلها ثم أخذ العينات.[2]

[1] خالد خطيب ، المرجع السابق، ص ، ص: 14.

[2] تميم أحمد عليا ، دورة التدقيق الداخلي ، مركز ضمان الجودة ، جامعة تشرين ، 2012 ، ص: 62.

ثالثا: الجلسة الافتتاحية

الغرض من الجلسة الافتتاحية في التدقيق الداخلي هو:

- تمكين المدققين من تقديم أنفسهم؛
- شرح عملية التدقيق والمجال والطريقة التي تتم بها؛
- توضيح كيفية إجراءات أنشطة التدقيق؛
- وضع عملية الاتصال موضع التنفيذ؛
- تشجيع التعاون؛
- الأمانة والانفتاح؛
- ضمان ترتيبات الجلسة الختامية؛

في بعض المنظمات تأخذ الجلسة الافتتاحية صورة مبسَطة من إعلان ممثلي الإدارات بموعد التدقيق.

رابعا: تنفيذ التدقيق

ينبغي على المدقق تبني مفهوم ايجابي وبنَاء و الأداء باحتراف وبالإضافة إلى ذلك يجب عليه أن يحاول الحصول على تعاون وانفتاح وأمانة المدقق عليها،ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي على المدقِق الآتي:

- مقابلة ممثلي الجهات المدقق عليهم؛
- التحدث دائماً مع من يؤدي العمل؛
- شرح الهدف من الزيارة؛
- المحافظة على الهدوء والأدب؛
- عدم التعالي على الناس وعدم التصرف كمركز قوة على الآخرين؛
- التحدث بوضوح وعناية.
- ضبط التدقيق و يجب أن يفعل الآتي:
- أن يُعِد ويستعد للتدقيق؛
- أن يلتزم بالتوقيتات؛
- الإصرار على أن يجيب الشخص الموجه إليه الأسئلة بنفسه؛
- التحدث قليلاً ما أمكن؛
- تجنب الفهم الخاطئ؛[1]
- طرح أسئلة دائمة واضحة ومختصرة؛
- التمسك بالأدب والهدوء.

خامسا: الاتصالات أثناء التدقيق

بناء على مجال وتعقيدات التدقيق قد يكون من الضروري إعداد ترتيبات للاتصال أثناء عملية التدقيق

[1] تميم أحمد عليا، المرجع سبق ذكره،، ص:63.

ينبغي على فريق التدقيق الاجتماع يومياً على الأقل من أجل تبادل المعلومات وتقييم تقدم التدقيق، وفي حال كانت الأدلة الموضوعية تشير إلى عدم إمكانية بلوغ أهداف التدقيق يجب على رئيس فريق التدقيق رفع تقرير للإدارة العليا لاتخاذ القرار المناسب والذي يمكن أن يكون إلغاء التدقيق.

سادسا: إجماع مراجعة التدقيق

بعد الانتهاء من التدقيق يقوم رئيس الفريق بعقد اجتماع مراجعة التدقيق الخاص بالموجودات ويحضر هذا الاجتماع جميع أعضاء فريق التدقيق .يجب أن يشمل اجتماع مراجعة الآتي:

- دراسة الملاحظات ومقارنتها مع أعضاء الفريق؛
- مراجعة قوائم التحقق؛
- تسجيل حالات عدم المطابقة معاً مع أدلة التدقيق؛
- اتخاذ القرارات الخاصة بحالات عدم المطابقة والملاحظات.

سابعا: إعداد تقرير التدقيق

بعد الانتهاء من التدقيق يجب تقديم تقرير مكتوب وفي معظم الأحيان يتم عرضه في الجلسة الختامية . يجب أن يقدم تقرير التدقيق تسجيلاً دقيقاً عن التدقيق وينبغي أن يشير إلى:

- أهداف التدقيق المتفق عليها ومجال التطبيق وخطة التدقيق؛
- معايير التدقيق تشمل قائمة بالوثائق المرجعية التي يتم تنفيذ التدقيق طبقاً لها؛
- تاريخ التدقيقات التي تم تنفيذها وأماكنها؛
- موجودات التدقيق حالات عدم المطابقة والملاحظات .[1]

خلاصة:

من خلال عرضنا لهذا الفصل و الذي كان يتمحور حول محاولة الإلمام بعناصر الإطار العام للنظام المحاسبي المالي و التدقيق الداخلي تبين لنا ما يلي :

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤدي إلى التغير في العادات و الممارسات المحاسبية السابقة ويؤثر على الوظيفة المالية و المحاسبية في المؤسسات بسبب غياب التكوين و التدريب على النظام المالي الجديد إلا أنه من ناحية أخرى فلا يمكن أن يعطي النظام المالي ثماره وهو يطبق في المؤسسات تفتقر إلى موارد بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة و مؤهلة لتطبيق هذا النظام لاسيما افتقارها إلى مسيرين يعطون الأهمية البالغة من الشفافية والدقة و الإفصاح عن المعلومة المحاسبية المقدمة،

[1] المرجع نفسه،ص:64.

بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام لوسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة في بعض المؤسسات.

كما يعتبر هدف التدقيق الداخلي من دراسته و تقييم نظام الرقابة الداخلية هو تحسين و تعديل الإجراءات الرقابية الموضوعة من طرف الإدارة ويهدف بالدرجة الأولى إلى السهر على حماية أصولها و ممتلكاتها من الضياع و الإهمال، وذلك بمرافقة منفذي الرقابة في تنفيذ المهام و المسؤوليات المتعلقة بها، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل و الأدوات و تقديم النصائح و التعديلات حول العمليات التي تمت مراجعتها، بتكليف من الإدارة أو بقوة القانون.

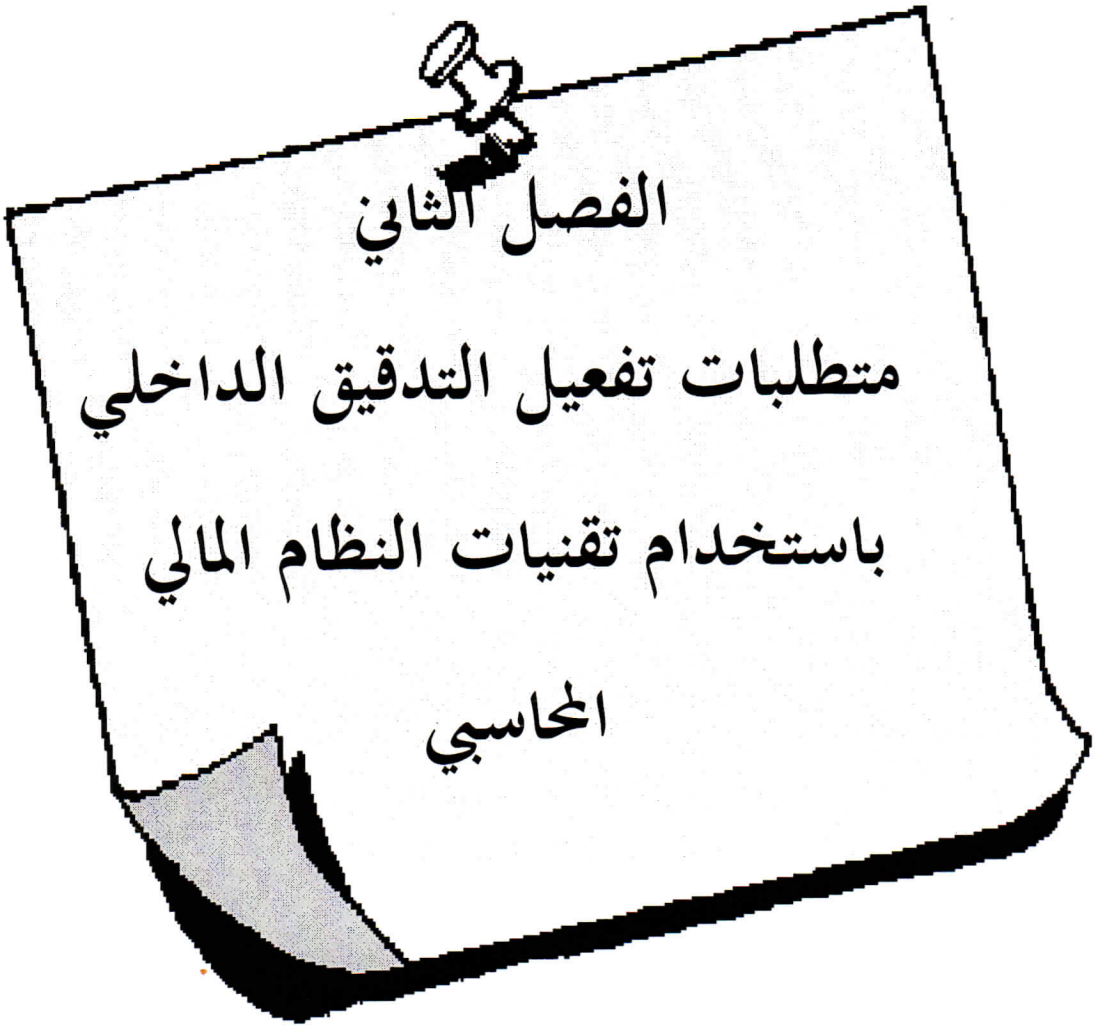

الفصل الثاني

متطلبات تفعيل التدقيق الداخلي باستخدام تقنيات النظام المالي المحاسبي

تمهيد

لقد عرف التقليل من الإجراءات اليدوية المعتمدة على الورق من خلال مساهمة أجهزة الكمبيوتر بدخولها عالم المؤسسة فقد استخدمت المؤسسات الضخمة في السبعينيات القرن العشرين أنظمة تبادل البيانات الكترونيا لإرسال وتبادل المعلومات عبر الشبكات الخاصة ، وشكل ظهور الانترنت حلول مناسبة لإيجاد شبكات اقتصادية و فعالة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وتدمج الانترنت بين الشبكة المحلية و العديد من موارد الكمبيوتر و التي تخص أنظمة إدارة المعلومات داخل المؤسسة.

إن التطبيقات الفعلية للأنظمة الإدارية في المؤسسة يتخذ منحنى تطبيقي أكثر منه نظري إذ أننا نلتمس هذا التطبيق أساسا من خلال تكوين الأفراد ذوي الكفاءة لممارسة أعمالهم بمهارة عالية تتوافق و التطورات المتسارعة في الأجهزة المعلوماتية، كما تعتبر أساليب تطبيق تقنيات النظام المالي المحاسبي ضمن النظم الإدارية في المؤسسة الاقتصادية يخدم بشكل كبير عملية التدقيق الداخلي وفي الفصل سنتناول بالتفصيل متطلبات تفعيل التدقيق الداخلي باستخدام تقنيات النظام المالي الفعالة.

المبحث الأول: حاجة عملية التدقيق الداخلي إلى تقنيات النظام المالي الفعالة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية من أكثر المثأ ترين بالتطورات التي تتم في تكنولوجيا المعلومات التي دخلت في كافة أعمال و نشاطات المنظمة من عمليات متنوعة و عديدة حيث تعتبر كل هذه العمليات في ظل نظام معلومات إداري متكامل و فعال بما في ذلك نظام المعلومات المحاسبي.

إن لتقنيات النظام المحاسبي المالي المصمم بشكل يتلاءم مع احتياجات المؤسسة تأثيرا كبيرا على فعالية كافة الوظائف الداخلية و الخارجية، بحيث أصبح نظام المعلومات المحاسبي عاملا هاما من عوامل نجاح المؤسسات في ظل المنافسة الدولية لدى نجد أنه لتصميم و بناء تقنيات النظام المالي الفعال لابد من توفر الأسس العلمية الحديثة فباستخدام الحاسوب و استقبال المدخلات المتوفرة من المعلومات القيمة ومعالجتها محاسبيا و بأنجع طرق المعالجة بحيث تعتبر هذه الخطوة ضرورية لعقلنة النشاط الذي تهدف عليه المؤسسة.

المطلب الأول: ارتباط تقنيات النظام المالي بمراحل عملية التدقيق الداخلي

أولا :سير مهمة التدقيق الداخلي

إن الجانب العلمي للتدقيق الداخلي يتجلى من خلال تنفيذ المدقق الداخلي لمهمة التدقيق، والتي تتم وفق تخطيط مسبق ومنهجية معينة من أجل تحقيق الأهداف المكلف بها.

ويعمل المدقق الداخلي في مهمته على دراسة التحكم في مخاطر النشاط محل التدقيق من خلال اختبار وتحديد الثغرات، تدبير الحلول، ومتابعة تطبيقها .إن مهمة التدقيق الداخلي تشبه ما يقوم به الطبيب مع مريضه، إذ أنه يقوم بالتشخيص، يخمن ويتنبأ بالأسباب، ومن ثم يوصي بالعلاج، حيث أن لمهمة التدقيق ثلاثة مراحل هي:

- المرحلة الأولى : يكون المدقق معظم الوقت في مكتبه، وتكون تنقلاته قصيرة وسريعة، كما يمكن عدم وجود هذه التنقلات.
- المرحلة الثانية : في هذا الوقت يكون المدقق في الميدان" المؤسسة "فزيارته للمكتب قليلة ومحدودة.
- المرحلة الثالثة:عودة المدقق إلى المكتب والاستقرار فيه كما كان في المرحلة الأولى[1].

1/ مرحلة التحضير:

تعتبر أول خطوة في مهمة التدقيق، وتتطلب من المدقق قدرة كافية على القراءة، والانتباه والكفاءة اللازمة، فهي تمنح القدرة على الفهم والتعلم، كما تتطلب معرفة جيدة بالمؤسسة، إذ أنه من الضروري معرفة مصادر المعلومات خلال تلك الفترة .وتعتبر هذه المرحلة حجر الأساس، والتي بناءا عليها يقوم المدقق ببناء نموذج النتائج التي يجب الوصول إليها .وتتمثل هذه المرحلة في المحاور الرئيسية التالية:

1-1 الأمر بمهمة:

[1] صالحي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 76

تبدأ مهمة المدقق الداخلي بإصدار التكليف بالمهمة من طرف سلطة مؤهلة الإدارة العليا، لجنة التدقيق، حيث أن الأمر بالمهمة يسمح بتبليغ كافة الأطراف التي لها علاقة بمهمة التدقيق.

2-1 مرحلة الاندماج:

تبدأ هذه الخطوة بجمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط الخاضع للتدقيق من مصادره المختلفة والحصول على فهم لطبيعة هذا النشاط، ويمكن تلخيص هذه المصادر فيما يلي:

- تقارير ملفات التدقيق السابقة؛
- الاجتماع مع الإدارة؛
- السياسات، الخطط، الإجراءات، التعليمات والاتفاقيات المتعلقة بالنشاط؛
- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي؛
- الموازنة التقديرية والمعلومات المالية عن النشاط؛
- نتائج التدقيق الخارجي عن النشاط.

إن قراءة هذه الوثائق المختلفة والتحليل يمكن فريق التدقيق من:

- امتلاك رؤية شاملة عن النشاط الخاضع للتدقيق، تحديد السيرورات التي هي موضع للمخاطر،إعطاء مصداقية للمهمة؛

2/ تحديد الأخطار وتقييمها:

من خلال هذه النقطة يتم تكييف بقية مراحل عملية التدقيق، بحيث يسمح للمدقق صياغة برنامجه وتطويره بناءا على التهديدات وما تم وضعه لمواجهتها. و خطر التدقيق كما عرفه معهد المحاسبي الأمريكين :هو الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات، الذي يكون:

2-1 **خطر متصل** :هو إمكانية دون الأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية وقوع أخطاء جوهرية في ا لحسابات.

2-2 **خطر الرقابة الداخلية** :يرتبط بعدم قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتصحيحها في الوقت المناسب.

2-3 **خطر عدم الاكتشاف** :مرتبط بمهمة التدقيق، أي عدم تمكن المدقق من اكتشاف الأخطاء الجوهرية.

3/ تحديد الأهداف:

يعرف أيضا بالتقرير التوجيهي أو المخطط للمهمة، وهي عبارة عن وثيقة مشكلة من عدة صفحات والتي لها نفس المضمون والخصائص في كل الحالات، بعد أخذ المعلومات الضرورية عن المؤسسة، يقوم المدقق بتحرير تقرير توجيه والذي يوضح محاور البحث، حدود ومجالات تدخل المدققين بالإضافة إلى الأهداف الواجب على فريق التدقيق تحقيقها، والتي تنقسم إلى أهداف عامة وأهداف خاصة، ويحتوي هذا التقرير على المعلومات المتأتية من تحليل الأخطار وجدول نقاط القوة والضعف ويهدف إلى[1] :

[1] صالحي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 76.

تحديد الجوانب العلمية لتدخل المدققين، ويساعد المدقق على البحث، التعرف وتصحيح كل نقاط القوة والضعف المسجلة أو جزء منها.[1]

ثانيا : العمل الميداني للمراجعة الداخلية

تعتبر هذه المرحلة كالانطلاقة رسمية لعملية المراجعة و التي تهدف إلى الوصول إلى نتائج وأجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة الطالبين لخدماتها وهي منحصرة في مايلي :

1/ تخطيط عمل المراجعة:

يعمل تخطيط عمل المراجعة على تنظيم مهمة المراجعة زمانا و مكانا، من نهاية مرحلة الدراسة إلى توزيع التقرير فهو يعتبر كوسيلة لمراقبة مدى التقدم في عمل المراجعين الداخليين المنفذين للمهمة، فيمكن اعتبار هذا التخطيط لعمل المراجعة بمثابة برنامج لها، لما يحضره من موازنة لمقابلة العمل الذي سوف ينفد بالوسائل المتطلبة له، وتوزيع للعمل وتقسيمه على المراجعين بالتدقيق مع الوقت المقدر لكل عمل ينفد، كما لا يجب خلط هذا التخطيط لعمل المراجعة مع خطة التقريب فالثانية تخطط العمل حتى نهاية مرحلة الدراسة.

2/ ورقة التغطية:

ورقة التغطية هي وثيقة تعطي في نفس الوقت، وصف لطريقة تنفيذ العمل المعرف في برنامج التحقق، و إبراز النتائج المستخلصة في هذا الأخير، كما تعتبر وثيقة التغطية وسيلة للربط بين برنامج التحقق و العمل الميداني لقسم أو جزء منه بنتائجه.

3/ ورقة إبراز و تحليل المشاكل:

تربط هذه الورقة بالمشاكل الميدانية التي يلتقي بها المراجع الداخلي عند قيامه بمهمته، و نعني بهذه المشاكل عدم إمكانية تطبيق إجراء معين أو غيابه كليا، فكل ورقة يقابلها مشكل في إجراء معين و عند جمع و ترتيب مجمل هذه الأوراق تشكيل التقرير النهائي لهذه المهمة كما يمكن أن تحتوي هذه الورقة على المشكل الملتقى به و كذالك الحلول المقترحة له. أما في حالة عدم وجود مشكل، يمكن الاستغناء عن استعمال هذه الورقة، فهذه الورقة لا تستعمل لوصف الإجراءات الموضوعة، بحيث هناك مجموعة من الوسائل الأخرى التي تقوم بهذه المهمة نذكر منها : قوائم الاستقصاء، خرائط التدفق، و الأسلوب الوصفي.[2]

ثالثا : إعداد التقرير النهائي وتقديم النتائج

تتطلب هذه المرحلة القدرة على الإنشاء والصياغة الأدبية بالإضافة إلى التحاور الذي يبقى موجودا خلال هذه المرحلة، ويقوم المدقق ببلورة وتقديم منتجه" التقرير"، والذي يجمع كل عناصر عمله .إذ تبدأ هذه المرحلة برجوع المدقق إلى مكتبه مع مجموع أوراق العمل، حيث يقوم بصياغة مشروع تقرير ليتم بعدها عقد اجتماع ختامي والمصادقة للحصول على التقرير الختامي.

1/ مشروع تقرير المدقق :حيث يكون فيه جميع الملاحظات المسجلة ليتم المصادقة عليه، فلا يمكن اعتباره نهائيا حتى وإن تضمن مصادقة خاصة، هذه الوثيقة وإن احتوت على توصيات المدقق، فإنها لا تتضمن إجابات

---

[1] صالحي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 76.

[2] شعباني لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية ة التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 ، ص: 80 -81 .

المؤسسة، ولا تتضمن مخطط العمل والذي يعتبر أحد ملاحق التقرير النهائي، أين تشير المؤسسة متى ومن سيقوم بتنفيذ التوصيات المقبولة.

2/ الاجتماع الختامي:

يضم نفس الأعضاء الذين نشطوا الاجتماع الافتتاحي، والذين استمعوا لمخطط المدقق عند البداية، فيبدون رأيهم حول ما قام به فريق التدقيق، بالإضافة لفريق التدقيق والمصالح والأقسام المدققة.

3/ **تقرير التدقيق الداخلي**:

يسمح التقرير للمدقق بإبداء رأيه كتابيا حول البيانات والقوائم المالية والمواضيع الأخرى التي كانت محل التدقيق، فهو يلخص مهمة التدقيق، ويعتبر وسيلة بين المدقق والجمهور، وفيما يلي مبادئ التقرير:

3-1 **لا وجود للتدقيق الداخلي من دون تقرير التدقيق الداخلي (الوثيقة النهائية:)** فهو آخر عقد لمهمة التدقيق، والتي لا تنتهي إلا باقتراحات وتوصيات؛

3-2 **عرض مسبق للمؤسسة** :فمن المفترض أن النقاط تم عرضها خلال الاجتماع الختامي ؛

3-3 **حق المؤسسة في الإجابة** :للمؤسسة الحق في الرد إما شفهيا أو كتابيا.

الفصول الرئيسية لشكل تقرير التدقيق تتمثل في النقاط الأربعة التالية:

- **الورقة الخارجية ورسالة الإحالة** :عادة ما يكون تقرير التدقيق مرفق برسالة إحالة، أما الصفحة الأولى فتحتوي على:

- عنوان المهمة وتاريخ إرسال التقرير، كما يتم التذكير بالمهمة؛
- أسماء المدققين المساهمين في العمل ورؤساء المهمة؛
- أسماء المستفيدين من تقرير التدقيق.[1]

- **المقدمة والملخص** :يبدأ هذا الجزء بفهرس مفصل للتقرير، والذي يكون ضروري بالنسبة للتقارير كبيرة الحجم التي تحتوي على ملاحق كثيرة.

فاالمقدمة عادة ما تكون مختصرة وتتضمن التذكير بمجال التدخل وأهداف المهمة، فالقارئ ليس له علم بمحتوى أمر المهمة وتقرير التوجيه، فهي تمثل وصف مختصر للوحدة أو العملية المدققة.أما الملخص يسمح للمسئولين بفهم مجمل التقرير، حيث يتميز بالاختصار والوضوح.

- **التقرير التفصيلي** :هو الوثيقة التفصيلة والكاملة، الموجهة بالدرجة الأولى للمؤسسة المدققة، ويشمل الملاحظات، التوصيات، بحيث يحترم التسلسل المعروض في الفهرس.

الخلاصة، خطة العمل والملاحق :الهدف من هذا الجزء ليس تكرار ما تم عرضه، ولكن اقتراح مهمات أخرى والتي ظهرت الحاجة لها من خلال هذه المهمة، أو التذكير بتاريخ المهمة القادمة.

رابعا :متابعة نتائج المهمة

[1] صالحي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص: 81

إن دور المدقق الداخلي لا ينتهي بمجرد إرسال التقرير النهائي للجهات المعنية بالمهمة المكلف بها، وإنما عليه التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة من قبل الجهات المسؤولة، وعليه متابعة عملية تنفيذها وتقييمها، وتعرف مرحلة المتابعة بأنها" العملية التي من خلالها يتأكد المدقق الداخلي من تنفيذ الإجراءات المقترحة من قبل الإدارة المسؤولية عن المجال الذي تم تدقيقه، وأن الإجراءات المنفذة ملائمة وفعالة وقد أكد المعيار2500 على وجوب وضع مسؤول التدقيق الداخلي للسيرورة المتابعة والمراقبة، والتأكد من أن الإدارة قد اتخذت فعلا الإجراءات اللازمة، أو أن الإدارة العليا قد قررت تحمل المخاطر الناجمة عن عدم اتخاذ أي إجراء، وعليه تقع على عاتق مسؤول التدقيق الداخلي مسؤولية تحديد الطرق المتابعة ومختلف الإجراءات المتعلقة بها، اذ ينبغي أن تكون مسؤولية المتابعة محددة في دليل التدقيق الداخلي بوضوح. أما بالنسبة للإدارة، فيمكن حصر استجابتها ا تجاه التقرير النهائي للتدقيق الداخلي في ثلاث مواقف ممكنة وهي:

- قبول الاقتراحات بشكل كامل وهو موقف يأتي بعد اقتناع مسئولي المؤسسة الخاضعة للتدقيق بما ورد في تقرير التدقيق أثناء الاجتماع النهائي؛
- قبول الاقتراحات بشكل جزئي، نظرا لعدم اقتناع مسئولي النشاط الخاضع للتدقيق أو الإدارة العليا ببعض الاقتراحات، باعتبارها غير ملائمة لظروف المؤسسة؛
- رفض الاقتراحات بشكل كامل وهو موقف استثنائي، فلا يمكن القيام بمهمة التدقيق وما تتطلبه من موارد، ثم تكون النتيجة رفض الاقتراحات.

ومما سبق يمكن استنتاج ارتباط تقنيات النظام المالي المحاسبي بمراحل إجراءات التدقيق الداخلي بما يلي:

1- فهم طبيعة عمل العميل: من حيث الكيان القانوني ونوع النشاط والهيكل التنظيمي له وأنظمته المحاسبية وعلى ضوء هذه المعلومات على المدقق قبول مهمة تدقيق العملية أو الاعتذار عن ذلك.

2- فهم مكونات نظم الضبط الداخلي المتوفرة لدى العميل : وتشمل فهمه بيئة نظم الضبط الداخلي (آلية النظم المحاسبية المستخدمة) ، وإجراءات نظم الضبط الداخلي ومعرفة مدى وضعها موضع التنفيذ والتي من خلال ذلك يقرر مدى قابلية حسابات العميل للتدقيق من خلال ذلك فإذا اتضح له عدم قابليتها للتدقيق عليه الانسحاب من المهمة.

3- تقويم درجة المخاطرة في نظم الضبط الداخلي، فإذا اتفق على أن درجة المخاطرة عالية في أن تكشف نظم الضبط الداخلي تلقائيا الأمور المادية التي أظهرت على غير حقيقتها في البيانات الختامية تكون مخاطر التدقيق عالية أو عندما تكون درجة المخاطر في التدقيق متدنية يجب فهم نظم الضبط وتحديد الأمور التي تعزز قناعة المدقق لأن درجة المخاطرة هي دون المستوى.

4- التدقيق الاختباري : يستخدم المدقق تقييمه لنظم الضبط الداخلي وموقفه بدرجة مخاطر التدقيق في تحديد طبيعة أعمال التدقيق ، توقيت أعمال التدقيق والوقت اللازم لأعمال التدقيق وحجم العينة.[1]

[1] صالح محمد ، مدونة قراءة للعلوم المالية و الإدارية،ص: 10.

5- تقويم نتائج أعمال التدقيق : بعد أن يقوم مدقق الحسابات في أعمال المراجعة التي قرر القيام بها يقوم بتقويم نتائج أعمال التدقيق والاستنتاجات التي خرج بها بغرض معرفة مدى إمكانية توفر قاعدة يعتمد عليها في لإبداء رأيه في البيانات الحسابية الختامية.

6- تقرير مدقق الحسابات: يبين تقرير مدقق الحسابات نطاق عمله الذي قام به ويبين استنتاجات المدقق فيما يتعلق بمدى عدالة البيانات الحسابية الختامية لكل من المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة موضوع التدقيق.[1]

المطلب الثاني : وظائف النظام المحاسبي المالي

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة، تتلخص الوظائف الرئيسية في الأربع التالية :

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية، حصر أي عمليات وأحداث متعلقة بنشاط المنشأة في صورة مواد أولية(بيانات)تمثل مدخلات النظام؛
- تشغيل ومعالجة البيانات عبر عمليات الفرز و التصنيف و التلخيص؛
- توليد معلومات محاسبية مفيدة إلى الأطراف المستفيدة ذات العلاقة لاتخاذ القرار مع إعداد تقارير إدارية؛
- تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة، وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول المنشأة الأخرى؛

من الملاحظ ارتباط هذه الوظائف ببعضها فهي ليست وظائف مستقلة ، فشكل التقرير و محتواه ينعكس على مدخلات النظام و عملية المعالجة.وفيما يلي شرح مفصل لوظائف النظام المحاسبي :

1/ تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية : تشمل هذه المرحلة التي يطلق عليها عملية إدخال البيانات الحصول على البيانات من نظام العمليات، وتسجيل هذه البيانات في المستندات و الوثائق الملائمة، التحقق من صحة البيانات وتسجيلها على المستندات، التأكد من شمولية المستندات وكمالها.

يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناجمة عن نظام العمليات مثل الفاتورة وثيقة الشحن...الخ وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات و المستندات، على الرغم من إمكانية تسجيل البيانات المتعلقة بأنشطة العمليات على أوراق فارغة في الدفاتر إلا أن الرقابة و الدقة الأفضل تتحقق عند استخدام نماذج خاصة للتسجيل تسمى الوثائق الأصلية، ويؤدي الترقيم المسبق لكل مستند أو وثيقة إلى تحسين الرقابة على مجموعة البيانات كما يسهل عملية إثبات تسجيل كل تلك العمليات وعدم إغفال أي منها. [2]

2/ عمليات المعالجة :يقصد بعملية معالجة الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات، ممثلة في البيانات الخام إلى منتج نهائي هو المعلومات، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات:

- تصنيف المستندات التي ثم الحصول عليها وفق المعايير المحددة مسبقا مثل : ملف فواتير المبيعات أو ملف أوامر الصرف....الخ ،وكذا تقسيم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مقدما؛

[1] صالح محمد ،مرجع سبق ذكره. ص:11.

[2] بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق مذكرة دكتورة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، الجزائر، 2014، ص:18 .

- نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل إعداد أمر الصرف؛

- ترحيل محتوى الوثائق و المستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة؛

- إجراء مجموعة العمليات الحسابية بغرض حساب أرصدة الحسابات؛

- إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل و الترحيل إلى السجلات المختلفة، وكذا إجراء التحليلات اللازمة مثل تحليل اتجاه المبيعات ككل أو حسب الأصناف المباعة.

يعتبر نشاط معالجة البيانات هو جوهر نظام المعلومات، حيث ينطوي على تحويل البيانات الخام إلى معلومات قابلة للاستخدام ، فالمخرجات تعتمد على كل من المعالجة و المدخلات.

3/ توليد المعلومات :الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبي هي :

- توفير المعلومات المفيدة للإدارة لإتخاد القرارات للمستفيدين الخارجيين، ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين القوائم المالية و التقارير الإدارية.
- مراقبة البيانات أي تأمين رقابة فعالة على الأصول و البيانات وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي :
- حراسة البيانات و حمايتها بوصفها أحد أصول المنشأة؛
- التأكد من أن البيانات التي يتم الاحتفاظ بها هي بيانات صحيحة و كاملة؛
- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام؛
- -تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ و دقيق ، لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية؛
- حماية أصول المنشأة و بياناته.

تستخدم المنظمات مجموعة من الإجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعالة على العمليات ضمن المنظمة، وذلك بغية تحقق الأهداف السابقة، ومن أهم هذه الإجراءات :

- التحديد المسبق للصلاحيات و المسؤوليات عن تنفيذ الأعمال و الأنشطة؛
- الفصل بين الوظائف و المهام ذات العلاقة يبعضها؛
- تأمين التوثيق الكافي و الملائم لكل الفعاليات و الأنشطة؛
- حفظ الأصول و السجلات بطريقة جيدة و مأمونة؛
- التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المنظمة.[1]

تهدف الرقابة على البيانات إلى التأكد من حماية أصول المنظمة، من المخاطر و التأكد من صحة البيانات المسجلة و دقتها، لذلك تشمل عمليات الرقابة على البيانات الرقابية على المدخلات و المعالجة و المخرجات[2]

[1] بن فرج زوينة ،مرجع سبق ذكره ، ص ص:19- 20

[2] بن فرج زوينة ،مرجع سبق ذكره ، ص:19-20.

ومما سبق يمكن تلخيص وظائف نظم المعلومات المحاسبية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): وظائف نظم المعلومات المحاسبية

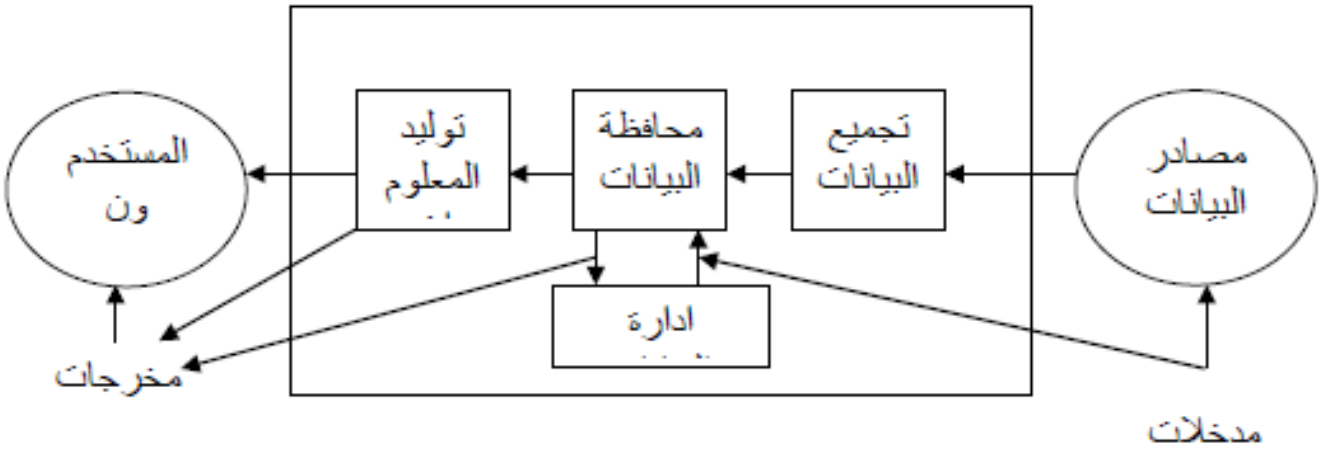

المصدر: الجزراوي، ابراهيم وعامر الجنابي، نظم المعلومات المحاسبية، شركة النجوم للطباعة الفنية المحدودة، بغداد، 2007،ص:26.

المطلب الثالث : استمرارية تقنيات النظام المالي في عملية التدقيق الداخلي

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي هو إنتاج المعلومات و معالجتها قبل تقديمها إلى المستخدمين داخل المنظمة و خارجها، وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم و استمرارية نشاط المؤسسة في أحسن الظروف، ومن أجل ذلك يجب:

أولا: أن يصمم نظام المعلومات المحاسبي بصورة تمكن من تحقيق أهداف المؤسسة التي تساعد على:

- ومن ثم استمرار عملها بمختلف الأنظمة الداخلية المتواجدة ضمنها. و نود الإشارة هنا إلى ضرورة تطوير و تحديث نظام المعلومات المحاسبي بمنح القائمين على عملياته فرص التعليم و التكوين حتى يتسنى لهم مواكبة التطورات الحاصلة في مجالات استخدام أجهزة المحاسبة الحديثة، و التي تدخل ضمن العملية المستمرة لنشاط نظام المعلومات المحاسبي الجيد، وكذا تحديث تلك الأجهزة، بالإضافة إلى تحسين مستواها بما يتلاءم و طاقتها الإستعابية لمدخلات النظام ثم دقة المعالجة و بالتالي جودة المخرجات منه. و تظهر أهمية تطوير و تحليل النظام المحاسبي.[1]
- التقليل من تعقيد النظام حيث يسمح بتجزئة المشاكل الكبيرة و العقدة إلى مشاكل أقل و أبسط و بالتالي يكون البناء المادي للنظام سليما لاسيما أنه قد تنشأ العديد من المشاكل أثناء تشغيل النظام و خاصة عندما تكون التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي غير فعالة، و إن الإدارة ليست في حاجة إليها فتؤدي إلى انهيار النظام المحاسبي بالكامل و بالتالي تعطل أهم عصب داخل الإدارة الذي بإمكانه أن يشل النشاط الاقتصادي للمؤسسة بأكملها داخل المؤسسة. و من أهم هذه المشاكل ما يلي :
- تأخر المعلومات؛
- زيادة المعلومات؛
- الاستخدام الزائد للورق؛
- الإفراط في عمليات التوزيع.

و عموما فإن استمرارية النظام المعلومات المحاسبي ضرورة حتمية تفرضها البيئة الخارجية للمؤسسة و لتوخي الحذر و تحقيق هذا الغرض يجب على المؤسسة إجراء عملية التدقيق المحاسبي بحيث تتلخص أساسا في تحديد مدى سلامة و صدق البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسة و يمكن تقسيم التدقيق المحاسبي إلى عدة أنواع من التدقيق غير أننا سنخص بالذكر التدقيق الداخلي.

إن للتدقيق الداخلي دور فعال في المؤسسة العمومية أو الخاصة على حد سواء، فهو عين الإدارة لقياس فعالية نظام المراقبة الداخلية المطبق بالمؤسسة، كما أن هذه الوظيفة مستقلة تسعى إلى تحقيق عدة أهداف و ذلك للمساهمة في نجاح المؤسسة و استمرارها، و تشمل الأهداف الرئيسية للتدقيق الداخلي في هدفين :

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية و المصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة.

[1] بوفروعة سفيان ، مرجع سبق ذكره ص : 97.

- التحقق من مدى كفاءة و فعالية أداء الإدارات و الأقسام المختلفة.

و لتحقيق هذه الأهداف على المدقق الداخلي أن يقوم بمهمة التحقق من إمكانية الاعتماد على البيانات

المحاسبية التي تتضمنها سجلات و دفاتر المؤسسة، بالإضافة العمل على قياس و تقييم نظم و إجراءات الرقابة المطبقة في المؤسسة، ومدى التماشي مع السياسات الإدارية الموضوعة و بعد ذلك اقتراح التحسينات و التغيرات[1]

الأنظمة الموجودة بالمؤسسة و التي يراها مناسبة و منه فإن المدقق الداخلي يقوم بعملية التأكد من أن العمليات المحاسبية تعكس الحقائق بصورة سليمة وصحيحة و أنها مطابق للواقع، و ليس الغرض من ذلك إبداء الرأي فيما يتعلق بصحة القرارات المتخذة من طرف إدارة المؤسسة، وعليه فإن التدقيق الداخلي يعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة المتعلقة بمختلف أنشطة المؤسسة، ومن ثم إعطاء حكم عليها فهو يساهم بشكل كبير في نجاح المؤسسة و بالتالي التحكيم في طرق تسييرها وهذا ما يؤدي إلى بقائها و استمرارها.

ثانيا : مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة : إن وجود المدقق الداخلي في المؤسسة ضروري و مهم جدا خاصة بعد انفتاح السوق اقتصادية و صعود معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مسرح المنافسة، ولذلك نجد جل المؤسسات تستعين بعمل المدقق الداخلي بهدف فحص القوائم المحاسبية، وتقييم عمل الأفراد مدى قدرتهم على تحمل مسؤولياتهم، و إن الحفاظ على أصول المؤسسة و التسجيل الدفتري قد نفد بطريقة سليمة و بعد ذلك إعطاء حكم حول مدى قوة النظام الموضوع و بين نقاط الضعف أو القوة فيهم باقتراح الإجراءات صحيحة، فالمدقق الداخلي عند قيامه بفحص أو تقييم أداء مصلحة معينة في المؤسسة عليه أن يقوم بثلاثة خطوات وهي: [2]

- إعداد منحنى بياني لسير البيانات : الوثائق، وبعد ذلك تحليل هذا المنحنى البياني و في الأخير يحضر استمارة أسئلة يوجهها على القائم على تسيير المصلحة المعينة، وجميع الموظفين داخل تلك المصلحة ليتمكن من تقييم الأداء بشكل كافي وفعال، وعليه فإن المدقق الداخلي يقوم بإعطاء حلول ناجعة ومفيدة بحكم خبرته المهنية وكفاءته العلمية وذلك خدمة للإدارة، إذن فالمدقق الداخلي هو شخص ذو كفاءة علمية وخبرة مهنية يعمل داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة بمعنى أنه يخضع لأوامر الإدارة العليا للمؤسسة فهو لا يتمتع بالاستقلال الكلي عنها، لكنه مستقل عن الإدارات الأخرى في المؤسسة ؛
- يقوم بمتابعة الأداء ولكنه لا يحدد المسؤوليات، ولا تكون له أية سلطة على العاملين بأقسام المؤسسة فهو مسئول أمام الإدارة فقط، ونجده يقوم بعمله من واقع مهامه الوظيفية من خلال الفحص،و التقييم و مراقبة التنفيذ لجميع أنشطة المؤسسة؛
- يقوم بإعداد تقرير يوضح فيه نتائج الفحص و التقييم التي قام بها، ويفصح عن الحلول و الاقتراحات التي يراها مناسبة و ملائمة لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة عموما فإن عمل المدقق الداخلي يتمثل

[1] بوفروعة سفيان ، مرجع سبق ذكره ص : 98.

[2] المرجع نفسه :صص : 98، 99، 100، 101 .

أساسا في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة داخل المؤسسة و نشير هنا إلى أن عمل المدقق الداخلي مستمر طوال السنة.[1]

المبحث الثاني: نتائج تطبيق تقنيات النظام المحاسبي المالي في عملية التدقيق الداخلي

تضع الكثير من المؤسسات الاقتصادية وغيرها أهدافا و خططا طويلة الأجل و أخرى قصيرة الأجل حيث تكون الأهداف الطويلة الأجل من اختصاص الإدارة العليا و يطلق عليها اسم التخطيط الإستراتيجي كما أنه يوجد نوع ثاني من أنواع الأهداف و التي تعرف بالأهداف التشغيلية وهي غالبا قصيرة الأجل و تدرس بأقسام المؤسسة وإدارتها المختلفة في سبيل تحقيق الأهداف الإستراتيجية أي أنها مكملة لأهداف المؤسسة بصفة عامة.

ونشير هنا إلى نتائج تطبيق تقنيات النظام المالي و الذي تتجسد أساسا في مخرجاتها وبالأخص التقارير المالية المساعدة في عملية اتخاذ القرارات بالإضافة إلى المعلومات و النتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجة المناسبة للبيانات المدخلة، فقد عرف النظام و تقنياته تطورا واسعا في مهامه من المهمة المحاسبية إلى الشمولية لجميع الوظائف دون استثناء فأصبح له دور فعال في كل من العمليات التخطيطية و إدارة الأفراد في المؤسسة فهي إذا العملية المنجزة في الوحدة من وحدات المؤسسة للتأكد من التجنيد الجيد و المستمر للطاقات و الموارد المتاحة لغرض بلوغ الأهداف المحددة باستخراج الفرو قات و تحليلها و تحديد أسبابها لتفاديها مستقبلا بغية التسيير الحسن.

المطلب الأول: أوجه التوافق بين تقنيات النظام المحاسبي المالي و أهداف عملية التدقيق الداخلي

ارتبط تدقيق الحسابات منذ نشأته بالمحاسبة، كما تطور مفهومه الحديث بالمفهوم الحديث للمحاسبة، ومع ظهور المحاسبة الإدارية كفرع جديد من فروع المحاسبة، وهو يهتم ببيانات عن المستقبل تستخدم في إعداد معلومات تفيد في التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات أدى ذلك إلى أحداث تطورا كبير ا في المحاسبة، حيث أصبح نظام المحاسبة يشتمل على فرعين رئيسين هما :

المحاسبة المالية و المحاسبة الإدارية. وبناءا على ذلك تطور مفهوم المحاسبة و أصبحت تعرف بأنها : عملية تمييز و قياس و إيصال معلومات اقتصادية إلى مستخدمي هذه المعلومات، لمعاونتهم في ترشيد أحكامهم وقراراتهم.[1]

ووفقا لهذا المفهوم أصبحت المحاسبة أكثر شمولا من التعارف السابقة، حيث أصبحت مسؤلة عن قياس وتسجيل و عرض العمليات ذات القيم المالية، إلى جانب عمليات متوقعة في المستقبل تعاون في أعمال التخطيط و الرقابة، كما أصبحت عملية إيصال المعلومات تساعد في اتخاذ قرارات سليمة موضوعية.

ولقد تأثر تدقيق الحسابات بالمفهوم الحديث للمحاسبة، حيث عرف تدقيق الحسابات بأنه عملية منظمة لجمع و تقييم أدلة و قرائن إثبات،عن افتراضات بوقائع و أحداث اقتصادية بطريقة موضوعية.

[1] محمد فضل مسعد ، خالد راغب الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص : 22

ويتضح من هذا التعريف أن مفهوم تدقيق الحسابات قد ارتبط بالمفهوم الحديث للمحاسبة و تتأثر به، حيث تبدأ عملية تدقيق الحسابات بعد أن تتم عمليات المحاسبة وفقا للمفهوم السابق وهي ضرورية فتواجد مدقق حسابات قانوني، الذي يقوم بمعاونة النظر بالفحص و التحقيق و التقييم للأعمال التي قام بها قسم المحاسبة في الوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات، بحيث يكتمل نطاق العلاقة بين المحاسبة و تدقيق الحسابات على أسس سليمة. ويبدأ مدقق الحسابات القانوني عمله من حيث ينتهي المحاسب أو قسم المحاسبة من عمله، فالمحاسب يقوم بإعداد الحسابات، أما المدقق فإنه يقوم بالفحص والتحقق و التقرير عن هذه الحسابات. وعلى ذلك فإن نطاق عملية تدقيق الحسابات يكون قائم على عمل فحص انتقادي لتحديد مدى صحة سلامة الحسابات، ومدى ملائمة القوائم المالية الختامية في عرض نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات، وعلى ذلك فإن تدقيق الحسابات تعتبر جزء هام من عمل المحاسب فلا يتصور أن تكون هناك تدقيق للحسابات، إلا إذا كان هناك حسابات تمت فعلا، كما أن العمل المحاسبي لا يكتمل إلا بتدقيق الحسابات. ومما لاشك فيه أن أي تنظيم محاسبي جيد، ينبغي أن يشتمل على شقين أساسيين:

الشق الأول: يتمثل في إعداد الحسابات بطريقة منظمة تتم وفق أسس و قواعد محاسبية سليمة.

الشق الثاني : يتمثل في الفحص الحسابات، في ضوء أدلة و قرائن إثبات و معايير سليمة، تكمن من الاطمئنان على صحة و سلامة العمليات الحسابية المسجلة في الدفاتر و السجلات و القوائم.

ونطاق تدقيق الحسابات يدور حول المخرجات الأساسية للمحاسبة وهي القوائم المالية، باعتبارها المدخلات الأساسية للتدقيق.

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي دوره في المؤسسة الاقتصادية على شكل عملية مستمرة و متكاملة يمكن تحديد معالمها الرئيسية في عدة خطوات متتالية وهي :

- حصر العمليات المالية المتعلقة بالنشاط المحاسبي للمؤسسة و تمثيلها في صورة بيانات أساسية (خام) تسجل في الدفاتر المحاسبية ؛
- تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة عموما لتتحول هذه البيانات بعد معالجتها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستعملي هذه المعلومات؛[1]
- إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة و ذلك في شكل قوائم مالية؛
- تقييم المخاطر و التي يقصد بها أنشطة تحليل القواعد و الإجراءات التي تشكل أي خطر على أهداف المؤسسة من خلال تحديد احتمال حدوثها و العمل على تخفيض حدة تأثيرها إلى المستويات المقبولة.

وكنظرة اقتصادية ناجحة، فإن توافق نظام المعلومات المحاسبي مع أهداف المؤسسة أمر طبيعي و تلقائي إذ أنه من بين أهداف المؤسسة مواكبة التطورات و عصرنة مختلف وظائف المؤسسة: محاسبة، تسويق، مالية

[1] بوفروعة سفيان ، مرجع سبق ذكره ص: 23- 24 – 25.

إنتاج..الخ، وهذا راجع إلى تحسين النوعية و الجودة في أداء الأنشطة الاقتصادية، ونظام المعلومات المحاسبي كنموذج فعال وحديث داخل المؤسسة يعتبر إنجاز رفيع المستوى وهدف في حد ذاته من أهداف المؤسسة المراد تحقيقها للرفع من مستوى عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.[1]

المطلب الثاني : أوجه التعارض بين تقنيات النظام المحاسبي المالي و أهداف عملية التدقيق الداخلي

الاقتصاد الجزائري و المؤسسات بشكل خاص تعيش واقعا ربما يكون عائق أمام هذا النظام الجديد، و من الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام في الجزائر نجد على العموم :

- صعوبة التخلي عن النظام القديم الذي تأصل و تجدر في المؤسسات الاقتصادية و لدى المحاسبين والخبراء و الأكاديميين لمدة جيل كامل أي 39 سنة منذ سنة 1976 ؛
- من المعروف أ ن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدًا و غير متنوعة و العمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة فكيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هذه الحالة بين عشية و ضحاها؛
- تدرب المحاسبون و الخبراء على النظام المحاسبي السابق سنوات عديدة و أتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من 20 سنة فمن الصعب جدًا التحول إلى نظام جديد؛
- لا يوجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد بل العديد من الخبراء و المحاسبين و الطلاب و الأكاديميين لا يعرفون الكثير عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه؛
- اعتماد هذا النظام الجديد في المراكز التدريبية لحد الآن ما زال ضعيفًا مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هذا النظام ؛
- من المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليأتي أكله و هذا ما يعرفه المسيرون و المسئولون في المؤسسات الاقتصادية؛
- النظام الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية في مختلف الكشوف و القوائم المالية وهو تطبيق الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحوكمة الشركات ، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية و المؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات و سلوكيات متراكمة ؛
- تكون الأهداف المحاسبية السابقة الراسخة في ذهنيا و عادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها؛
- صعوبة تغيير الدهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف وقواعد و اتفاقيات؛
- نقض البحوث و الدراسات الاقتصادية حول نظام المحاسبة المالية؛
- ضعف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية وباعتبار أن نظام المحاسبة المالية نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا خاصة تكنولوجيا المعلوماتية و الاتصال غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجباية.[1]

[1] بوفروعة سفيان ، مرجع سبق ذكره ، ص : 135 – 136.

المطلب الثالث :أوجه الاختلاف بين تقنيات النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني

إن تبني النظام المحاسبي المالي في إطار المعايير المحاسبية الدولية يشكل تغيرا جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني ، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات، و يمكن تلخيص أهم التغيرات فيما يلي :

- بالنسبة للنظام المحاسبي المالي نجد تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني بينما في المخطط المحاسبي الوطني نجد تغليب الجانب القانوني و الإداري على الواقع الاقتصادي ؛
- سيعتمد النظام المحاسبي المالي على القسيمة العادلة في تقييم الأصول أي مراعاة سعر السوق، و بالتالي ضرورة إعادة تقييم بعض أصول المؤسسة كل سنة ؛
- إضافة قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة ؛
- تسجل الموردون و الزبائن في الصنف الرابع حسابات الغير بينما في المخطط المحاسبي الوطني تسجل الزبائن في الصنف الرابع الحقوق (و الموردين في الصنف الخامس) الديون؛
- يوجد عدة تغيرات على مستوى مدونة الحسابات حيث أصبحت هذه الأخيرة مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي[2]. والجدول الموالي يبين بعض المقارنات بين قوائم النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني[3]:

جدول رقم(2- 1) : مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني

البيان	المخطط المحاسبي الوطني	النظام المحاسبي المالي
القوائم المالية	الميزانية،جدول حسابات	الميزانية،جدول حسابات النتائج،جدول تدفقات

[1]. بودراع لمياء ، مرجع سبق ذكره ، ص: 65- 66 .

[2] نوي هناء ، النظام المحاسبي المبسط ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر،2011 ، ص: 30.

	النتائج،جداول ملحقة.	الخزينة،جدول تغير الأموال الخاصة،جداول ملحقة.
تقييم العناصر المقيدة في الحسابات	التكلفة التاريخية	التكلفة التاريخية وبالاستناد إلى:القيمة الحقيقية، قيمة الإنجاز، القيمة العادلة
عقود الإيجار	لا تسجل في عناصر الميزانية	يدرج الأصل المستأجر في أصول الميزانية وكذلك تسجل التزامات دفع الإيجارات مستقبلية في حسابات خصوم الميزانية
تكاليف البحث والتطوير	تسجل ضمن عناصر الأصول	تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول بينما تسجل تكاليف البحث في حساب الأعباء لأنها قد لا تقد منافع اقتصادية
جدول تدفقات الخزينة	لا يوجد	يقدم المقبوضات و المدفوعات النقدية للخزينة

المصدر :ناصر، مراد :النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص 12.

اعتماد الجزائر للنظام المحاسبي المالي كان عبر القانون- 07- 11 والعديد من المراسيم وذلك كان استجابة للعوامل والظروف التي فرضتها التغيرات.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يواجه في بداياته تحديات وصعوبات، لكن الصعوبات المذكورة وقتية وستزول مع تعود المؤسسات على تطبيقاته وفهمها لمحتواه مما يبعث التفاؤل على مستقبل المحاسبة المالية من حيث زيادة جودة مخرجات النظام المحاسبي ومحتواها المعلوماتي بما يخدم مستخدميها و يستجيب لمتطلبات العرض والإفصاح المعمول بها دوليا.[1]

المبحث الثالث : قيمة تقنيات النظام المالي المحاسبي بالنسبة لعملية التدقيق الداخلي

تتجلى قيمة الجزء بصورة فعلية بالنسبة للكل داخل المؤسسة من خلال الوظائف الموكلة لها و التي تمنحها قيمة فعلية تتجلى أساسا أثناء قيامها بأداء المهام المنسوبة لها و بالتالي تحقيق أهداف المؤسسة سواء كانت المؤسسة ذات

[1] السعدي عياد ، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة مسيلة ، الجزائر، 2014، 25 – 26.

طابع تجاري أو خدماتي أو غيرها ومن هذا المنطلق فإن تقنيات نظام المعلومات المحاسبي حقيقية في المؤسسة الاقتصادية يمكنها فعلا من أداء مهامها المحاسبية بصفة منتظمة، بحيث يمنح المعلومات المحاسبية بالجودة اللازمة وفق المعايير الدولية المعمول بها بهدف تحقيق التأصيل للمحاسبة و تطورها لمجموعة من القواعد و المعايير التي يمكن الاعتماد عليها دوليا بهدف زيادة نفعية و فعالية التقارير المالية المنشورة لكافة الأطراف المستفيدة منها.

إن نظام المعلومات المحاسبي الجيد هو ذلك النظام الأكثر فائدة و صلاحية في مجال ترشيد القرارات، لكن مستوى جودة المعلومات و الاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها أو متخذي القرارات أنفسهم، أي مقدرتهم على استيعاب و فهم و تحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي و المتمثلة أساسا في التقارير المالية على حساب مستوى الفهم و الإدراك المتوفرة لديهم.

إن القرار هو الرأي النهائي الذي يتوصل إليه متخذي القرار و يعتمده و يتخذه من بين الآراء المختلفة المطروحة، كما يعرفه البعض بأنه الحسم أو الفصل في النزاع من خلال إصدار حكم عن موضوع أو الوصول إلى نتيجة معينة تفيد الدراسة و التحليل، أما فيما يخص عملية اتخاذ القرار ككل فهي عبارة عن كل مراحل اتخاذ القرار ابتداء من مرحلة تحديد المشكلة موضوع القرار و انتهائها باختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف المطلوب تحقيقه.

ومن خلال كل سبق ذكره فإن قيمة تقنيات نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة لعملية التدقيق الداخلي تتجلى في جودة مخرجاتها و فعاليتها في تأدية المهام المنسوبة إليها فإذا ما ثم تحليلها بنوع من الدقة فإن مكانة النظام المحاسبي تبرز في الحاجة الماسة للجودة في اتخاذ القرارات من خلال توفر المعلومات السليمة لصناع القرار.

المطلب الأول : مفهوم عملية اتخاذ القراروعلاقتها بتقنيات النظام المالي المحاسبي

اولا : مفهوم عملية اتخاذ القرار

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي تناولتها الكتب والمجلات العلمية وغيرها إلا أن تلك التعريفات لا تختلف في مغزاها فهي تؤكد أن عملية اتخاذ القرارات عملية اختيار بين البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة .وسيتم عرض بعض التعريفات كالآتي:

- إن القرار هو الرأي النهائي الذي يتوصل إليه متخذي القرار ويعتمده ويتخذه من بين آراء مختلفة؛
- عملية اتخاذ القرار هي عملية المفاضلة لاختيار البديل الأفضل وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حده ثم اختيار البديل الأفضل والمناسب في ظل ظروف إمكانية متخذ القرار[1].

ثانيا : علاقة عملية اتخاذ القراربتقنيات النظام المالي المحاسبي

إن علاقة عملية اتخاذ القرار بتقنيات النظام المالي المحاسبي تظهر من خلال إبراز القوائم المالية وتشكيلها للقرارات متعددة على مستوى المؤسسة،حيث تكون مساهمة القوائم المالية في صنع قرار التمويل من خلال قياس المرد ودية الاقتصادية للمؤسسة والمر دودية المالية لرؤوس الأموال المستثمرة، وكذا تقييم توازنات الهيكل المالي فيها يتم عبر تحليل واستقراء القوائم المالية للمؤسسة.كما تلعب المعلومات المحاسبية دورا مهما فهي تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية المثمتلة في :

- تشخيص الحالات التي تتطلب اتخاذ قرار إداري بشأنها فمثلا تقدير تكلفة الإنتاج الذي يحتوي على انحرافات كبيرة عن ما هو مخطط أو معياري يثير حفيظة الإدارة للتقصي لمعرفة أسباب ذلك و اتخاذ قرار حاسم لتصحيح ذلك.
- من خلال تخفيض حالة عدم التأكد لدى الإدارة عند اتخاذها للقرار حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يوفر أساس ملائم للاختيار بين البدائل لإ تخاد قرار معين، فمثلا تستخدم المعلومات المحاسبية عادة لإتخاد القرارات بشأن وضع الأسعار، و تحديد سياسات الائتمان، ومن الضروري هنا أيضا مراعاة موضوع قيمة المعلومات عند تصميم نظام المعلومات المحاسبية لمواجهة الاحتياجات الإدارية المتعددة لاتخاذ القرارات.وسوف توضح الفكرة أكثر من خلال النقاط التالية [2]:

1/ الميزانية وعلاقتها بتحليل الهيكل المالي للمؤسسة :

نموذج الميزانية المقدم من خلال النظام المحاسبي المالي يتوافق مع متطلبات العرض والإفصاح الواردة في المعاييرالمحاسبية الدولية، فهي تحتوي على عمودين، العمود الأول يحتوي على مبالغ العناصر المدرجة للسنة الحالية، بينما العمود الثاني يحتوي على أرصدة العناصر المدرجة في الميزانية للسنة السابقة، حيث يعتبر تحديد وتصنيف الأصول

والخصوم إلى عناصر متداولة جارية وعناصر غير متداولة غير جارية أعطى الميزانية بعدا ماليا يعتبر أهم إضافة النظام المحاسبي المالي فهي تسهم مباشرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال احترام معيار السيولة جاء في تصنيف الأصول ومعيار درجة الاستحقاق في تصنيف الخصوم، ومبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، قراءة بيانات الميزانية وتحويلها إلى نسب مالية ومؤشرات مالية يمكن المدر اء الماليين من أخذ صورة واضحة حول سيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعالية إدارة الأصول، مما يسمح بتحليل الهيكل المالي للمؤسسة وقدر لضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمر دودية والملاءة المالية، بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي للميزانية.

---

[1] طارق حميطوش، أثرتطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاد القرارفي المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر، 2013 ، ص: 11- 12.

[2] ابرا هيم الجزراوي ، عامر الجنابي ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية ، دار اليازوري العلمية ، الأردن ، 2009، ص: 49

2/ جدول حسابات النتائج و قياس كفاءة المؤسسة :

تعتبر عملية تحليل النتائج أساسا لفهم كيفية تشكل النتيجة الصافية والناتجة عموما عن الفرق بين الإيرادات والمصاريف و التي تعطي رؤية واضحة حول أسعار البيع، الكميات المباعة، الوضعية التنافسية للمؤسسة هذا التحليل يؤخذ من جدول حسابات النتائج .

تظهر مساهمة جدول حسابات النتائج بشكله الجديد الموافق لمتطلبات ومعايير الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية من خلال ما يقدمه من معلومات فهو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ترتب فيه الأعباء إما حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كما يحتوي كذلك على أرصدة السنة الماضية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، بينما يتم تمييز نتيجة السنة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة، يسمح جدول حسابات النتائج بشكله الجديد بإظهار عدة مستويات من النتائج القيمة المضافة.[1]

و الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية،...الخ الضريبة حيث يتم المقاصة بين عناصر المنتجات والأعباء ويقدم الرصيد الصافي في حساب النتيجة وتتمثل أهم المؤشرات المشتقة من جدول حسابات النتائج في:

2-1 **تقدير معدل نمو النشاط** :حيث يستخدم في تحليل نتيجة المؤسسة ومدى قدرتها على تمويل نموها الداخلي ويمكن حساب نمو النشاط بمقدار الارتفاع في رقم الأعمال خارج الرسم.

2-2 تحليل التعادل :وهي أداة تدرس العلاقة بين هيكل التكاليف ومستوى النشاط، وتمكن من تحديد المستوى الذي تبدأ المؤسسة عنده في تحقيق الأرباح، حيث يتم استخدامها في تحديد أثر الاستدانة على الر بحية من خلال تحليل نقطة التعادل، وتحدث عند مستوى النشاط الذي يكون فيه مجموع الإيرادات يغطي مجموع التكاليف.

3/ جدول سيولة الخزينة و تحليل التدفقات النقدية :

يتيح لنا جدول سيولة الخزينة إمكانية تجزئة الخزينة الإجمالية للمؤسسة حسب الدورات الأساسية للنشاط حيث ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بتقديم جدول سيولة الخزينة ضمن القوائم الأساسية ويهدف إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها، فالخزينة تمثل مركز ا لجميع التدفقات النقدية وتعتبر معيار ا أكثر موضوعية في الحكم على مستوى التوازن المالي ودرجة السيولة النقدية للمؤسسة والمعلومات المتعلقة باستخدام هذه التدفقات وتشمل ما يلي:

3-1 التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية:

3-1-1 تدفقات دورة الاستغلال : يقصد بالأنشطة التشغيلية تلك الأنشطة التي تولد مدا خيل للمؤسسة والتي لا تنتمي إلى أنشطة الاستثمار أو التمويل، وتتشكل هذه التدفقات من النشاطات الأساسية للمؤسسة.

[1] السعدي عياد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 65 – 66.

2-1-3 التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة الاستثمارية :وتشمل عمليات سحب وتحصيل الأموال عن بيع أصول مالية طويلة الأجل.

3-1-3 **التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة التمويل** :وتشمل هذه الأنشطة جميع العمليات التي لها علاقة بحركة الأموال سواء كانت أموالا خاصة أو قروض[1].

2-3 المقاييس المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة : من أهم هذه المقاييس نذكر :

1-2-3 مقاييس جودة الربحية :يتم حساب جودة الربحية من خلال مؤشرين يهدفان إلى تحديد مدى ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية ويتم حسابهما كما يلي :

- مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية ÷النتيجة قبل الفائدة والضريبة.

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

- نسبة التدفق النقدي = جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷ صافي المبيعات .

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدي.

2-2-3 **مقاييس جودة السيولة** :تحسب جودة السيولة من خلال ثلاثة نسب أساسية وهي:

- نسبة تغطية النقدية =صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاما تها الاستثمارية والتمويلية.

- نسب التدفقات النقدية الضرورية =صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷الديون المستحقة

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجا تها التمويلية الضرورية.

- نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة ÷صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

تدل هذه النسبة على الفوائد المسددة اعتمادا على نقدية الأنشطة التشغيلية .

3-2-3 مساهمة القوائم الأخرى (جدول الأموال الخاصة والملاحق)

يقدم جدول تغيرات الأموال الخاصة وضعية تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحقة في إطار المخطط المحاسبي الوطني لكنه أصبح جدولا رئيسيا يساعد في عملية التشخيص المالي للمؤسسة، كذلك الملحق يقدم معلومات وفيرة تسمح بتفسير القوائم المالية الأساسية حيث يشرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت أثناء إعداد الحسابات، فالمعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية لصانعة القرار أو المدير المالي فهي تسمح له بمعرفة توضيحات عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية[2].

المطلب الثاني : مراحل عملية اتخاذ القرار

من خلال تعار يفها المختلفة يتبين أن عملية صنع القرار تمر بعدة مراحل متتالية .في كل مرحلة من هذه المراحل

[1] السعدي عياد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 67.

[2] السعدي عياد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 68.

ينجز فيها صانع القرار فردا أو جماعة (جملة من النشاطات إلى غاية ظهور القرار إلى الوجود ووضعه حيز التنفيذ والتقييم وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

- **مرحلة اكتشاف و إدراك المشكلة** :في حالة ظهور قضية أو مشكلة ما إلى الوجود على مستوى المنظمة وإدراكها , يتعين على المسير الإقرار بوجودها وأن تكون له الإرادة لمعالجة الوضع ,ويبدأ التفكير في الإجراءات الواجب القيام بها فيما بعد .وفي غياب ذلك فان كل شيء يتوقف عند هذا الحد ,ولا يمكن المرور إلى المراحل الموالية.ومن الأحسن اكتشاف المشكلة في الوقت المناسب حتى يتسنى حلها في الوقت المناسب إن أمكن وذلك تفاديا لتعقيدات تترتب عن التأخر في معالجتها.

وتنقسم المشكلات الإدارية إلى أنواع يمكن تلخيصها كما يلي:

أولا : مشكلات متوقعة :تنقسم بدورها إلى نوعين هما:

1/ مشكلات روتينية : تتمثل في تلك القضايا العادية المتكررة يوميا في حياة المنظمة.ومن أمثلة ذلك قبول طلبيه من زبون ما أو رفضها.

2/ مشكلات ذات بعد استراتيجي وحيوي :تتمثل في تلك المشكلات التي تتعلق بقضايا ذات أهمية أكثر بالنسبة لحياة المنظمة ومستقبلها مقارنة بسابقاتها، وهي لا تتكرر يوميا إلا أن حدوثها يكون متوقعا وعملية طرحها ومعالجتها تكون مبرمجة بشكل دوري، ومثال ذلك تلك المسائل الهامة التي تطرح وتعالج بمناسبة انعقاد الجمعية العامة العادية للشركاء.

ثانيا: مشكلات غير متوقعة :كما يدل اسمها، هي تلك المشكلات الإدارية التي تطفو إلى السطح بشكل مفاجئ ويمكن أن تكون ذات طابع عادي أو ذات طابع استراتيجي وحيوي.

-**مرحلة تحديد وتحليل المشكلة** :بعد اكتشاف المشكلة ووجود رغبة جدية للتكفل بالموضوع يتم القفز بالعملية إلى مرحلتها الثانية التي يتم فيها التشخيص الدقيق للمشكلة وذلك بجمع الحقائق الكافية بشأنها التي تسمح بالتحديد والتحليل الجيدين لها، ولتحديد المشكلة بشكل صحيح يجب التركيز على تحديد كل من طبيعتها وأسبابها بشكل دقيق وكامل[1].

إن التوصل إلى تلك الحقائق يتطلب الإجابة عن مجموعة من الأسئلة حددت كما يلي:

- ما نوع المشكلة ؟
- كيف نشأت؟
- ما هي النقاط الهامة والجوهرية فيها ؟
- متى وأين وقعت ؟
- ما هو الوقت الملائم لحل المشكلة ؟
- ما هي المشاكل المترتبة عن عدم حلها في الوقت المناسب ؟

[2] حامدي علي ، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر،2011 ، ص : 48.

- ما هي المعلومات اللازمة وما هو مصدرها ؟[1]

وتحليل المشكلة يبرز من خلال تبيان دور التحليل المالي في إتخاد القرارات الإدارية حيث أن نظام المعلومات يعكس الأنشطة الاقتصادية في أي منشأة بصورة فعالة بلغة مالية ، وبالتالي فإن هذا النظام يتمثل في:

قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و بيانات التغيرات في حقوق المالكين (المساهمين) ، تعتبر هده البيانات في وضعها الراهن ضعيفة الدلالة حيث أنها لا تعكس بالضرورة كفاية الأداء الاقتصادي للمنشأة.

وهنا يأتي دور المحلل المالي الذي يجب أن يبدل جهدا كبيرا في عمليات تحليل البيانات و تفسيرها بقصد التأكد من التطابق نتائج التحليل مع الأهداف المرغوبة.

وكما هو معروف فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي و نجاحه ترتبط بقرارات الإدارة ، هذه القرارات تتطلب أساسا سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمنشأة و حركة الموارد المالية فيها [2].

- **مرحلة جمع البيانات** :بعد التشخيص الدقيق للمشكلة يأتي الدور على جمع البيانات التي لها علاقة بالمشكلة من المصادر المختلفة المتاحة .ويستحسن جمع أكبر قدر ممكن من البيانات وأن تتوفر في هذه الأخيرة مختلف المعايير التي تؤكد جودتها من دقة وملائمة وغيرها .فكلما تحققت الوفرة والجودة في البيانات المحصل عليها، كلما سمح ذلك لصناع القرار بالابتعاد عن حالتي عدم التأكد والمخاطرة ومن ثم الاقتراب أكثر فأكثر من حالة التأكد، مما يمكنهم من الوصول إلى القرار الراشد وكذا معرفة نتائجه.

-**مرحلة تحديد البدائل** :إن التوصل إلى القرار الراشد والفعال لا يأتي بطريقة عشوائية أو ارتجالية بل يتم من خلال تفكير عميق ومدروس الذي يتطلب طرح مختلف البدائل) الحلول (الممكنة تبعا للإمكانيات المتاحة وقدرتها على التوصل إلى التخلص من الإشكال المطروح ويقصد بالبديل ذلك الحل الممكن المتاح لصانع القرار إضافة إلى حل ممكن آخر أو أكثر.

إن عدد البدائل ونوعها تتحكمان فيهما عدة عوامل منها:

-عوامل شخصية متعلقة بصانع القرار؛

-إمكانيات المنظمة؛

-الوقت المتاح للخروج بالقرار النهائي إلى حيز التنفيذ حسب ما القضية إذا كانت تتطلب معالجة سريعة أو هناك متسع من الوقت أمام صانع القرار يسمح له بالتفكير والاستشارة أكثر لإيجاد بدائل كثيرة.

-أسلوب العمل المتبع في عملية طرح البدائل.

-**مرحلة تقييم البدائل** :في هذه المرحلة تتم دراسة البدائل المختلفة المطروحة من كل الجوانب بتحديد الايجابيات والسلبيات المتوقعة مستقبلا عن كل بديل.

ومن أهم النقاط التي يتم التركيز عليها عند تقييم كل بديل ما يلي :

---

[1]. ا حامدي علي ، مرجع سبق ذكره،ص : 49.

[2]. منير شاكر محمد وأخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، الطبعة 1، داروائل ، الأردن ، 2005، ص: 25، 26.

-إمكانية تنفيذ البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذه؛

-تكاليف تنفيذ البديل ومدى الكفاية التي يحققها من حيث السرعة والإتقان؛

-آثار تنفيذ البديل على داخل المنظمة وخارجها والمجتمع ككل؛

-الآثار الاجتماعية والنفسية للبديل ,أي مدى انعكاساته على أفراد التنظيم ومدى قوة واهتزاز العلاقات التي يمسها خاصة إذا كان البديل يهم مصالح الجمهور؛

-مناسبة الظروف لتبني هذا البديل؛

-استجابة المرؤوس للبديل؛

-الزمن الذي يستغرقه تنفيذ البديل.

إن تقييم كل البدائل تقييما جيدا يقود إلى نجاح الموازنة النفعية بينها وهذا الأمر مرتبط بمدى جودة المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار فكلما كانت هذه المعلومات جيدة ومتوفرة بالقدر الكافي ومستجيبة لحاجات صانع القرار في هذا المقام، كلما سمحت لهذا الأخير بالتوصل إلى تقييم منطقي وعقلاني لمختلف البدائل المطروحة[1].

- **مرحلة اختيار البديل المناسب والواقعي** :إن تقييم البدائل يمهد الطريق لصانع القرار لإجراء الموازنة بين مختلف البدائل الممكنة المقترحة ثم يفصل في الأمر باختياره للبديل الذي يراه مناسبا لحل الإشكال المطروح وتعتبر هذه العملية مهمة ومعقدة للغاية لأنه يجب اخذ في الحسبان اعتبارات عديدة متداخلة ومتكاملة ومتناقضة أحيانا .هذه الاعتبارات لها علاقة بتلك التي يركز عليها تقييم البدائل ومن أهمها:

- مقارنة المخاطر المتوقعة من البديل بالمكاسب المتوقعة منه؛

- الجهد والوقت الذي يتطلبه البديل؛

- الإمكانيات المتاحة المادية منها والبشرية والمالية لتنفيذ البديل.

-**مرحلة إصدار القرار** :بعد معرفة البديل المختار يتم تحويله إلى صيغة قرار يعلن عنه في الإطار التنظيمي المحدد .مع اختيار الوقت المناسب للقيام بذلك حيث يتم تحديد صلب القرار أي التصرف المطلوب القيام به بكل تفاصيله إن وجدت هذا من جهة، وتحديد من يتعين عليه تنفيذ القرار من جهة أخرى مع إمكانية إضافة عناصر أخرى مثل تحديد توقيت التنفيذ ,أجال التنفيذ وغيرها.

-**مرحلة تنفيذ القرار** :يعني تطبيق القرار المتخذ على أرض الواقع من طرف الجهة أو الجهات المعنية بذلك، ويكون هذا التطبيق إما دفعة واحدة أو مستمرا لفترة زمنية معينة حسب طبيعة القرار.

-**مرحلة متابعة تنفيذ القرار** :إن هذه المتابعة تتمثل في تقييم النتائج المترتبة عن تنفيذ القرار حيث انه بعد الشروع في تنفيذ القرار المتخذ تبدأ النتائج المترتبة عنه في الظهور إما دفعة واحدة أو تدريجيا ,نتائج قد تكون في شكل أثار مباشرة أو أثار غير مباشرة للقرار .هذه النتائج تكون محل تقويم للوقوف على مدى فعالية ونجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من اجله.

إن عملية التقويم هذه قد تقود صانع القرار إلى ما يلي:

- الرضا التام عن القرار المتخذ ومن ثم نهاية مسار معالجة القضية التي كانت مطروحة بمعطياتها الأصلية؛

- عدم الرضا عن القرار المتخذ لسبب أو أكثر، مما يستدعي الخروج بقرار آخر الذي قد يتمثل فيما يلي:

[1] حامدي علي ، مرجع سبق ذكره، ص : 49.

- الإيقاف المؤقت لتنفيذ القرار المعني على أن تتم العودة إلى تنفيذه لاحقا بعد زوال العائق أو الظرف الذي كان وراء الإيقاف المؤقت أو انقضاء المدة المقدرة لهذا الإيقاف؛
- تعديل وإتمام القرار المعني؛
- إلغاء القرار المعني نهائيا وتعويضه أو عدم تعويضه بقرار آخر.

ويرى الباحث أنه يمكن تصنيف مراحل صنع القرار على نحو تكون فيه مختصرة في ثلاث مراحل أساسية وهي كما يلي:

- المرحلة السابقة لاتخاذ القرار؛
- مرحلة اتخاذ القرار؛
- المرحلة اللاحقة لاتخاذ القرار.

إن كل مرحلة من هذه المراحل تضم نشاطين أو مجموعة من الأنشطة المتسلسلة الرئيسية والفرعية.

المطلب الثالث : أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية المالية

إن المستثمر في مجال الأوراق المالية يحتاج بدوره إلى معلومات محاسبية جيدة يحصل عليها من مصادر مختلفة تسمح له بصنع قرارات راشدة .فبعد التطرق إلى أنواع القرارات الاستثمارية المالية، نستعرض المعلومات المحاسبية
المهمة بالنسبة للمستثمر في الأوراق المالية وكذلك المعلومات المحاسبية الداخلية وأثرها على القرارات الاستثمارية
المالية.

أولا: أنواع القرارات الاستثمارية في مجال الأوراق المالية:

في الحالات العادية يواجه المستثمر في مجال الأوراق المالية ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي :

1/ قرار الشراء : يتمثل هذا ا لقرار في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية، تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار الشراء[1].

2/ قرار عدم التداول :يحجم المستثمر عن تداول شراء أو بيع أصل مالي معين عندما تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، لأن في هذه الحالة تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر.

3/ قرار البيع :يلجأ المستثمر إلى قرار بيع أصل مالي معين بحوزته عندما تكون قيمته السوقية أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، لأن في هذه الحالة يرى المستثمر بأن هناك فرصة مواتية لتحقيق أرباح من وراء هذه العملية .بعد ذلك ينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق المالية لصنع،قرار جديد يتمثل في شراء أصل مالي أو عدمه.

[1] حامدي علي ، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

ثانيا: أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر في الأوراق المالية

يوجد العديد من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في عملية اتحاد القرارات الاستثمارية وتؤثر على حركة تداول الأوراق المالية ويتطلب الأمر نشر هذه المعلومات طالما أن المنفعة المحققة منها تفوق تكلفة النشر ويعتبر كل من ربح السهم والمبيعات من أهم مفردات المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية كما أن البيانات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها علاقة وثيقة بالتنبؤ بتوزيع الأرباح وتكون ذات أهمية في اتخاذ قرارات الاستثمار وتتمثل هذه المعلومات في ما يلي:

1/ الربح المحاسبي :

يعتبر الربح من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية سواء بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها، ويعتبر الربح من المعلومات التي توضح القدرة الكسبية للشركة والتي تعطي مؤشرا يبين مدى كفاءة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لها خلال الفترة السابقة .وتمدنا أرقام الربح المحاسبي بالمعلومات عن التدفقات النقدية خلال الفترة بالإضافة إلى أن التغير في الربح السنوي يرتبط بالتغير في أسعار الأسهم، وعلى ذلك يمكن القول أن الربح المحاسبي الدفتري يمثل عاملا مهما في أسعار الأسهم .ويستخدم الربح المالي في استخراج العديد من النسب والمؤشرات مثل العائد على الاستثمار ,ربح السهم التوزيعات والتي تستخدم في المجالات المتعلقة بالمقترنة بين الشركات المتماثلة في التنبؤ بأسعار الأسهم.

ولكي تكون المعلومات المتعلقة بالربحية مؤثرة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية فإنها يجب أن تكون متاحة للجميع وان تنشر بصفة منتظمة ودورية ويتم إعدادها وفقا لقواعد وأسس ثابتة من عام لآخر كما يجب توفرها مدة سابقة لا تقل عن خمس سنوات حتى يتم استخدامها كأساس للتنبؤ والمقارنة ,كما يعتبر الربح المحاسبي من أهم المعلومات التي تؤثر على قرارات المستثمر في الأوراق المالية حيث تؤثر على قيمة السهم لما لها من اثر على ربع السهم وكذلك على القيمة الدفترية للسهم وذلك بتأثيرها على الأرباح المحتجزة التي تؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية للسهم[1].

2/ ربح السهم :

يمثل نصيب من الثروة المجمعة في نهاية كل عام سواء تم توزيع جزء منه في شكل قسيمات أو تم احتجازه في صورة احتياط أرباح مرحلة وقد اعتبر من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات الاستثمار ,ويعتبر ربح السهم ذا فائدة لحملة الأسهم لأنه يعكس نصيب السهم في أصول الشركة كما أنه يعتبر مؤشرا مقبولا للدلالة على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية.

3/ توزيع الأرباح :

يتأثر سلوك المستثمر في التعامل بالأوراق المالية ليس فقط بالأرباح التي يحققها الشركة ككل أو بربح السهم ولكنه يتأثر أيضا بقرارات توزيع هذه الأرباح فالسعر الذي يرغب المستثمر في الشراء أو البيع به يتوقف على

[1] حامدي علي ، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

العائد المتوقع الذي يمكن أن يحققه السهم في المستقبل وعلى درجة التأكد من تحقيق العوائد وبقائها ومن أهم هذه العوائد الأرباح الموزعة على الأسهم سواء كانت نقدا أو في شكل أسهم ممنوحة.

وتلعب المعلومات المتعلقة بتوزيع الأرباح دورا هاما في مساعدة المستثمر في اختيار المحفظة التي تحقق له أهدافه وتضمن له تعظيم العائد المتوقع مع تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المعلومات المحاسبة المتعلقة بتوزيع الكوبونات ونسبة هذا التوزيع إلى الأرباح المحققة ومدى مسايرتها لما حققته الشركات المماثلة تعتبر من المعلومات التي تساعد في تحسين اتخاذ القرارات. كما أن معرفة المستثمر بقرارات توزيع الأرباح والأسباب التي تبنى عليها مثل هذه القرارات تعتبر من المعلومات الهامة المؤثرة على سلوكه في مجال التعامل في الأوراق المالية وتعتبر الأرباح المحققة والموزعة عاملا مؤثرا للتدفقات النقدية للشركة بالإضافة إلى دلالاتها على مستوى التشغيل في الشركة.

ثالثا: المعلومات الداخلية وأثرها على القرارات الاستثمارية المالية

سبقت الإشارة إلى أن لنظام المعلومات المحاسبي أنظمة فرعية شأنه في ذلك شأن نظم المعلومات الأخرى، فكل فرع منه ينتج معلومات محاسبية معينة.

وعليه نجد معلومات محاسبية تنتج عن نظام معلومات المحاسبة المالية مثل تلك التي ترد في الميزانية وحساب الدخل والقوائم المالية الأخرى تلزم المؤسسات بالإفصاح عنها وتوضع في متناول مختلف المستفيدين منها الداخليين والخارجيين.

كما نجد معلومات محاسبية تنتج عن نظام معلومات المحاسبة الإدارية مثل تلك التي ترد في الموازنات والتي تتعلق بخطط المؤسسة المستقبلية نحو النمو أو التوسع أو التنوع وغيرها، فهي من المعلومات الموجهة إلى إدارة المؤسسة دون سواها من المستفيدين الآخرين في غياب إلزامية الإفصاح عنها .إذا كانت هذه المعلومات تتصف بالجودة واستطاعت فئة قليلة من المستثمرين الحصول عليها بطريقة أو بأخرى، فإنها توفر لحائزيها فرصة كبيرة[1] لجني منافع معتبرة، على حساب مستثمرين آخرين، من جراء استغلالها في صنع قراراتهم بشأن التعامل الذي يخص أسهم وسندات المؤسسة المعنية .ويمكن القول أن لهذه المعلومات أثر مزدوج على قرارات المستثمرين. يكون أثرها ايجابيا على فئة المستثمرين الذين يتمكنون من الحصول عليها، لأنها تسمح لهم بتحقيق أرباح أو تجنب خسائر من جراء الإقدام على قرار الاستثمار المالي المناسب سواء كان شراء، بيع، أو عدم تداول الأوراق المالية المتوصل إليه بفضل الاطلاع على تلك المعلومات الإضافية.[1]

يكون أثرها سلبيا على أولئك المستثمرين المفتقدين لهذا النوع من المعلومات لأن قراراتهم تكون مبنية على معلومات أقل شمولا وبالتالي أقل ملائمة، وهذا الوضع يجعلهم يحققون أرباحا ضئيلة أو لا يحققون أرباح أصلا أو يقعون في خسائر.

في هذا الصدد ترى أن لهذا النوع من المعلومات آثارا عديدة على المستثمرين وعلى كفاءة السوق، فمن حيث أثرها على المستثمرين نجد أن حصول البعض على هذه المعلومات من شأنه خلق عدم التكافؤ في الحصول على المعلومات ما يؤدي إلى تحقيق أرباح غير عادية لفئة على حساب الأخرى ,كما ستقوم الفئة التي لديها المعلومات بالعمل على عدم إتاحتها للفئة الأخرى مما يؤدي إلى مضاربة غير عادلة داخل السوق بالإضافة إلى أنها قد تدفع

[1] حامدي علي ، مرجع سبق ذكره، ص: 115-116.

بعض المستثمرين إلى اتخاذ قرارات غير سليمة متعلقة باختيار البدائل الاستثمارية وبالتالي تحملهم لمستويات مخاطرة غير متوقعة .

وبصفة عامة يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثيرا مباشرا وصريحا للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ، أو من جانب التأثير على أسعار أو العائد على الأسهم أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك .

ويرى سليمان محمد مصطفي أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية له شقان:

1/الدور التيسيري وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

2/ الدور التأثيري على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين الخواطر والعوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

ويرى إبراهيم خليل من جهته أن دور المعلومات المحاسبية وتأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به يكون محدودا، ما لم يتوفر في هذه المعلومات مستوى الجودة المطلوب لذا أشار بيرث Barth إلى أهمية خاصية التوقيت الملائم عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها على أسعار الاستثمارات المالية، كما أشار مفيد دوبان بأن تأخير نشر المعلومات وعدم دقتها والتحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقًا لظروفه. يضاف إلى ذلك أن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية سواء السنوية أو الفترية لها دور فعال في التأثير على سلوك المستثمر في سوق الأوراق المالية.

مما سبق يرى الباحث انه يمكن إجراء مقارنة بين القرار الاستثماري الرأسمالي والقرار الاستثماري المالي وذلك كما يلي: [1]

القرار الاستثماري الرأسمالي يصنع من قبل إدارة المؤسسة باعتبارها مستخدم داخلي للمعلومات المحاسبية باعتمادها على معلومات محاسبية ناتجة عن نظام المعلومات الحاسبية للمؤسسة .في هذه الحالة تكون المعلومات المحاسبية:

متوفرة بحجم اكبر) إمكانية استعمال معلومات غير مفصح عنها للأطراف الخارجيين باعتبار أن المؤسسة ليست ملزمة قانونا بذلك؛

- متوفرة في أي وقت تحتاج إليها إدارة المؤسسة؛

[1] حامدي علي ، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

- أكثر قابلية للفهم والاستيعاب لأنه في حالة وجود أي غموض بشان أي معلومة يمكن طلب توضيحات من معدومة التقارير المالية؛

- أكثر موثوقية لأنه لا يعقل أن تضلل الإدارة نفسها بمعلومات محاسبية بها أخطاء متعمدة.

واعتبارا لكل ذلك يمكن القول أن القرار الاستثماري الرأسمالي مرشح ليصنع باستخدام معلومات محاسبية تمتاز بجودة أكثر وتأثيرها على القرار يكون ايجابيا أكثر.

أما القرار الاستثماري المالي يصنع من قبل المستثمرين باعتبارهم من بين المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على معلومات محاسبية يستخرجونها من التقارير المالية المفصح عنها من قبل المؤسسة بالقدر المنصوص عليه قانونا أي انه يفترض عدم حصولهم على معلومات إضافية) معلومات داخلية ليست المؤسسة ملزمة بالإفصاح عنها (لها فائدة أكثر في صنع القرار.

وعليه فان المعلومات المحاسبية في هذه الحالة تتميز بكونها:

- لا تلبي حاجات المستثمرين باعتبارها ناقصة من حيث الإفصاح؛
- يتحصل عليها المستثمرون في أوقات محددة يمكن أن تكون غير مناسبة لهم؛
- تتضمن غموض في بعض جوانبها وحينئذ يحتمل أن يتم تأويلها إما بكيفية صحيحة أو بكيفية خاطئة؛
- تتضمن تظليلات عن قصد أو عن غير قصد لا يمكن اكتشافها.

ويرى الباحث أنه على ضوء ما سبق يمكن القول أن لجودة المعلومات المحاسبية المتوفرة بين أيدي صانع القرار أثر بالغ في صنع القرار.

فإذا كانت هذه المعلومات تتميز بالخصائص النوعية المطلوبة التي تجعلها مفيدة فإنها تساعد على التوصل إلى قرارات جيدة تعود بالفائدة على الطرف المعني.

أما إذا كانت هذه المعلومات لا تتميز بالجودة المطلوبة حينئذ يكون هناك احتمالين هما:

- التوصل إلى قرار غير راشد في حالة الاعتماد عليها؛
- استبعادها نهائيا مع البحث عن معلومات أخرى تكون مفيدة للتوصل إلى قرار جيد.[1]

خلاصة :

[1] حامدي علي ، مرجع سبق ذكره، ص:118.

يعتبر أي من تقنيات النظام المحاسبي المالي سواء يدوي أو إلكتروني إن لم يطبق داخل المؤسسة الاقتصادية فلا جدوى من تواجده أصلا، فالتحول الذي شاهدته المؤسسات الاقتصادية إلى أنظمة معلومات محاسبية الكترونية تعتبر في حد ذاته بداية لمراحل دورة النظام و تكون الحاجة على الحصول على أجهزة ومعدات لتطوير العمليات المحاسبية و مسايرة التطورات في بيئة العمل أمر مشروع.

خلال دورة تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني يستطيع كل من مشغلي النظام في إدارة المؤسسة و أولئك الذين وأولئك الذين يستخدمونه لتجميع البيانات و إعدادها لإدخالها للنظام المحاسبي و آخرون ممن يستخدمون مخرجاته من اكتساب خبرة بالنظام ككل و التعرف على مواطن قوته و ضعفه. ولهذا تؤدي المتابعة الدورية للنظام إلى اكتشاف سبل جديد لتحسين أدائه و تطوير وظائفه، حيث تتم صيانة وتصحيح المشاكل العالقة أثناء تنفيذ المؤسسة الاقتصادية لنظامها المحاسبي.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة الجزائرية

للمياه (ADE)

تمهيد

يمكن القول إن الهدف من التربص هو تجسيد دراسة الجانب النظري و معرفة مدى تطابقه على الدراسة التطبيقية (على مستوى المؤسسة) ، بإضافة إلى أن هذه الأخيرة قد سهلت لنا تقبل معلومات الدراسة النظرية بشكل مبسط وفي وقت اقل.

و يعود السبب الرئيسي لاختيارنا لمؤسسة الجزائرية للمياه بالتحديد لكونها مؤهلة وفق معايير دولية، ونظرا للالتزامات الدولية الجزائرية منذ سنة 2000 أجبرت الجزائر بان تنشأ إدارة للتدقيق الداخلي و كان هذا الأخير موضوع دراستنا .

كما أن التدقيق الداخلي لا تمارسه كل المؤسسات الوطنية بصفة رئيسية.

وبغرض الإلمام بالجانب التطبيقي فقد قسم هذا الفصل أساسا إلى محورين رئيسيين:

المبحث الأول :خصص أساسا للدراسة النظرية للمؤسسة محل الدراسة و مختلف أقسامها.

أما المبحث الثاني: المقابلة الخاصة بالدراسة .

المبحث الأول: تقديم عام مؤسسة الجزائرية للمياه

الجزائرية للمياه كانت تسمى سابقا بمقاولة بتسيير مياه مستغانم أما الآن فأصبحت تسمى بالجزائرية للمياه تأسست سنة 1987 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/101 المؤرخ في 21 افريل 2001 تحت وصاية وزارة الموارد المائية وجاء إنشاء الجزائرية للمياه في أعقاب الإصلاحات المؤسسي الذي بدأته الحكومة لضمان الإدارة السليمة للموارد المائية وفي نفس الوقت ضمان المصلحة العمومية وجودة الخدمة .

حيث تتميز المؤسسة بكونها مستقلة ماليا وذات الشخصية المعنوية تخضع في علاقتها بالدور لجميع القواعد والنظم الإدارية ومن أهم التغييرات التي وصلت إليها الجزائرية للمياه وتعتبر الأهم وهي تصفية مياه البحر وتنقيتها لجعلها صالحة للشرب لتوزيعها على السكان.

المطلب الأول: تعريف ومهام وإمكانيات الجزائرية للمياه بمستغانم

أولا : تعريف مؤسسة الجزائرية للمياه

تعرف حاليا بالمؤسسة الجزائرية للمياه بمستغانم وهي مؤسسة اقتصادية تجارية تقع في خزان سيدي بن حوى ص.ب528 مستغانم وتعتبر من أهم المؤسسات الحساسة التي لها دور فعال في الاقتصاد الوطني وكذلك تعتبر بالنسبة للمجتمع أهم ركيزة لاستمرار الحياة فقد عملت المؤسسة بكل تقنياتها لبدل مجهود لإيصال المياه لمنازل المواطنين وجميع المؤسسات الخاصة والعامة.

ثانيا : مهام مؤسسة الجزائرية للمياه

- تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني؛

- تسيير عملية إنتاج مياه الشرب ونقصها وتوزيعها ومعالجتها وتخزينها وتجديد الهياكل القاعدية التابعة؛

لها وتنميتها عبر مختلف البلديات؛

- مراقبة نوعية المياه الموزعة؛

- تحسين فعالية شبكات التحويل والتوزيع؛

- إدخال كل تقنية للمحافظة على المياه؛

- الإنتاج والتوزيع والتخزين والمعالجة.

ثالثا : إمكانيات مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم

– إمكانيات المادية:

- التسيير: يتوضح من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم(3-1): كيفية التسيير في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم .

عدد البلديات المسيرة	**32**
نوع التسيير	**تسيركلي ومزدوج**
عدد سكان الولاية	**800441 ساكن**
عدد السكان المستفيدين	**643491 ساكن**

الجدول رقم (3-2): الإمكانيات المادية من المنشآت القاعدية و الموارد المائية في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.

المنشآت القاعدية	
الطول الإجمالي للشبكة	1461 km
عدد الخزانات	112
قدرة التخزين	276600 m3
عدد الآبار العميقة والعيون	65
عدد محطات الضخ	28
محطة معالجة المياه	01
قدرة المعالجة	25000 m3/j
محطة تحلية المياه البحر	01
قدرة الضخ	200000 m3/j
الموارد المائية	
المياه الباطنية	1472 10^3m^3
المياه السطحية	5676 10^3m^3
مياه البحر (تحلية)	35548 10^3m^3
المردود التقني	96%
المردود التجاري	65%
المردود الإجمالي	62%
عدد التسربات المصلحة	10246

- إمكانيات البشرية:

- عدد العمال في الجزائرية للمياه وحدة مستغانم :

- عدد العمال الكلي 820 عامل مهني؛

- 784 عقد دائم غير محدود المهلة؛

- 316 عقد دائم محدود المهلة.

- التفصيل في الإمكانيات البشرية :يمكن إبرازه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3-3): أنواع الإمكانيات البشرية في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.

المهنة	العدد
إطار عام(cadre supérieur)	01
إطارات(les cadres)	114
مسير (maitrise)	141
تنفيذ(exécution)	553
أعوان الأمن(agent sécurité)	291

المطلب الثاني: تقديم وشرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية للمياه بمستغانم

لكل مؤسسة اقتصادية سواء كانت مؤسسة خاصة أو عمومية لها هيكل تنظيمي خاص بها وذلك تماشيا وأهدافها الإستراتيجية المسطرة . وفيما يلي نبين مخطط الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة مستغانم

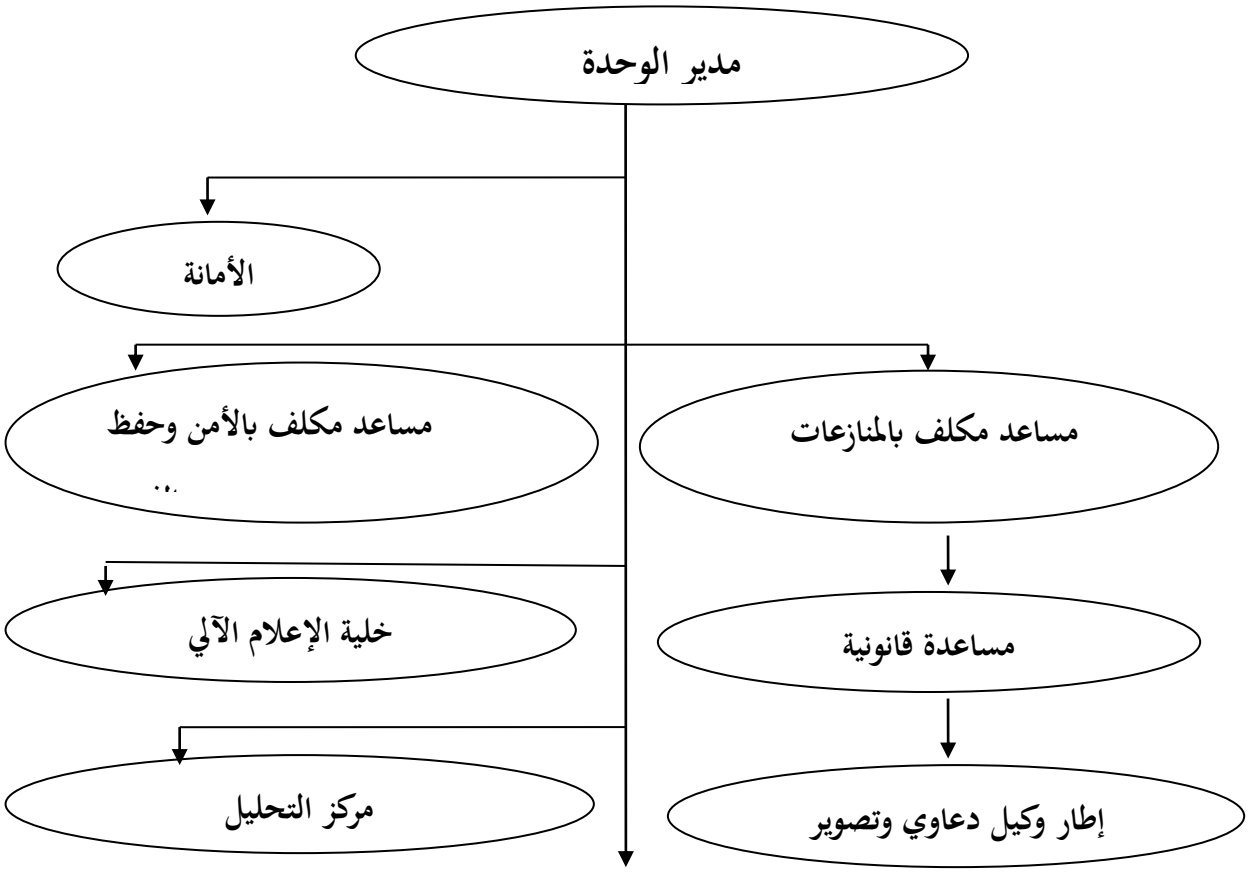

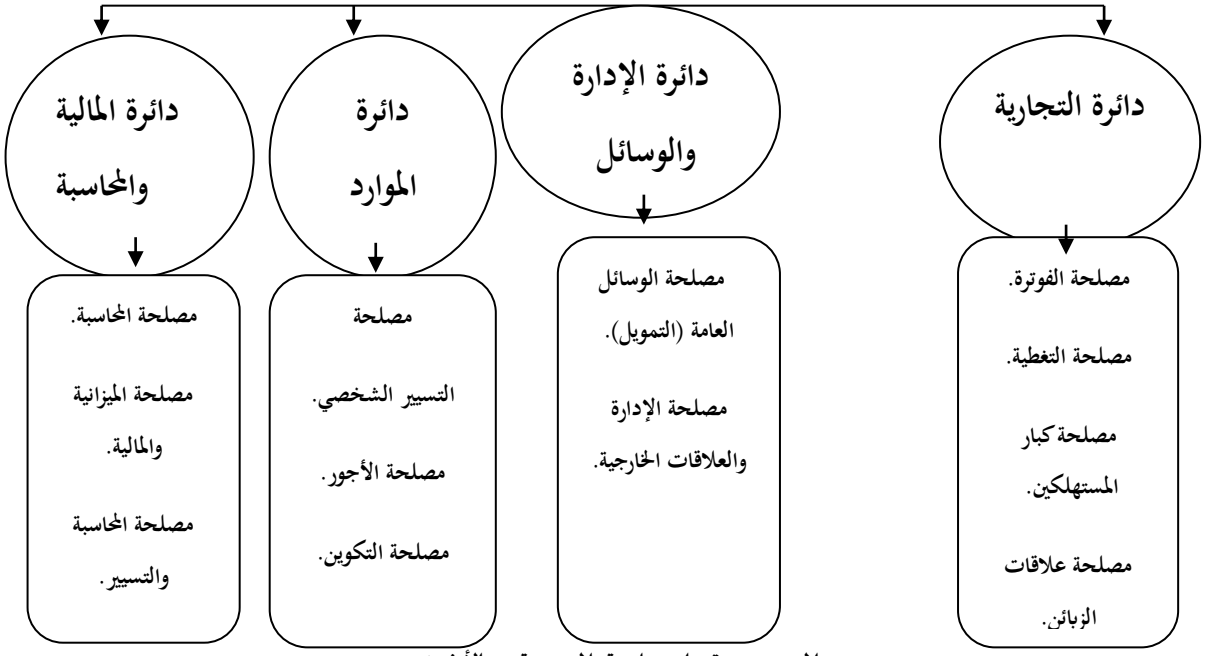

المصدر :مستندات خاصة بالمؤسسة من الأرشيف.

ثانيا : شرح مختلف مصالح الهيكل التنظيمي

- مدير الوحدة:

هو المسئول والمسير للمؤسسة تجده على رأس المخطط الهيكلي التنظيمي للمؤسسة والذي له الحق في اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر ومن مهامه التمتع بالسلطة التي تمكنه بالقيام بمسؤولياته كاملة لتحقيق الأهداف. - **الأمانة:**

وهي الوسيط بين المسئول والمصالح الداخلية والخارجية للمؤسسة ويكمن دورها في تسجيل الرسائل واستقبال الزوار وكذلك استقبال هواتف المدير ولها دور فعال في حفظ أسرار المهنة .

- المساعد المكلف بالمنازعات

تعتبر من أهم المصالح الموجودة لدى المؤسسة بصفتها الواجهة القانونية التي تضمن هيبة المؤسسة سواء مع الزبائن أو المتعاملين هما التنظيم الهيكلي.

كما أن المصلحة تعتبر همزة وصل بين كل المصالح وتقوم بدراسة ملفات ديون الزبائن بحيث تكون دراسة كل ملف على حدا ومن ثم استدعاء الزبون لتسوية وضعيته بصفة ودية عن طريق اعتذاره(نموذج عن وثيقة اعتذار)

كما أنا المؤسسة تقدم تسهيلات وهذا عن طريق الدفع بالتقسيط نموذج عن تعهد شرفي للدفع بالتقسيط والاعتراف بالدين ونموذج الاعتراف بالدين وإذا لم يستجيب الزبون للاستدعاء أو لم يتم التوصل إلي نتيجة فان الملف يحال مباشرة إلى القضاء للفصل فيه .

-المساعدة القانونية:

من مهامها :

- إعلام المواطنين أو الإنذار بالقطع؛

- تنوب عن المؤسسة في المجالس القضائية .

- إطاروكيل دعاوي وتصوير:

يقوم بتصوير عملية سرقة المياه ويقوم بطبع الصور وكتابة محضر عليها لتسلم للمدير.

- المساعد المكلف بالأمن وحفظ الذمم:

وهو المسئول عن توفير الأمن وعن أعوان الأمن والحراس والمحافظة على كل ما هو ملك للشركة من معدات وتجهيزات أي كل ممتلكاتها بصفة عامة لتوفير الظروف الأمنية وشرط الوقاية.

- خلية الإعلام الآلي:

تقوم بتصليح الإعطاب الحاصلة في مختلف المصالح.

- مركز التحليل:

ويشرف عليه رئيس حيث يقوم بمراقبة وتحليل المياه للتأكد من سلامتها من الجراثيم المؤذية بالصحة وذلك من اجل إيصال مياه صالحة للشرب للمواطن ومراقبة نوعية المياه الموزعة عبر الشبكات من الآبار والخزانات فهناك:

- مخبر التحاليل الفيزيائية؛
- مخبر التحاليل الكيمائية؛
- مخبر التحاليل المعادن .

- الدائرة التجارية:

بما أن المؤسسة تحمل طابع تجاري وصناعي فانه يستلزم وجود دائرة تجارية تشرف على الشؤون الاقتصادية والتجارية في المديرية كما تقوم بمتابعة الملفات ومراسلات مستهلكي الماء ومن مهامها :

- القيام بعملية بيع الماء بالمقابل؛
- وضع استراتيجيه للمؤسسة.

وتضم الدائرة التجارية أربعة مصالح تتمثل في :

- مصلحة الفوترة :

هذه المصلحة محل الدراسة بوسائل الإعلام الآلي بحيث تسهل لها عملية الفوترة التي تتم على مستواها حسب المواعيد المحددة لكل ثنائي أو ثلاثي.

- مصلحة التغطية :

وهي التي تقوم بتغطية ومتابعة ديون المؤسسة للمستهلكين الذين لم يتم تسديد فواتيرهم.

- مصلحة كبار المستهلكين :

وهي الشركات والمؤسسات والإدارات ومحلات والمطاعم أي كل ما هو تجاري يستهلك الماء وتكون المواعيد المحددة فيها ثنائية .

- مصلحة علاقات الزبائن :

وهي المصلحة الأولى التي تستقبل الزبون وتضع علاقة بين المؤسسة والزبون وتقوم باستقبال احتياجات الزبائن ومعالجتها.

- دائرة الإدارة والوسائل : وتضم:

- مصلحة الوسائل العامة (التموين):

فهي مسئولة عن المواد واللوازم وتقوم بتقديم وسائل استثمارها في سجلات رسمية لدى الهيئات القضائية.

- مصلحة الإدارة والعلاقات الخارجية:

أي أن هذه الإدارة تقوم بشراء كل ما تحتاجه وذلك بإبرام صفقات وهي تشرف على توزيع كل ما تجلبه.

- دائرة الموارد البشرية والتكوين:

وهذه المصلحة تضم أربعة مصالح وهي كالأتي :

- مصلحة المستخدمين:

وهي المصلحة الأولى التي يتصل بها العامل وتقوم بمتابعة المسار الوظيفي لكل عمال المؤسسة من دخولهم إلى غاية التقاعد والحفاظ على حقوقهم.

ومن الوثائق التي تنجز على مستوى هاته المصلحة نذكر:

نموذج وثيقة سند - عطلة نموذج وثيقة ممارسة المهنة.

- مصلحة الأجور:

وهي المصلحة التي تقوم بإعداد الأجور شهريا وكشف الرواتب لكل عمال المؤسسة .

- مصلحة التكوين:

وهي المسئولة على تكوين العمال في مجال عملهم ويكون هذا التكوين إجباري على كل عامل وهناك مركزين للتكوين هما :

- مركز التكوين بتيزي وزو خاص بالتقنيين؛
- مركز التكوين بقسنطينة خاص بالإداريين.

مهام دائرة الموارد البشرية والتكوين :

- التنسيق بين المراكز التابعة للوحدة وحتى المصالح الأخرى؛

- ترقية العمال وتكوينهم؛
- الحرص على الفحوصات الطبية؛
- تحديد أجور العمال؛
- دراسة ملفات التوظيف؛
- تحديد مناصب العمل؛
- دراسة ملفات التوظيف؛
- تحديد مناصب العمل .

- دائرة المحاسبة والمالية : وتضم مصلحتين وهما :

- مصلحة المحاسبة:

تقوم هذه المصلحة بمعالجة جميع العمليات المحاسبية وإظهار كافة البيانات والمعلومات وتحليل النتائج و إعداد الميزانية السنوية للمؤسسة.

- مصلحة المالية:

تتكفل بإدارة الشؤون المالية بإصدار الشيكات ومراقبة الإيرادات والنفقات لمعرفة وضعيتها المالية .

ثالثا: الهيكل الخاص بمختلف الوكالات: يتجسد الهيكل الخاص بمختلف وكالات في الشكل الموالي

الشكل رقم (3-2): مراكز الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.

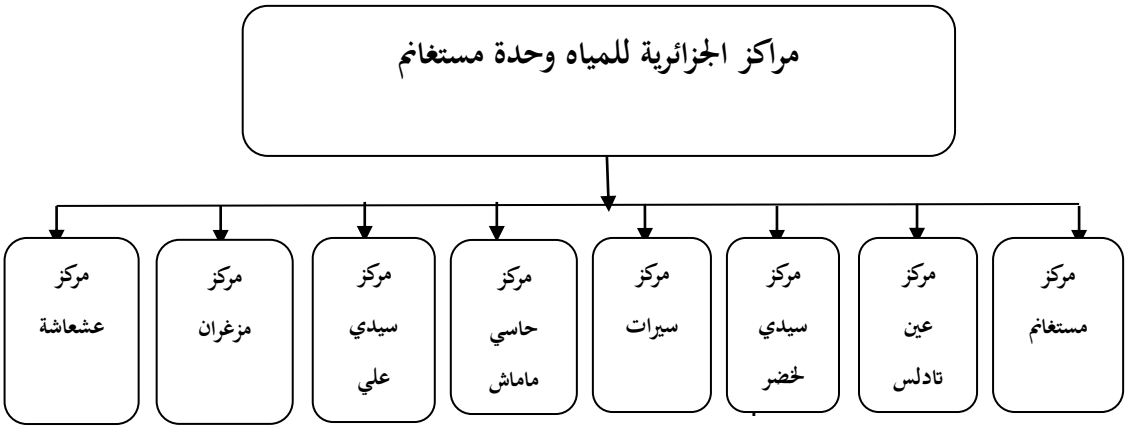

المصدر :مستندات خاصة بالمؤسسة من الأرشيف.

المبحث الثاني : مقابلة

اسم ولقب صاحب المقابلة : لخضر زحاف .

الجهة التي يعمل بها : دائرة المحاسبة و المالية .

موضوع المقابلة : كيفية مباشرة عمليات (المذاخيل و المخرجات) مقارنة مع الإجراءات المخصصة لها .

مكان المقابلة : ص /ب 528 خزان سيدي بن حوى – مستغانم .

تاريخ المقابلة : 26/ 2017/04 .

تمهيد:

ترتكز كيفية مباشرة عمليات (المذاخيل و المخرجات) مقارنة مع الإجراءات المخصصة لها على كيفيات تسيير السيولة للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه على مستوى المركزي، المناطق و الوحدات، وتعالج الجوانب التالية:

- تفويض سلطة التوقيع، فتح وغلق الحسابات البنكية؛
- تسيير التدفقات المالية على مستوى (وحدة – منطقة)وعلى مستوى (منطقة – المديرية العامة)؛
- تسيير الحسابات البنكية و الحساب الجاري البريدي؛
- تسيير صندوق المدفوعات النقدية على مستوى كل من المنطقة و الوحدة.

تصف هذه الإجراءات القواعد الرئيسية للرقابة الداخلية، التي يتعين مراعاتها في إدارة الحسابات البنكية

و صناديق المصاريف الخاضعة للمنظمة، وهذا لضمان أكبر قدر من سلامة و أمن الأموال و التسيير الفعال للتدفقات المالية.

هذه الإجراءات لا تعالج أموال مدا خيل الوكالات التجارية، التي تحكمها إجراءات تسيير العملاء(الزبائن).

المطلب الأول : قواعد الرقابة الداخلية للحسابات البنكية و سلطة التوقيع على مستوى مؤسسة الجزائرية للمياه بمستغانم:

أولا: من ناحية تفويض سلطة التوقيع:

الوحيد الذي له الصلاحيات لإعطاء تفويض سلطة التوقيع هو المدير العام، وهذا لمسائل المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه، هذه السلطة تفوض حسب طريقة التوقيع المشترك الصيغة.

- **على مستوى مديرية المنطقة:**

التوقيع المشترك بين مدير المنطقة و مدير المالية و المحاسبة للمنطقة.

- **على مستوى مديرية الوحدة:**

التوقيع المشترك بين مدير الوحدة و رئيس دائرة المالية و المحاسبة.

إن المديرية المركزية للمالية و المحاسبة تحضر ملفات تفويض سلطة التوقيع على أساس الوثائق الإدارية التالية:

- **طلب مقدم من طرف مدير المنطقة:**

قرار إداري ينص على تفويض السلطة لمدير المنطقة، مدير الوحدة، مدير المالية و المحاسبة للمنطقة، رئيس دائرة المالية و المحاسبية للوحدة.

قبل تحويل أو إرسال أي ملف من هذا النوع، يجب على مديرية المنطقة (طلب إجراء تحريات) عن طريق الشرطة و الدرك الوطني، و النتيجة ترسلها إلى المديرية المركزية للموارد البشرية و كذلك للمديرية المركزية للمالية و المحاسبة.

المديرية المركزية للمالية و المحاسبة مكلفة لتكوين ملف تفويض سلطة التوقيع للمصادقة عليه على مستوى البنك (موطن الحساب البنكي).

في حالة ما إذا: المسئول (مدير الوحدة أو المالية و المحاسبة) أصحاب سلطة التوقيع، أحدهم تحول إلى مهام أخرى أو استقال من المؤسسة، على مدير المنطقة أن يعلم فورا المديرية العامة للقيام بإجراءات إلغاء سلطة التوقيع و استبداله.

ثانيا: فتح و غلق الحسابات البنكية: كل عملية فتح أو غلق حساب بنكي أو بريدي من الواجب أن يصادق عليها من طرف المديرية المركزية للمالية و المحاسبة و المخولة من طرف المدير العام و هذا من خلال طلب خطي يقدمه مدير المنطقة، موقع و يحتوي على تفسيرات.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة في مؤسسة الجزائرية للمياه بوحدة مستغانم:

إن عملية التدقيق الداخلي تتواجد في مؤسسة الجزائرية للمياه على مستوى الإدارة العامة وهي المؤسسة الأم الجزائرية للمياه مقرها بالعاصمة وهذه الدائرة هي التي تقوم بعملية مراقبة التيسيرات و التدقيق الداخلي الذي يتم من خلال فحص المراسلات الدورية التي تبعث إليها من طرف الوحدات وكذلك يتم عن طريق طلب من جهة معينة، عادة ما تكون (مدير الوحدة) بعد اكتشاف خلل في التسيير و تتم هذه العملية من خلال الخطوات التالية:

- يقوم المدقق الداخلي بفحص جميع الوثائق و البيانات؛
- مقارنة جميع الوثائق و البيانات مع الإجراءات المخصصة لها طبقا للنظام المحاسبي المالي؛
- التحقق من جميع المعلومات الواردة في الوثائق و البيانات و المتمثلة في النقائص؛
- إعداد التقرير النهائي الذي يحتوي على مجموعة من النقائص يجب تصحيحها؛
- إعداد التوصيات و التعليمات وتقديمها إلى المحاسب.

ومما سبق يمكن إبراز أهمية التدقيق الداخلي المتمثلة في الالتزام بتطبيق الإجراءات المنصوص عليها كتابيا وفقا النظام المحاسبي المالي المطبقة في مؤسسة الجزائرية للمياه (وحدة مستغانم).

حيث أن إجراءات تسيير التدفقات المالية على مستوى مديرية الوحدة (وحدة مستغانم)، تشمل حساب بنكي للمداخيل و حساب بنكي للمخرجات (مدفوعات و المصاريف).

ويتمثل الحساب البنكي للمداخيل على مستوى المراكز فيما تتلقاه من : تحصيلات الماء، الأشغال وتأدية خدمات التي تقوم بها مختلف الوكالات التجارية التابعة للمؤسسة (الوحدة).

أما حساب المداخيل على مستوى الوحدة فهو ما تتلقاه هذه الأخيرة من كل المذاخيل من خلال تحويل الأموال من حسابات المذاخيل الموجودة على مستوى المراكز (أي جمع المذاخيل).

و بخصوص حساب المصاريف و النفقات (الاستغلال): فيتم تمويل هذا الحساب من خلال:

- أموال المتحصل عليها من حسابات بنكية للمداخيل و تسديدات محتملة من مؤسسات التأمين؛
- تتم نفقات الاستغلال حسب ما هو مقدر في الميزانية التقديرية و مصاريف كلية؛
- تتم اشتراكات مدفوعة للمديرية المنطقة و المديرية العامة (نفقات ؛
- تتم النفقة من دفع مستحقات حسابات للغير ، كالديوان الوطني للتطهير و مديرية الري؛
- هذه المدفوعات لصالح مديرية المنطقة وهذه الأخيرة تجري مدفوعات لصالح المديرية العامة؛
- يتم دفع كذلك مبالغ الرسم على التطهير و الجباية.

كما أن عملية تحويل الأموال المحصل عليها من خلال الحساب البريدي الجاري تتم من طرف مدير الوحدة

و رئيس دائرة المالية و المحاسبة أما تحويل الأموال من حساب المذاخيل إلى حساب النفقات تتم بموافقة كتابية من طرف مدير المنطقة.

أولا: تسيير صندوق المصاريف:

- **الدور والمهام الرئيسية للهيئات المسئولة عن تسيير الحسابات البنكية و الحسابات الجارية البريدية و صناديق المصاريف:**

- تحكم في تسير رأس المال العامل و السيولة؛
- متابعة و مراقبة الوضعية المالية؛
- تسيير حسابات البنك و الحساب الجاري و القيام بمراقبتها مراقبة فعلية حقيقية للأرصدة؛

- **الدور و المهام الرئيسية لأمين الصندوق :**

- أمين الصندوق معين عن طريق قرار إداري؛
- أمين الصندوق مسؤول عن الخزينة و الوحيد الذي القابض (أي له) مفتاح الخزينة؛
- المفتاح الثاني و الأرقام السرية للخزينة : يوضع في غلاف مغلوق موضوعة عند مدير الوحدة و لا تفتح إلا في حالة الشدة القصوى و هذا بإنشاء محضر كتابي لفتح الغلاف بحضور شاهدين إثنين مختارين من بين العمال (الوحدة).
- يقوم بتسيير أموال الخزينة .
- يجري تحويلات من صاحب البنك إلى الصندوق كتمويل
- يأمن عملية التسوية النقدية (دفع المصاريف نقدا وهذا تطبيقا مطابقا لقوانين تسيير الخزينة
- التأكد من صحة الوثائق المرفقة لعملية الإنفاق و هذا من خلال التأكد من صحة الخدمة عن الوصل أو الفاتورة .
- إنشاء وصل للمذاخيل لكل عملية تحصيل أموال ، ووصل دفع لكل عملية تسوية للنفقات ، هذين الوثيقتين مرفقة بالتاريخ، الرقم التسلسلي، المبلغ بالأرقام و بالأحرف و يكونان بتأشيرة من المدير و رئيس دائرة المالية و المحاسبة؛
- مسك أني لسجل المذاخيل و المدفوعات(ظالة الحساب) وهذا السجل يكون على صفحات مزدوجة (نسختين)؛
- يقوم بترتيب و المحافظة على الوثائق على حين إرسالها إلى دائرة المالية و المحاسبة، الصفحة الأصلية لسجل المدفوعات و المداخيل يكون موقف الرصيد موقع عليه و يرفق بالوثائق المرسلة إلى دائرة المالية؛
- إن الصفحة المزدوجة (الثاني نسخة) يجب أن يحتفظ بها بالأرشيف.

- **سحب بنكي لتمويل الصندوق :**

- أمين الصندوق يوجه طلب أموال في نسختين موقع عليهما، إلى مسؤول المالية و المحاسبة للمصادقة عليهما من خلال النسخة الأصلية لطلب أموال لتمويل الصندوق. موقعة من طرف أمين الصندوق و المسؤول المالي، يقوم مسؤول مصلحة المالية المكلف بتسيير الحسابات البنكية و متابعتها بإنشاء شيك (صك بنكي) بالمبلغ المطلوب و المصادق عليه باسم أمين الصندوق، يمرره إلى المسؤول المفوض بسلطة التوقيع للحساب البنكي المستغل،ويعطي الصك الموقع إلى أمين الصندوق و يحتفظ بالنسخة الأصلية لطلب الأموال مع وثائق المحاسبية للحساب البنكي للمدفوعات مصاريف الاستغلال؛
- أمين الصندوق يسحب الأموال من البنك، و ينشأ وصل مدا خيل و يرفق معه نسخة من طلب الأموال و التي صودق عليها من طرف المسؤول المالي؛
- عتبة تمويل حساب الصندوق موقفة إلى حد 100000.00 دج على مستوى الوحدة شهريا؛
- المبالغ المسموح بها و الموجهة إلى مسيري المراكز، مدير الإدارة و الوسائل، مسؤول المشاريع موقعة إلى حد 1000.00 دج شهريا؛
- يسجل عملية المذاخيل في السجل المخصص للمداخيل و المدفوعات و يحتفظ بالوثائق.

- **مداخيل أخرى :**

- أمين الصندوق يقبل إلا المذاخيل المسموح بها و المبررة؛
- لكل عملية تحصيل يقوم أمين الصندوق بإنشاء وصل الاستلام للأموال : بنسختين واحدة موجهة للدائرة المالية و الثانية يحتفظ بها مع وثائق الخزينة.

- **تسوية النفقات نقدا:**

- **المشتريات وتأدية خدمات لصالح المؤسسة :** التسوية النقدية مسموح بها إلا في حدود ما قيمته 5000.00 دج، حيث أن كل عملية أين يكون المبلغ أكثر من المسموح به (5000.00 دج) يجب تسويته بتسوية بنكية أو شيك بنكي، في حالة ما إذا تعذر وتحتم الأمر بتسوية تفوق المبلغ المسموح به (العتبة) يجب مرافقة طلبية بتسوية تعديل مفصل يشرح الوضعية موقع عليه من طرف الهيئة الطالبة للتسوية

و يكون مصادق عليه من طرف المدير ورئيس دائرة المالية و المحاسبة؛

- أمين الصندوق يجب أن يتحقق و يتأكد من صحة الوثائق المبررة للنفقة المراد تغطيتها أو تسويتها؛
- أمين الصندوق يتأكد من صحة تأشيرة الهيئات المكلفة و التي لها الصلاحية؛
- كل وثيقة (ملف) نفقة قد ثم تسويته يجب أن توضع عليه (علامة بالختم) ملاحظة وكما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-3): نموذج علامة الختم الخاص بوثائق النفقات على مستوى الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.

الخزينة
دفع نقدا (بالأحمر)
في يوم .....

المصدر :مستندات خاصة بالمؤسسة من الأرشيف.

مع العلم أن على مستوى الوحدة يقوم رئيس المركز باعتباره الشخص الوحيدة الذي له صلاحية استعمال واستغلال و تبرير وثائقيا عمليات (صندوق المصاريف) شهريا هذا الأخير ملزم أن يبرر المبالغ التي أعطيت له (منحت له) من طرف الوحدة و إرجاع المبالغ المتبقية كرصيد في أخر الشهر.

أما على مستوى المشاريع (الأشغال) فالمشروع هو الشخص الوحيد الذي له صلاحية استعمال و استغلال و تبرير وثائقيا عمليات (صندوق المصاريف) شهريا هذا الأخير ملزم أن يبرر المبالغ التي أعطيت و منحت له من قبل الوحدة، و إرجاع المبالغ المتبقية كرصيد في أخر الشهر.

كما أنه يمنع منعا باتا منح تسبيقا على الأجرة نقدا.

ثانيا: تسيير الحسابات البنكية:

- **تسوية الموردين:**

- استلام الوثائق : المكلف بتسيير حسابات البنك يستلم طلبيات التسوية مرفقة بكل وثائق التي تبرر صحة النفقة ، من قبل مختلف (الهيئات ، الدوائر) ويوقع على حافظة إرسال يحتفظ بنسخة ويرجع النسخة الثانية إلى الهيئة التي طلب التسوية.

- مراقبة و التحقق : المكلف بتسيير حسابات البنك مجبر على التأكد من سلامة و صحة كل الوثائق الإجبارية التي ترفق عملية الإنفاق أو التسوية و منها مايلي:

- طلبية التسوية تحتوي على التأشيرة و ترخيص التسوية؛

- الفاتورة الأصلية مع ملاحظة (قابل للتسوية)؛ ملاحظة (الخدمة متممة)، ملاحظة مجبرة؛

- وصل الطلبية؛

- وصل الإستلام يشهد بتأدية الخدمة.

- **حماية دفاتر الشيكات و السندات:**
- **إعداد أوامر الدفع :**

إن مستعمل أمر الدفع لتسوية موصى عليه، كما أنه على مستوى الوحدة يعتبر المكلف بالمتابعة للحسابات البنكية هو الذي يقوم بإعداد أوامر الدفع أو شيكات البنكية و يقدمها للمسؤول المالي رئيس دائرة المالية

و المحاسبة و مدير الوحدة على حد السواء لتوقيع، مع إلزامية التشطيب على كل الشيكات في زاوية الصك.

- **الاحتفاظ بالشيكات و الودائع** :هذه الشيكات و الودائع الغير مدفوعة يجب أن تحتفظ في مكان أمن (صندوق الخزينة).

- تسوية الموردون (الديون):

- كل وثيقة نفقة أنشأ لها أمر دفع أو تسوية يجب أن توضع عليها ملاحظة(علامة) على شكل ختم؛

الشكل رقم(3-4): نموذج علامة الختم الخاص بوثائق دفع النفقات على مستوى الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.

الخزينة
دفعت يوم .....
ب (شيك أوامر دفع) رقم .....

المصدر :مستندات خاصة بالمؤسسة من الأرشيف.

- تسوية على أساس فاتورة شكلية مسموح بها إلا في حالات استثنائية و الفاتورة الأصلية تتبعها و تستلم في حدود 72 ساعة لا أكثر؛
- إجباري فتح و مسك سجل للشيكات المسلمة للتسوية لصالح المورد؛
- إجباري فتح و مسك سجل للشيكات المحصل عليها من طرف الزبائن؛
- المعاملات التجارية مع الخارج (الدولية) تتم بواسطة المديرية العامة فقط؛
- مراقبة و احترام إجراءات تسيير الصفقات.
- مراقبة صحة الفاتورة تكون من خلال توفر العناصر التالية :
  - اسم ولقب أو المقر الاجتماعي للمورد؛
  - عنوان المورد ، رقم الهاتف و الفاكس و العنوان الإلكتروني؛
  - الصفة القانونية و طبيعة النشاط؛

- رقم السجل التجاري؛
- رقم التعريف الإحصائي؛
- رقم التعريف الجبائي؛
- رقم المادة الجبائية؛
- رقم الحساب البنكي؛
- طريقة التسوية؛
- تاريخ و رقم الأمر؛
- تكون معنونة لصالح المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة مستغانم؛
- تسمية و كمية القيم المباعة أو تأدية خدمات المحققة؛
- سعر الوحدة خارج الرسم ، القيم المباعة و المأداة؛
- السعر الإجمالي خارج الرسم للقيم المباعة أو الخدمات المأداة؛
- طبيعة ونسبة الرسم و المستحقات الجبائية؛
- الرسم على القيمة المضافة أو الطابع (غير خاضع للضريبة)؛
- السعر الإجمالي لكل الرسوم؛
- موقع و مصادق عليها من طرف المورد؛
- أن لا تحتوي على أي خطأ أو تحميل كتابي؛
- دقة العمليات الحسابية ودون أخطاء.

- **أعمال أخر الشهر للصندوق و حسابات البنكية :**

- في نهاية كل شهر المكلف بالمتابعة الصندوق و الحسابات البنكية يجب أن يحرص على صحة أرصدة المرفقة في السجلات المخصصة للصندوق و الحسابات البنكية و الأرصدة المرفقة لدى مصلحة المحاسبة،محضر توافق الأرصدة مرفقة يجب أن يكتب (من إعداده) موقع من طرف مسؤول المحاسبة العامة و مسؤول المالية ، هذا المحضر يجب الاحتفاظ به لدى رئيس دائرة المالية و المحاسبة ، هذا الأخير مطالب بمتابعة و مراقبة دورية لهذه الأعمال المحاسبية.

- إعداد محضر وقف الصندوق (المبلغ الموجود داخل الصندوق نقدا) و إرساله مع وضعية المالية للمؤسسة غلى المديرية المركزية للمالية و المحاسبة المديرية العامة.
- إعداد هذه الوضعية المالية للمؤسسة.

من خلال ما سبق يمكن التنويه إلى أن هناك اتصال و تنسيق واسع بين مختلف الأدوار و المهام و العمليات وهذا حتى يتسنى للمسيرين و الساهرين على السير الحسن للمؤسسة تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة و هذا تجسيدا للتسيير الحسن داخل المؤسسة وفقا لتطبيق آليات ومناهج ذات جودة عالية من بينها الأنظمة

المعلوماتية الإلكترونية و مراقبة و تدقيق الحسابات الخاصة بالتدفقات الصادرة و الواردة حتى لا تكون هناك أي تلاعب

أو انزلاق أو تداخل في المهام بين الوظائف، مما تساعد بصفة مباشرة على تحليل و إعطاء نتائج دقيقة لنظام المعلومات المحاسبي أثناء معالجة البيانات التي يتم جمعها خلال الأنشطة و العمليات المتعددة داخل المؤسسة وبالتالي الوصول إلى مخرجات تساعد المسيرين على اتخاذ القرارات السليمة.

خلاصة:

نستنتج من خلال الدراسة الميدانية أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية بأكبر قدر من الملائمة والكفاءة لتلبية الاحتياجات و اتخاذ القرارات ويكون من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية ما يبين الرغبة في استخدام نظام معلومات جيد و فعال.

و في الأخير وكمقارنة لما ثم دراسته في الفصول السابقة و لما هو مطبق فعلا في المؤسسة، فإن لتقنيات نظام المعلومات المحاسبي مبررات فعلية لتطبيقها داخل المؤسسة و بكفاءة عالية خاصة و أن التسيير الإستراتيجي للمؤسسة الحديثة يتطلب الدقة في التنظيم و التخطيط و التوجيه و الرقابة و بالتالي التفاعل بين هذه العناصر للوصول إلى اتخاذ القرارات الرشيدة.

وكخلاصة قول يمكن أن نجزم من خلال الدراسة الميدانية أن تفعيل عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية يقع على عاتقه تحقيق علاقات التنسيق و الترابط و التكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية و التي تتمثل بالدرجة الأساس بكل من نظام المعلومات المحاسبية و باقي الأنظمة المعلوماتية الأخرى.

خاتمة عامة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع **دور تقنيات النظام المالي المحاسبي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي** معالجة إشكالية البحث التي تدور حول **كيف تساهم تقنيات النظام المحاسبي المالي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي و بالتالي إعطاء صورة حقيقية للمؤسسة من الناحية الاقتصادية و المالية ..الخ ؟**

التي قمنا بدراستها ميدانيا في مؤسسة الجزائرية للمياه من خلال الفصول الثلاث لهذه المذكرة، وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب المشار إليها في المقدمة .

ومن خلال هذه الدراسة، نستنتج أن التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي أجبر العديد من دول العالم إدخال إصلاحات على مستوى اقتصادياتها، و الجزائر كغيرها من الدول باشرت في إصلاحات اقتصادية لتتماشى مع التغيرات العالمية، فبعد أن تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية سعت الجزائر كذلك للأخذ بهذه المعايير بهدف التوافق في مجال العمل المحاسبي.

ورغم أنها لم تتبنى معايير المحاسبة الدولية صراحة إلا أنها استجابت لهذه المستجدات الدولية بإصدار القانون رقم 07/ 11 المؤرخ في 2007/11/27 يتضمن النظام المحاسبي المالي، يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار ألمفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية في إعداده.

ومن ناحية أخرى ينحصر هدف تقنيات النظام المحاسبي المالي من تفعيل عملية التدقيق الداخلي،في إعطاء وضعية حقيقية للمؤسسة الاقتصادية إضافة إلى تحسين وتعديل الإجراءات الرقابية الموضوعة من طرف الإدارة ويهدف بالدرجة الأولى إلى السهر على حماية أصولها وممتلكاتها من الضياع و الإهمال، وذلك بمرافقة منفذي الرقابة في تنفيذ المهام و المسؤوليات المتعلقة بها، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل و الأدوات وتقديم النصائح و التعديلات حول العمليات التي تمت مراجعتها، بتكليف من الإدارة أو بقوة القانون.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن هذا البحث سمح لنا بالخروج بعدة استنتاجات يمكن عرضها في النقاط التالية:

- اختبار فرضيات البحث؛
- أهم النتائج المتوصل إليها؛
- توصيات البحث.

❖ **اختبار فرضيات البحث :** بعد دراسة مختلف جوانب الموضوع، وعرض مختلف عناصر هذا البحث بشقيه النظري و الميداني ، ثم اختبار مدى صدق فرضيات البحث التي ثم طرحها في البداية وكانت النتائج كالتالي:

بخصوص الفرضية الأولى : التي تنص على إن تقنيات النظام المحاسبي المالي على عملية التدقيق الداخلي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل المشاكل المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة و القضاء على التداخل في المهام بين الوظائف المختلفة داخل المؤسسات، فقد تحققت لأن المؤسسات تستخدم مجموعة من الإجراءات لتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة على العمليات ضمن المؤسسة،ومن أهم هذه الإجراءات هي : الفصل بين الوظائف و المهام ذات العلاقة يبعضها البعض إضافة إلى التحديد المسبق للصلاحيات و المسؤوليات عن تنفيذ الأعمال و الأنشطة و التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المنظمة.

أما بخصوص الفرضية الثانية : المتعلقة بكون أن تطور تقنيات النظام المحاسبي المالي في عملية التدقيق الداخلي من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية يقع على عاتقه تحقيق علاقة التنسيق و الترابط و التكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية، فقد تحققت لأن من متطلبات تقنيات النظام المحاسبي المالي هو الحاجة إلى قاعدة بيانية وهي عبارة عن مجموعة من الملفات المرتبطة مع بعضها البعض بصورة منطقية و مخزونة بطريقة منظمة تسهل وصول البرامج التطبيقية إليها بهدف معالجة البيانات ويمثل وجود قاعدة البيانات ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية أمرا هاما، حيث أن ذلك يساعد على تحقيق الفوائد عديدة من بينها : المساهمة في تحقيق التكامل بين النظم الفرعية للمعلومات في الوحدة الاقتصادية من خلال إمكانية إمداد و تبادل البيانات فيما بينها من خلال مصدر موحد.

❖ **أهم النتائج المتوصل إليها :**

- أن البيانات المثمتلة في شكل تقارير مالية تمثل المادة الأولية لتقنيات النظام المحاسبي المالي ذلك من أجل المعالجة لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية اتحاد القرارات.
- يعتمد تفعيل عملية التدقيق الداخلي على جودة التقنيات النظام المحاسبي المالي من أجل الوصول إلى جودة في المعلومة المحاسبية لتصبح في الأخير تعبر جودة المخرجات على جودة المذخلات و نجاح النظام المحاسبي الذي يعتبر المحرك الأساسي للدورة المحاسبية (اذخال – معالجة – إخراج).
- أهمية الثبات في الطرق المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات و معالجة و عرض معلوماتها المحاسبية في التقارير المالية للعديد من الفترات المالية المتعاقبة مما يساعد بصورة أفضل الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودتها لإنجاز عملية اتخاذ القرار.
- من متطلبات تفعيل عملية التدقيق الداخلي توفير عوامل الملائمة و الثقة و المصداقية في المعلومات و البيانات التي ثم تجميعها بغرض معالجتها و الحصول على مخرجات ملائمة لإتمام عملية اتخاذ القرار و في الوقت المناسب.

- الاستمرارية في تحديد حاجة المؤسسة للتقارير المالية و استخدام كافة الوسائل المحاسبية في انجاح عملية اتخاد القرار اعتمادا على الجودة و الفعالية في القبول العام لدى المؤسسة في استخدام تقنيات النظام المحاسبي المالي.

❖ **توصيات البحث :**

- ضبط سياسات وإجراءات تقنية و محاسبية تعتمدها المؤسسة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا و تكنولوجيا حتى لا يكون هناك انحياز.
- ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم و التدريب على جميع المستويات مهنتي المحاسبة و التدقيق بشكل يجعل الإلمام بتقنيات نظام المعلومات المحاسبي بغرض تجديد النظام المحاسبي بشكل عام و بالتجارة الإلكترونية بشكل خاص يعمل على منح المستخدمين الأساسيين لشهادات علمية و عملية ومزاولة المهنة و ترقيتهم .
- ضرورة إعادة النظر في معايير المحاسبية و صياغتها بشكل يتلاءم مع التطورات الحادثة في مجال التسيير و إدارة الأعمال وبيئة التجارة الإلكترونية.
- اقترح تكوين مصلحة محاسبة تكنولوجية متخصصة بترقية نظام المعلومات المحاسبي بشكل يتماشى و التطورات التكنولوجية بشكل عام.
- ضرورة ملائمة التقارير المالية لإستخدمات نظام المعلومات المحاسبي بغرض إعادة إدخالها بغرض المعالجة بشكل يتلاءم و متطلبات المؤسسة في الوظائف الموكلة لها و بالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة.

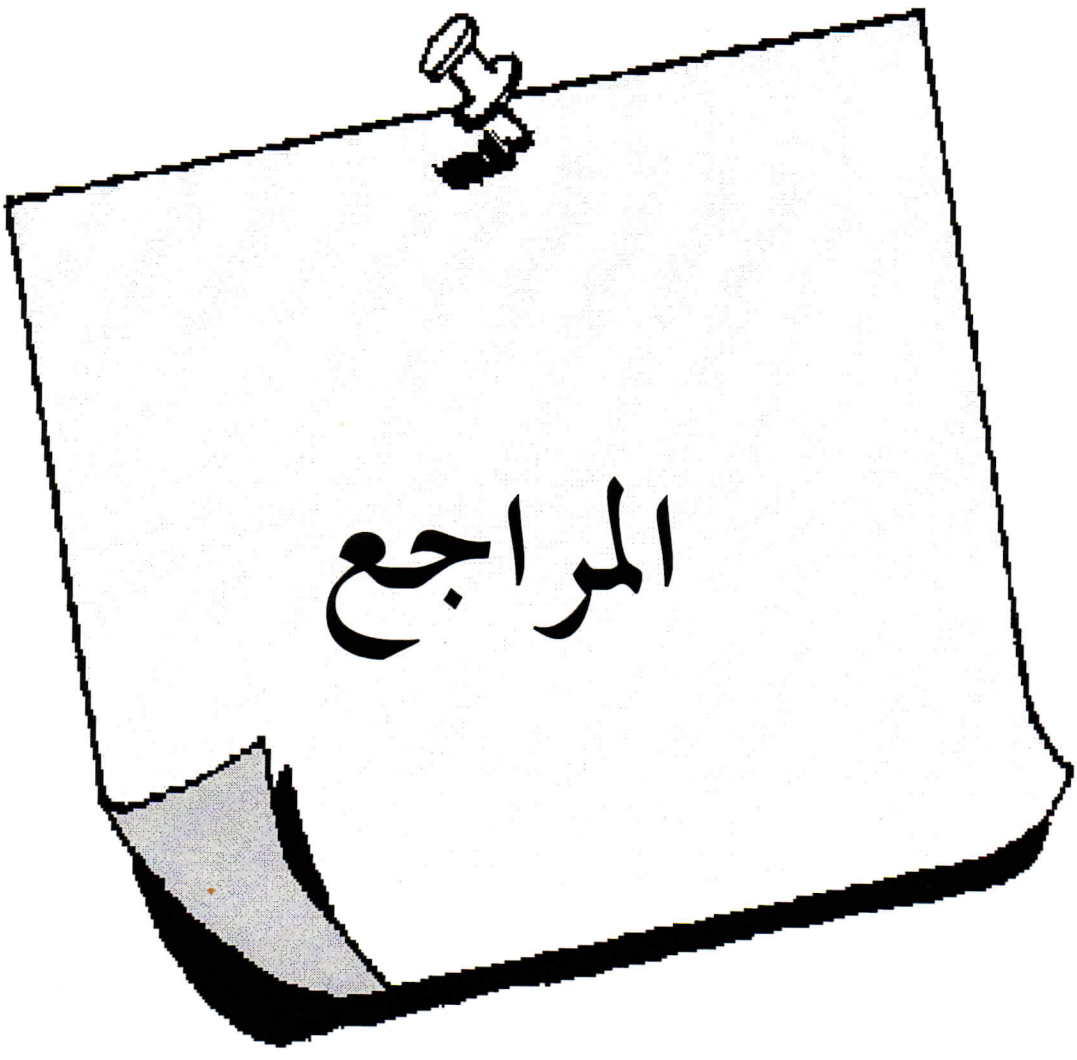
المراجع

1/ المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أحمد دحدوح و أخرون ، التدقيق الداخلي ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 2008.

2 - ابرا هيم الجزراوي ، عامر الجنابي ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية ، دار اليا زوري العلمية ، الأردن ، 2009.

3- تميم أحمد عليا ، دورة التدقيق الداخلي ، مركز ضمان الجودة ، جامعة تشرين ، 2012.

4. جمال طرايرة ، محاسب دولي عربي قانون معتمد ، جزء 3،مجمع دولي عربي للمحاسبين ، عمان ، 2013 ،

5. حسين يوسف القاضي و آخرون ، التدقيق الداخلي ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 2008 .

6- خالد الخطيب ، خليل الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري و العملي ، الطبعة 1 ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009.

7- خلف عبد الله الواردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الأردن الطبعة الأولى، 2006 ،

8- شعيب شنوف , محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر ، 2008.

9- صالحي محمد, التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة,الطبعة1,مركز البحث وتطوير الموارد البشرية, عمان 2016,

10- صالح محمد ، مدونة قراءة للعلوم المالية و الإدارية.

11- طلال أبو غزالة ، دورة التدقيق الداخلي ، الجزء 1.

12- عبد الرحمان توفيق، منهج المهارات المالية و المحاسبية، الجزء2، الطبعة 4، مركز الضرائب المهنية للإدارة، مصر

13. قاسم و اخرون ، نظام المعلومات المحاسبية ؛ كلية الحدباء ، العراق ، 2003 .

14. لخضر علاوي ، نظام المحاسبة المالية ، الورقة الزرقاء ، 2010 ، الجزائر .

15- محمد عباس بدوى ، الأميرة ابراهيم عثمان ، تطور الفكر المحاسبي بين النظرية و التطبيق ، دار الكتب والوثائق القومية ،مصر ، 2012 .

16 - محمد غافل سعد ، خالد راغب الخطيب ، دراسة معمقة في تدقيق الحسابات ، الطبعة 1، دار الكنوز المعرفة العلمية ، عمان ، 2008.

17- مسعد محمود الشرقاوي ، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء 1، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007 ،

18- مصطفى طويل ، النظام المحاسبي و المالي الجزائري ، دار الحديث للكتاب ، 2010، الجزائر ،

19- منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، الطبعة 1، دار وائل ، الأردن ، 2005.

و المذكرات:الرسائل

1. السعدي عياد ، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة مسيلة ، الجزائر ، 2014.

2. الطيب مداني ، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، 2015 .

3. بروبة إلهام ، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر .

4. بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق مذكرة دكتورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 2014،

5. بوخلفة خفيظة ، المراجعة الخارجية للأعمال نهاية الدورة وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ،2014 .

6. بوداع لمياء ، النظام المحاسبي المالي بين الضرورة وصعوبة التطبيق ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير ، جامعة 20 اوت 1995، الجزائر ، 2015.

7. بوفروعة سفيان ، نظم المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ،2012 .

8. حامدي علي ، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر،2011 .

09. سليم بن رحمون ، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2013،

10. شعباني لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ة التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2004 .

11. طارق حميطوش،أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية إتخاد القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،الجزائر ، 2013.

12. عون وردية ،دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومة المالية ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أكلي محند ولحاج ،الجزائر ، 2015 .

13. محمد بن عمر ، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في إتخاد القرارات المالية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة حمه لخضر ، الجزائر ،

14. مريم قطش ،مدى امكانية اسقاط نماذج الفشل المالي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي ،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 ،الجزائر،2015. حيدوسي بشرى ، أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية المالية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير ، جامعة 20 اوت 1995، الجزائر ، 2015 .

15. مهيري سهام ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، 2014.

16. نوي هناء ، النظام المحاسبي المبسط ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ،2011 .

المجلات:

- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الصادر في 25 نوفمبر 2007، العدد 74 .

2/ الكتب باللغة الأجنبية:

jean Fraçois des Robert ،François Méchin ، Hervé Puteaux ،Narmes IFRS et PME ، du nod ،Paris، 2004.

ملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
0					
ACTIFS NON COURANTS					
0					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles		**473 368 425,22**	**203 401 702,85**	**269 966 722,37**	
Terrains		*6 631 657,00*		*6 631 657,00*	
Bâtiments		*7 792 011,55*	*5 865 210,11*	*1 926 801,44*	
Autres immobilisations corporelles		*300 944 056,67*	*192 748 592,74*	*108 195 463,93*	
Immobilisations en concession		*158 000 700,00*	*4 787 900,00*	*153 212 800,00*	
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		**2 667 764,27**		**2 667 764,27**	
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*2 667 764,27*		*2 667 764,27*	
Impôts différés actif		*39 601 426,68*		*39 601 426,68*	
0					
TOTAL ACTIF NON COURANT		515 637 616,17	203 401 702,85	**312 235 913,32**	
0					
ACTIF COURANT					
0					
Stocks et encours		434 931 584,13	374 038 954,25	60 892 629,88	
Créances et emplois assimilés					
Clients		*1 522 729 308,24*	*580 372 312,23*	*942 356 996,01*	
Autres débiteurs		*6 436 612,28*		*6 436 612,28*	
Impôts et assimilés		*1 797 722,91*		*1 797 722,91*	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		*375 162 674,84*		*375 162 674,84*	
0					
TOTAL ACTIF COURANT		2 341 057 902,40	954 411 266,48	**1 386 646 635,92**	
0					
TOTAL GENERAL ACTIF		2 856 695 518,57	1 157 812 969,33	**1 698 882 549,24**	

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		920 740 353,25	
Variation stocks produits finis et en cours		374 038 954,25	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 294 779 307,50**	
Achats consommés		-277 021 590,31	
Services extérieurs et autres consommations		-21 628 304,87	
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-298 649 895,18**	
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**996 129 412,32**	
Charges de personnel		-557 696 219,75	
Impôts, taxes et versements assimilés		-32 979 121,00	
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**405 454 071,57**	
Autres produits opérationnels		3 951 290,07	
Autres charges opérationnelles		-953 982,64	
Dotations aux amortissements et aux provisions		-499 211 805,07	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 158 224,24	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**-80 602 201,83**	
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**-80 602 201,83**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-9 202 231,35	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 308 888 821,81	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 398 693 254,99	
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-89 804 433,18**	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
Liaison Inter-Unité (PRODUITS)		158 395 853,79	
Liaison Inter-Unité (CHARGES)		-259 162 703,91	
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-190 571 283,30**	B
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Balance Générale

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Compte	Intitulé	A/Nouveau		Mvts du Mois		Cumul à ce jour		Solde	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
120000	RESULTAT DE L'EXERCCE		196 689 806,74			196 689 806,74			
120	RESULTAT DE L'EXERCCE		196 689 806,74			196 689 806,74			
12	RESULTAT DE L'EXERCICE		196 689 806,74			196 689 806,74			
133000	IMPOTS DIFFIRES ACTIF	56 395 000,21					16 793 573,53	39 601 426,68	
133	IMPOTS DIFFIRES ACTIF	56 395 000,21					16 793 573,53	39 601 426,68	
134000	IMPOTS DIFFIRES PASSIF		7 591 342,18			7 591 342,18			
134	IMPOTS DIFFIRES PASSIF		7 591 342,18			7 591 342,18			
13	PRODUITS ET CHARGES DIFFERES H	56 395 000,21	7 591 342,18			7 591 342,18	16 793 573,53	39 601 426,68	
153000	PROVISIONS POUR PENSSIONS ET O		212 189 817,49			10 141 722,17			202 048 095,32
153	PROVISIONS POUR PENSSIONS ET O		212 189 817,49			10 141 722,17			202 048 095,32
155000	PROVISIONS POUR IMPOTS						999 775,96		999 775,96
155	PROVISIONS POUR IMPOTS						999 775,96		999 775,96
158000	PROVISIONS POUR LITIGES						201 899,10		201 899,10
158900	AUTRES PROVISIONS POUR PERTES						7 463 294,00		7 463 294,00
158	AUTRES PROVISIONS POUR CHARGE						7 665 193,10		7 665 193,10
15	PROVISIONS POUR CHARGES - PASSI		212 189 817,49			10 141 722,17	8 664 969,06		210 713 064,38
165000	DÉPÔTS ET CAUTIONNEMENTS REÇU		1 020 000,00			1 020 000,00	1 550 000,00		1 550 000,00
165100	DEPOTS ET CAUTIONNEMENTS RECU		1 877 997,39			200 000,00	1 020 000,00		2 697 997,39
165	DÉPÔTS ET CAUTIONNEMENTS REÇU		2 897 997,39			1 220 000,00	2 570 000,00		4 247 997,39
16	EMPRUNTS ET DETTES ASSIMILÉS		2 897 997,39			1 220 000,00	2 570 000,00		4 247 997,39
181000	TVA INTER-UNITÉS	2 272 904,28				51 026 453,30	47 851 626,18	5 447 731,40	
181200	LIAISONS INTER UNITES AUTRES DET		22 623 762,65			55 508 410,69	65 575 070,65		32 690 422,61
181400	CREANCES INERT-UNITES	1 776 054 341,85				415 862 981,70		2 191 917 323,55	
181500	DETTES INTER UNITES		510 027 368,03				511 629 330,81		1 021 656 698,84
181600	CHARGES INTER UNITES		7 500,00			257 500,00	257 500,00		7 500,00
181800	INTER UNITE P/TRSFT RESULTAT		22 943 966,41				196 689 806,74		219 633 773,15
181810	LAISON INTER UNITE CHARGES ET PR		10 771 944,11			784 722,84	6 662 170,19		16 649 391,46
181820	APUI FINANCIER LIAISON INTER-UNIT		346 690 616,45				255 019 521,75		601 710 138,20
181910	RESULTAT EQUILIBRE EX EPIDIMIA		384 516 818,00						384 516 818,00

N° _____ DG /ADE /DCFC_____/2015 Alger, le

Monsieur le Directeur de
L'Agence BADR

Objet : Changement de pouvoirs de signature.

Cpte Recette :
Cpte Dépense :
Cpte Subvention :

Suite à la désignation de Monsieur....., en qualité ..... de l'**unité de .....** de l'EP Algérienne Des Eaux (ADE), en remplacement de M. ....., nous avons l'honneur de vous informer que pour la gestion des comptes cités ci-dessus, ouverts auprès de votre agence, nous donnons délégation de pouvoirs de signatures conjointe et solidaire à Messieurs :

- **M. .....**, Directeur .....
- **M. .....**, ...

Par conséquent, nous vous demandons de procéder à l'annulation des pouvoirs donnés à Monsieur .....

Les présents pouvoirs sont valables jusqu'à leur révocation expressément notifiée à la **BADR**.

Nous vous en souhaitons bonne réception et vous prions d'agréer, Monsieur, nos salutations les meilleures.

P.J : - imprimé de délégation de pouvoirs (banque).
- fiche de signature (banque).

La Directeur Central des Finances et de la Comptabilité **Le Directeur Général**

E.P. – ADE
ZONE DE:
UNITE DE:

Montant (DA)
Date

BON DE RECETTE
Caisse

Recette d'ordre de:.....

Montant du paiement:
En lettres:..
En chiffres:.
Pièces justificatives:
.....
.....

Nature de l'opération:
.....
.....

Le bénéficiaire

Le caissier	Le chef de service finances	Le chef de département des finances et de la comptabilité
Payé le..... Par..... Remis à Mr..... Signature	(Signature et Griffe)	(Signature et Griffe)

E.P. - ADE
ZONE DE:
UNITE DE:

Mois de
Page n°

BROUILLARD DE CAISSE

Date	N° PC	LIBELLE	Recettes	Dépenses	Soldes
Report solde page					
Total des mouvements page					
Cumul mouvements mois					
Solde à nouveau					

Solde arrêté à la somme de:

.....

.....

Le caissier	Le chef de service finances	Le chef de département des finances et de la comptabilité
(Signature et Griffe)	(Signature et Griffe)	(Signature et Griffe)

E.P. - ADE
ZONE :
UNITE :

PROCES-VERBAL D'ARRETE DE CAISSE	
Date :	Heure :

ESPECES EN COFFRE		
Nombre	Monnaie	Montant
.....	Billets de 2 000 DA	.....
.....	Billets de 1 000 DA	.....
.....	Billets de 500 DA	.....
.....	Billets de 200 DA	.....
.....	Billets de 100 DA	.....
.....	Billets de 50 DA	.....
.....	Billets de 20 DA	.....
.....	Billets de 10 DA	.....
.....	Pièces de 200 DA	.....
.....	Pièces de 200 DA	.....
.....	Pièces de 200 DA	.....
.....	Pièces de 200 DA	.....
.....	Pièces de 200 DA	.....
.....	Pièces de 200 DA	.....
.....	Pièces de 200 DA	.....
.....	Pièces de 200 DA	.....
.....	Pièces de 200 DA	.....
	TOTAL DES ESPECES	
BONS DE CAISSE		
	1.....	.....
	2.....	.....
	3.....	.....
	4.....	.....
	TOTAL DES BONS	
SOLDE PHYSIQUE		
SOLDE THEORIQUE (Brouillard)		
ECART		

Caissier Chef service finance Chef département FC

ملخص:

يعتبر وجود تقنيات لنظام محاسبي مالي كجهة رقابية داخلية أحد ركائز و مقومات الاقتصاد الوطني الذي يعتبر بمثابة الترياق المضاد للفساد المالي و الإداري نظرا لإضافتها نوعا من المصداقية في عملية التدقيق الداخلي و بالتالي إعطاء صورة حقيقية للمؤسسة محل التدقيق الداخلي من النواحي الاقتصادية و المالية ..الخ حيث أن قيام تقنيات النظام المالي بالدور في تفعيل عملية التدقيق الداخلي يفرض عليها أن تبقى محافظة على استقلالية التي تعد شرطا أساسيا في مهمة تدقيق الحسابات.

وتهدف دراستنا إلى معرفة دور تقنيات النظام المالي المحاسبي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي و جعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة و اعتمدنا أيضا في دراستنا على التعريف بالإطار النظري للنظام المحاسبي المالي و متطلبات تقنيات النظام المالي إضافة إلى تسليط الضوء على نتائج تطبيق تقنيات النظام المالي في عملية التدقيق الداخلي و عملية اتخاد القرار و علاقتها بتقنيات النظام المالي المحاسبي و بعض المقابلات الشخصية على مستوى دائرة المحاسبة و المالية ، حيث ثم تحليل تقريرا للمؤسسة محل الدراسة بغية تحليل عملية التدقيق الداخلي لتوصل إلى فهم أوضح للإشكالية المطروحة.

خلصت الدراسة إلى إن تقنيات النظام المالي المحاسبي لها دور كبير في تفعيل عملية التدقيق الداخلي حيث تعتبر عنصر إجباري ليتم إتمام عملية التدقيق و من دونها لا يتم تدقيق حيث أنها تساعد في عملية اتخاذ القرار من خلال عملية التداخل في إعطاء الرأي و استخراج النقائص و إعطاء التوجيهات للتصحيح.

الكلمات المفتاحية: تقنيات النظام المحاسبي المالي، النظام المحاسبي المالي، تفعيل عملية التدقيق الداخلي .

Abstract :

The existence of the techniques of a financial accounting system as an internal control body is one of the pillars of the national economy, which is the antidote to financial and administrative corruption because it adds some credibility in the internal audit process and thus give a real picture of the institution of the internal audit of the economic and financial aspects, As the techniques of the financial system play a role in activating the internal audit process, it must remain independent, which is a prerequisite for the audit function.

Our study aims at understanding the role of the financial accounting techniques in activating the internal audit process and making it reflect the true position of the institution. We also adopted in our study to introduce the theoretical framework of the financial accounting system and the requirements of the financial system techniques. Internal audit and decision making process and its relationship to the financial accounting system techniques and some personal interviews at the accounting and finance level, and then analyzed the report of the institution in question in order to analyze the internal audit process to arrive at a clearer understanding of my problem At hand.

The study concluded that the techniques of the financial accounting system have a great role in activating the internal audit process as it is considered an obligatory element to complete the audit process without which it is not checked as it helps in the decision making process through the overlap process in giving opinion, correction.

Key words: Financial accounting system techniques, financial accounting system, the activation of the internal audit process.